



جهود علماء الحديث ﷺ في توثيق النصوص وضبطها

تأليف

د. عبدالله محمد حسن

الإصدار الرابع والستون
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

تصدير

بقلم رئيس تحرير مجلّة «الوعي الإسلامي»

الحمد لله علّام الغيوب، المطّلع على أسرار القلوب، ذي العزة والكبرياء، والحلم والعلياء، مُسْبغ أصناف الآلاء، ودافع نوازل البلاء، وجاعل العلماء ورثة الأنبياء، ومؤيدهم في حفظ سنَّة خاتم الأنبياء، وحماية حديثه من الكذب والافتراء، ومودعه في صدور الحفاظ الأتقياء.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، يعلم السر وأخفى، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدًا عبده ورسوله، الذي بصّر الله به من العمى، وأقام به معالم الهدى، اللهم صلِّ وسلم على عبدك ورسولك محمد وعلى آله وأصحابه أولي النهى.

أمّا بعد:

فإن العلم والثقافة الشرعية ميدانٌ خصبٌ لكل متعلم؛ إذا أراد أن يستزيد من الإحاطة بلغته، ودينه، ومبادئ أمته.

وحتى ينتشر هذا الوعي ويعمّ، كان لا بد من توفير المواد العلمية اللازمة له، ومن أهم تلك المواد: الكتب بمختلف أنواعها ومناهجها ومستوياتها، شريطة أن تكون نافعة بنّاءة جادّة.

ولأجل تواصل المثقفين شرقًا وغربًا، وتنامي الشعور بالانتماء، وتقوية أواصر الارتباط الثقافي بين شعوب الأمتين العربية والإسلامية، كانت فكرة الاجتهاد في إخراج الكنوز التراثية، وطباعة الرسائل العلمية، أولويةً عملية في مجلة «**الوعي الإسلاميّ**»، فهي بذلك تسعى لزرع الثقافة العربية الإسلامية، بشتى صنوفها، في الناشئة والمبتدئين، وفي الصغار والكبار، على حدٍّ سواء.

وقد جَمعتْ مجلة «**الوعي الإسلاميّ**» طاقاتها وإمكاناتها العلمية والمادية لتحقيق هذا الهدف السامي، فتَيسَّر لها بفضل الله تعالى إخراج عدد ليس بالقليل من هذه الكتب والرسائل، وكان لها نصيب وافر من الحفاوة والتكريم في كثير من المجتمعات داخل الكويت وخارجها، وذلك لما تميَّزت به هذه الإصدارات من أصالةٍ وقوةٍ ووضوحِ منهج، ومراعاةٍ لمصلحة المثقف، وحاجته العلمية.

ومن هذه الإصدارات النافعة الرسالة العلمية:

«جهود علماء الحديث في توثيق النصوص وضبطها»

للباحث الدكتور/ عبد الله محمد حسن

حفظه الله تعالى

ومجلة «**الوعي الإسلاميّ**» إذ تقدّم هذا الإصدار لقرّائها، فإنها

تتوجه بخالص الشكر والتقدير للشيخ الفاضل على إذنه الكريم بطباعة الرسالة، نسأل الله له التوفيق والسداد.

والحمد لله رب العالمين

رئيس التحرير

فيصل يوسف أحمد العلي



مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإنَّ السُّنَّة النبوية باتفاق المسلمين هي المصدر الثاني للتشريع بعد كتاب الله، هذا من حيث ترتيب المصادر، ولكنها من حيث الواقع والتطبيق لا تنفصل عن القرآن الكريم؛ فهي الشارحة لمعانيه، وهي المفسرة لمجمله، وقد تخصص عامه أو تقيِّد مطلقه، وقد تأتي بأحكام جديدة ترك القرآن الكريم البيان فيها للنبي ﷺ.

فهدي المصطفى ﷺ هو سفينة النجاة لمن أراد السلامة في كل شيء، وقد ألزمنا الحق جلَّ وعلا اتباع منهجه، ولم يقبل لنا عبادة إلّا عن طريقه، قال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران: ٣١]، وشدد النكير على من أعرض

عن حكمه فقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

وقال لمن ظلم نفسه وقصّر في جنب الله: «﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]، وعتب على من تخلف عن نصرة رسول الله، ونعم بالخفض والدعة ورسول الله ﷺ في الشدة والمشقة، فقال: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُم مِّنَ الْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُوا عَن رَّسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَن نَّفْسِهِ﴾ [التوبة: ١٢٠].

لذا كان الصحابة رضي الله عنهم شديدي الحرص على معرفة كل صغيرة وكبيرة عنه ﷺ؛ فمنهم من لازمه على شبع بطنه ليتفرغ للأخذ عنه، ومن هؤلاء أبو هريرة رضي الله عنه، أخرج البخاري عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن الناس كانوا يقولون: (أكثر أبو هريرة) وإني كنت ألزم رسول الله ﷺ بشبع بطني حتى لا آكل الخمير ولا ألبس الحبير ولا يخدمني فلان ولا فلانة وكنت ألصق بطني بالحصباء من الجوع وإن كنت لأستقرئ الرجل الآية هي معي كي ينقلب بي فيطعمني»[1].

ومنهم من احتال لئلّا يفوته شيء من مجالس

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب «المناقب»، الحديث (٣٧٠٨).

النبي ﷺ؛ فكانوا يتناوبون الحضور إلى مجلسه، هذا يحضر يوماً وهذا يحضر يوماً، ثم يحدِّث كل منهما صاحبه بما سمع فلا يفوتهما شيء، أخرج البخاري ومسلم عن عمر رضي الله عنه قال: كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله ﷺ ينزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك، فنزل صاحبي الأنصاري يوم نوبته فضرب بابي ضرباً شديداً فقال: أثَمَّ هو؟ ففزعت فخرجت إليه، فقال: «قد حدث أمر عظيم...، فدخلتُ على حفصة فإذا هي تبكي، فقلت: أطلقكن رسول الله ﷺ؟ قالت: لا أدري، ثم دخلت على النبي ﷺ، فقلت وأنا قائم: أطلَّقت نساءك؟ قال: لا. فقلت: الله أكبر»[1].

ثم جاء بعدهم التابعون فكانوا أيضاً مضرب المثل في الحرص على تتبع حديث النبي ﷺ وجمعه، وهكذا من جاء بعدهم...

والحديث عن أهل الحديث يطول، فهم الفئة التي حفظ الله بها الشطر الثاني للتشريع من الضياع، فقد قيَّضهم الله لحمل هذه الأمانة، وأخبر عنهم النبي ﷺ بقوله:

(١) أخرجه البخاري في كتاب «العلم»، الحديث (٨٩)، ومسلم في كتاب «الطلاق»، الحديث (٣٦٧٩) مطولاً.

«يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين»[1].

«وهذا إخبار منه ﷺ بصيانة العلم وحفظه وعدالة ناقليه، وأن الله تعالى يوفق له في كل عصر خلفاً من العدول يحملونه وينفون عنه التحريف وما بعده فلا يضيع، وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر، وهكذا وقع ولله الحمد، وهذا من أعلام النبوة، ولا يضر مع هذا كون بعض الفساق يعرف شيئاً من العلم فإن الحديث إنما هو إخبار بأن العدول يحملونه لا أن غيرهم لا يعرف شيئاً منه، والله أعلم»[2].

ودعا لهم فقال: «**نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلِّغه غيره، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه**»[3]، وهذا أيضاً من أعلام نبوته ﷺ فقد

---

(١) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٠/ ٢٠٩)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٥٩)، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٢٨).

(٢) انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٤٥).

(٣) أخرجه الترمذي في كتاب «العلم»، الحديث (٢٦٥٦) قال: وفي الباب عن عبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل وجبير بن مطعم وأبي الدرداء وأنس وحديث زيد بن ثابت حديث حسن. وأخرجه أيضاً ابن ماجه في المقدمة، باب من بلغ علماً الحديث (٢٣٠)، وأحمد (١/ ٤٣٦)، والدارمي في «المقدمة»، باب الاقتداء بالعلماء الحديث (٢٣٠).

كانوا أعجوبة الأمم في تتبع أحاديث النبي ﷺ وجمعها والبحث عن طرقها فكانوا برد الآفاق. . . . ثم وضعوا الموازين لنقدها فأقاموا لكل كلمة نقرؤها اليوم شهوداً، فدونوا للدنيا أعظم منهج، وأعدل طريقة، وأدق ميزان لإثبات الروايات وفحصها ونقدها وبيان صحيحها من سقيمها؛ فقدموها بين أيدي الفريق الثاني وهم فقهاء هذه الأمة الذين بهم أتم الله حفظ هذا الدين وحفظه من التلاعب بمدلولاته والعبث بأحكامه، فهم الطائفة التي استجابت لأمر ربها حين قال: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة: ١٢٢]، وهم الذين بشَّر بهم النبي ﷺ بقوله: «**فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه**»(١).

واستعراض جهود أهل الحديث يطول على الباحث ويضنيه، لذا سأقصر جهدي في هذا البحث على الجهود التي قدمتها هذه النخبة الخيرة في توثيق النصوص وضبطها، وسيرى القارئ الكريم أنهم ما تركوا طريقة تخطر بالبال إلا سلكوها؛ فيكون مطمئناً لما يقرؤه من سُنَّة النبي ﷺ، وعلى بصيرة من أمره محصناً عما يُفترى من دعاوى المبطلين وكيد الكائدين لهذا الدين.

---

(١) سبق تخريجه قبل قليل.

وآثرت في الكتابة في هذا الجانب سبيل الإجمال والإشارة إلى أهم القواعد والطرق التي سلكوها للتوثيق والضبط تاركاً التفاصيل لما ورد في كتب علوم الحديث؛ ليكون ذلك أجمع لذهن القارئ وأدعى لاكتمال الصورة لديه، ولينشط إلى إتمام قراءته والاستفادة الإجمالية لما اشتمل عليه، فكم من كتاب فصَّل وأصَّل واستطرد وتوسَّع فيما هو مكرور في المراجع والمصادر المشهورة عن المتقدمين مما يكفي استخلاص موطن الشاهد منها وإتباعه بالنتائج التي من أجلها كان البحث أو الكتابة، فثقل على القارئ إتمام كثير من الكتب حوت فوائد لكنها أطالت فيما هو مشهور معروف في أماكنه، وتشتت في بعض الأحيان بين عناوين كثيرة لكن المضامين متقاربة مما جعل غير المتخصص في لبس من أمره.

الأهداف والفوائد المرجوة من هذا البحث:

١ ـ من فوائد هذا البحث إن شاء الله أنه ينير الطريق لمن أراد النظر في كتب الحديث الخطية، ويساعده على فهمها وإدراك اصطلاحاتهم في كيفية ضبطها.

٢ ـ إن معرفة عناية المحدثين بكيفية ضبط الكتابة والشكل، والطرق التي اتبعوها في ذلك يُبِين عن مدى دقتهم في إخراج النص سليماً بعيداً عن التصحيف والتحريف حتى وصل إلينا بهذه الدرجة من الدقة والسلامة.

٣ ـ الوقوف على نماذج من عناية هذه الأمة المحمدية بسُنَّة نبيها المطهرة، والمعايير الدقيقة التي وضعت لنقد الأسانيد والمتون.

٤ ـ الاطمئنان إلى صدق منهج المحدثين في التوثيق والنقد.

٥ ـ إكبار جهود المحدثين فيما بذلوه لإيصال السُّنَّة النبوية المطهرة صافية نقية.

٦ ـ التدليل على أن المنهج الذي اختطه المحدثون ـ كما تفصله كتب مصطلح الحديث ـ قد طُبق تطبيقاً دقيقاً وأميناً.

وكتبه

عَبْدالله مُحَمَّد حَسَن



تمهيد

المراحل التي مرَّت بها كتابة السُّنَّة النبوية

- السُّنَّة في عهد النبي ﷺ.
- التوفيق بين أحاديث الإذن والنهي.
- بعض الصحف المكتوبة قبل التدوين العام.
- التدوين العام للسُّنَّة.
- تعاضد الحفظ والكتابة في توثيق السُّنَّة.
- الحفظ لا يقل شأناً عن الكتابة في توثيق السُّنَّة.



المراحل التي مرَّت بها كتابة السُّنَّة النبوية

يجدر بنا، قبل أن نتكلم على جهود علماء الحديث في توثيق النصوص وضبطها، أن نعرض ولو بإجمال إلى المراحل التي مرَّت بها كتابة السُّنَّة النبوية، منذ عهد النبي ﷺ إلى أن دونت تدويناً شاملاً وأصبحت في مجامع ومصنفات يتلقاها المحدثون جيلاً بعد جيل، ويعزو إليها من أراد أن يوثق حديثاً من الأحاديث.

السُّنَّة في عهد النبي ﷺ:

أ ـ من المتفق عليه أن النبي ﷺ اتخذ كُتَّاباً لما يوحى إليه من القرآن عرفوا بـ«كُتَّاب الوحي» فكان إذا نزل عليه شيء من القرآن دعا من حضر منهم وأملى عليه ما نزل من القرآن فيُكْتَب في موادَّ مختلفة من الرقاع واللخاف والجلود والسعف وغيرها ثم يحفظ.

ب ـ ومن المتفق عليه أيضاً أن النبي ﷺ لم يتخذ كُتَّاباً للسُّنَّة كما فعل مع القرآن الكريم.

ج ـ بل ورد عنه ﷺ أحاديث مختلفة حول كتابة السُّنَّة

بعضها فيه النهي عن كتابتها، وبعضها فيه الإذن في ذلك، وفيما يأتي تفصيل هذه المسألة:

١ ـ أخرج مسلم في «صحيحه» عن أبي سعيد الخدري ﵁؛ أن رسول الله ﷺ قال: **«لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه»**[١].

وبناء على ذلك فقد كره عدد من الصحابة والتابعين الكتابة، منهم: عمر بن الخطاب، وعبد الله بن مسعود، وأبو سعيد الخدري، وابن سيرين، وإبراهيم النخعي، ومجاهد[٢] وآخرون.

٢ ـ وقد ورد أيضاً عن النبي ﷺ ما يفيد الإذن في الكتابة من ذلك: ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة ﵁؛ أنه لما فتح الله على رسوله ﷺ مكة قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: **«إن الله حبس عن مكة الفيل وسلَّط عليها رسوله والمؤمنين...»** الحديث، فقام أبو شاه رجل من أهل اليمن فقال: اكتبوا لي يا رسول الله،

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الزهد» (٧٤٣٥)، والترمذي في كتاب «العلم»، الحديث (٢٦٦٥) بمعناه، ولفظه: «استأذنا النبي ﷺ في الكتابة فلم يأذن لنا».

(٢) انظر: «سنن الدارمي» (١/ ١٣٠ ـ ١٣٣).

فقال رسول الله ﷺ: «**اكتبوا لأبي شاه**»[1]؛ أي: هذه الخطبة.

وقوله ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص: «**اكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق**»[2].

وهناك صحف كتبت بأمره ﷺ وسيأتي ذكرها فيما بعد إن شاء الله.

التوفيق بين أحاديث الإذن والنهي:

وقد حاول بعض العلماء الإجابة عن هذه الأحاديث، والتوفيق بينها بإجابات متعددة أهمها وأقربها ما يأتي:

١ ـ أن حديث أبي سعيد منسوخ بأحاديث الإذن، ومما يؤيد ذلك أن حديث أبي سعيد كان متقدماً في بدء الإسلام، وأن أحاديث الإذن متأخرة؛ لأن أبا هريرة رضي الله عنه أشار إلى أن عبد الله بن عمرو كان أكثر منه رواية؛ لأنه كان يكتب، ومعلوم أن إسلام أبي هريرة كان في غزوة خيبر. وكذلك قوله ﷺ: «**اكتبوا لأبي شاه**» كان هذا في فتح مكة.

٢ ـ ومن العلماء من يرى أن النهي كان لمن يكتب

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب اللقطة (ح٢٣٠٢)، ومسلم في كتاب الحج (ح١٣٥).

(٢) أخرجه الدارمي (١/ ١٣٦) حديث (٤٨٤)، وأحمد (٢/ ١٦٢).

القرآن والسُّنَّة في صحيفة واحدة؛ فإنه يخشى عندئذ اختلاط القرآن بالسُّنَّة، ويؤيده إذن النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص لمَّا رآه يكتب السُّنَّة في صحيفة مستقلة.

وإلى هذا نحا الخطابي في «معالم السنن» قال: «وقد قيل إنما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط به ويشتبه على القارئ، فأما أن يكون نفس الكتاب محظوراً، وتقييد العلم بالخط منهياً عنه فلا»[1].

٣ ـ أو أن النبي ﷺ خشي إن أذن لهم بكتابة السُّنَّة أن ينشغلوا بها عن القرآن الكريم، ولا زال القرآن في بدايات نزوله ولم يحفظ بعد.

وإلى هذا أشار الرامهرمزي في قوله: «وحديث أبي سعيد: حرصنا أن يأذن لنا النبي ﷺ في الكتاب فأبى. فأحسبه أنه كان محفوظاً في أول الهجرة، وحين كان لا يُؤْمَن الاشتغال به عن القرآن»[2].

وبعد أن نزل معظم القرآن، وحفظ في الصدور، وأمن اختلاطه بالسُّنَّة أذن النبي ﷺ إذناً عاماً، فقد حُفِظ في هذا عدد من الأحاديث كقوله ﷺ: «**اكتبوا لأبي شاه**»[3] وأبو شاه

---

(١) «معالم السنن» (٤/ ١٨٤).

(٢) «المحدث الفاصل» (ص٣٨٦).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب اللقطة، حديث (٢٤٣٤)، ومسلم في =

رجل من أهل اليمن سمع خطبته ﷺ يوم فتح مكة فسأله أن يكتبها له فقال: «**اكتبوا لأبي شاه**»، وقوله لعبد الله بن عمرو، عندما قيل له: كيف تكتب عن رسول الله ﷺ وهو بشر يقول في الغضب وفي الرضا؟ فقال ﷺ: «**اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق**»[1].

ومن هنا وجدت عدة صحف منسوبة إلى عدد من الصحابة، ومنها ما كتب في عهده ﷺ وبعلمه وإقراره كما سيأتي تفصيله.

بعض الصحف المكتوبة قبل التدوين العام:

١ - صحيفة سعد بن عبادة الأنصاري (ت١٥هـ). روى الترمذي أن سعد بن عبادة الأنصاري كان يملك صحيفة جمع فيها طائفة من أحاديث الرسول ﷺ وسننه، وكان ابن هذا الصحابي الجليل يروي من هذه الصحيفة[2].

= كتاب الحج، حديث (١٣٥٥)، وأبو داود في كتاب اللقطة، حديث (٢٠١٧)، وأحمد (٢/ ٢٣٨)، حديث (٧٢٤١).

(١) أخرجه الدارمي (١/ ١٣٦) حديث (٤٨٤)، وأحمد (٢/ ١٦٢).

(٢) «سنن الترمذي»، كتاب «الأحكام»، الحديث (١٣٤٣) ولفظه: «قال ربيعة» وأخبرني ابن لسعد بن عبادة قال: «وجدنا في كتاب سعد أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد»، وانظر: «علوم الحديث» للدكتور صبحي الصالح (ص٢٤).

٢ ـ صحيفة سمرة بن جندب (ت٦٠هـ). كان سمرة بن جندب قد جمع أحاديث كثيرة في نسخة كبيرة ورثها ابنه سليمان ورواها عنه، وهي ـ على ما يظن ـ الرسالة التي بعثها سمرة إلى بنيه، وهي التي يقول فيها ابن سيرين: «في رسالة سمرة إلى بنيه علم كثير» وقد وردت الإشارة إليها في سنن أبي داود، فقد أخرج بسنده إلى سليمان بن سمرة عن أبيه سمرة أنه كتب إلى ابنه: «أما بعد فإن رسول الله ﷺ كان يأمرنا بالمساجد أن نصنعها في ديارنا، ونصلح صنعتها ونطهرها»[1].

٣ ـ صحيفة جابر بن عبد الله (ت٧٨هـ). ويحتمل أن تكون هذه الصحيفة غير المنسك الصغير الذي أورده مسلم في كتاب «الحج»[2]، وكان التابعي الجليل قتادة بن دعامة السدوسي (ت١١٨هـ) يرفع من قيمة هذه الصحيفة ويقول: لأنا بصحيفة جابر أحفظ مني من سورة البقرة[3].

---

(١) «سنن أبي داود»، كتاب الصلاة الحديث (٤٥٦).

(٢) انظر: «تذكرة الحفاظ» (١/٩٣) فقد نقل فيها الذهبي عن أحمد بن حنبل أنه قال: كان قتادة أحفظ أهل البصرة، لا يسمع شيئاً إلا حفظه، قرأت عليه صحيفة جابر مرة فحفظها. وانظر: «السُّنَّة قبل التدوين» (ص٢٥٣).

(٣) «مسند ابن الجعد» (ص١٥٩) الحديث (١٠١٩)، و«تهذيب التهذيب» (٨/٣١٦).

وكان لجابر بن عبد الله حلقة في المسجد النبوي يملي فيها الحديث، عن عبد الله بن عقيل قال: كنت أذهب أنا وأبو جعفر ـ الباقر ـ إلى جابر بن عبد الله ومعنا ألواح صغار نكتب فيها الحديث[1].

٤ ـ ومن الصحف المكتوبة في العهد النبوي وبإقرار من النبي ﷺ: الصحيفة الصادقة التي كتبها سيدنا عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ. وقد اشتملت على ألف حديث كما يقول ابن الأثير[2]، وقد وصلنا محتواها في مسند أحمد بن حنبل، وقد رآها التابعي مجاهد بن جبر (ت١٠٤هـ) عند عبد الله بن عمرو فذهب ليتناولها فقال له: مه يا غلام بني مخزوم، قال مجاهد قلت: ما كنت تمنعني شيئاً! قال: هذه الصادقة، فيها ما سمعته من رسول الله ﷺ وليس بيني وبينه فيها أحد[3]. وكان يحفظها في صندوق له حلق[4].

ولهذه الصحيفة أهمية علمية عظيمة؛ لأنها وثيقة علمية

---

(١) «المحدث الفاصل» (ص٣٧٠ ـ ٣٧١).

(٢) «أسد الغابة» (٣/ ٣٤٩) ونصه: «قال عبد الله: حفظت عن النبي ﷺ ألف مثل»، ومعروف أنه كان يكتب كل ما يحفظ كما ورد ذلك عنه في رواية أخرى. وانظر أيضاً: «الاستيعاب» (ترجمة عبد الله بن عمرو).

(٣) «المحدث الفاصل» (ص٣٦٧) الحديث (٣٢٤).

(٤) «مسند أحمد» (٢/ ١٧٦) الحديث (٦٦٤٥).

تاريخية تثبت كتابة الحديث النبوي الشريف بين يدي رسول الله ﷺ وبإذنه[1].

٥ ـ وعُنِي عبد الله بن عباس (ت٦٨هـ) بكتابة الكثير من سُنَّة الرسول ﷺ وسيرته في ألواح كان يحملها معه في مجالس العلم[2]. ولقد روي أنه ترك حين وفاته حمل بعيرٍ من كتبه، عن موسى بن عقبة قال: وضع عندنا كريب حمل بعير أو عدل بعير من كتب ابن عباس، فكان علي بن عبد الله بن عباس إذا أراد الكتاب كتب إليه: ابعث إلي بصحيفة كذا وكذا فينسخها ويبعث إليه بها[3]. وكان تلميذه سعيد بن جبير يكتب عنه ما يملي عليه، فإذا نفد القرطاس كتب على نعله[4] وربما على كفه[5] ثم نسخه في الصحف عند عودته إلى بيته.

٦ ـ صحيفة همام بن منبه (ت١٣١هـ). وقد وصلت إلينا هذه الصحيفة كاملة كما رواها ودوَّنها همام عن

---

(١) «السُّنَّة قبل التدوين» (ص٣٥٠ ـ ٣٥١).

(٢) انظر: «تقييد العلم» (ص٩٢).

(٣) «الطبقات الكبرى» لابن سعد (٥/ ٢٩٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٨٠)، و«تقييد العلم» (ص١٣٦).

(٤) «سنن الدارمي» (١/ ١٣٨ ـ ١٣٩) حديث (٥٠٠ و٥٠١)، و«المحدث الفاصل» (ص٣٧٤).

(٥) «تقييد العلم» للخطيب البغدادي (ص١٠٢).

أبي هريرة وكانت تسمى «الصحيفة الصحيحة»، وهي برمتها في مسند أحمد[1] وتعدادها (١٣٩) حديثاً، وروى البخاري كثيراً من أحاديثها في «صحيحه» في أبواب مختلفة، وروى مسلم كذلك بعضاً منها.

وكان همام ولوعاً بالكتب واقتنائها وإملائها، فقد كان يشتري الكتب لأخيه وهب[2]، وكان يُخْرِج إلى الناس الكتب والكراريس فيملي عليهم منها الأحاديث[3].

هذه أمثلة لبعض الصحف المكتوبة في العهد النبوي فما بعده، قصدنا من خلالها الإشارة إلى أن كتابة الحديث بدأت في عهد مبكر واستمرت إلى أن دوِّن تدويناً شاملاً، فمن أراد المزيد من الأمثلة يمكنه الرجوع إلى الكتب التي عنيت بذلك[4].

---

(١) وتبدأ من الحديث (٨١٠٠) وتنتهي بالحديث (٨٢٣٩) من طبعة بيت الأفكار الدولية.

(٢) «تهذيب التهذيب» (١١/ ٥٩) ترجمة رقم (١٠٦).

(٣) انظر: «علوم الحديث» للدكتور صبحي الصالح (ص٣٣).

(٤) مثل كتاب «تقييد العلم» للخطيب البغدادي، وكتاب «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر، وكتاب «السير الحثيث في تاريخ تدوين الحديث» لمحمد زبير الصديقي، وكتاب «علوم الحديث» للدكتور صبحي الصالح، وكتاب «السُّنَّة قبل التدوين» للدكتور محمد عجاج الخطيب، وكتاب «تدوين السُّنَّة النبوية نشأته =

ويلاحظ مما تقدم أن الكتابة مرَّت بمراحل مختلفة، ففي بداية العصر النبوي كانت قليلة للأسباب التي ذكرناها، ثم ما لبثت في الازدياد شيئاً فشيئاً في آخر عهد النبي ﷺ، ثم بدأ التوسع فيها في عصر الصحابة رضي الله عنهم وكبار التابعين؛ بل إن من كبار التابعين من تجاوز مسألة الترخيص في الكتابة إلى الحض عليها، فهذا عامر الشعبي سُمِع وهو يردد: إذا سمعتم مني شيئاً فاكتبوه ولو في حائط[1] بعد أن كان يقول: ما كتبت سوداء في بيضاء[2]، وكذلك قتادة بن دعامة السدوسي وقد استفتي في الكتابة فقال: وما يمنعك أن تكتب وقد أخبرك اللطيف الخبير أنه يكتب: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢][3] وكان قبل ذلك يكره الكتابة حتى أنه إذا سمع وقع الكتاب أنكره والتمسه بيده[4].

= وتطوره» للدكتور محمد بن مطر الزهراني، وانظر: «التحقيق اللطيف» الذي كتبه الدكتور نور الدين عتر في مقدمة كتابه «منهج النقد في علوم الحديث».

(١) «المحدث الفاصل» (ص٣٧٦)، و«تقييد العلم» (ص١٠٠).

(٢) «سنن الدارمي» (١/ ١٣٥)، و«المحدث الفاصل» (ص٣٨٠).

(٣) انظر: «الخبر في مسند ابن الجعد» (١/ ١٦٢)، و«تقييد العلم» (ص١٠٣).

(٤) «سنن الدارمي» (١/ ١٣١).

وروى عبد الرزاق عن معمر؛ أنه قال: قدمت على يحيى بن أبي اليمان فحدثته بحديث لأستخرج منه حديثاً، فلما قمت من عنده قال: اكتب لي حديث كذا وكذا. قلت له: يا أبا نصر ألستم تكرهون كتابة الحديث؟ فقال: اكتبه لي، فإنك إن لم تكتبه لي فقد ضيعتُ أو أخطأت[1].

ومن المحدثين من ندم على عدم الكتابة واعتبره نوعاً من التفريط الذي لام نفسه عليه، روى ابن القاسم عن مالك قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: لأن أكون كتبت كل ما كنت أسمع أحب إليَّ من أن يكون لي مثل مالي[2]. بل وصل الحرص ببعض المحدثين أنه لم يكن يحدث إلا من يكتب عنه، كما روى ابن عيينة عن محمد بن عمرو أنه كان يقول: لا والله لا أحدثكم حتى تكتبوه، أخاف أن تغلطوا علي[3]. وهكذا لم ينقض عهد التابعين حتى أصبحت الكتابة ملازمة لحلقات العلم المنتشرة في أنحاء العالم الإسلامي في ذلك الوقت.

ويتضح لنا مما سبق «أن ما ورد عن الصحابة والتابعين وأتباعهم من كراهة للكتابة أو إباحتها لم يكن ناشئاً من قيام

---

(١) «المحدث الفاصل» (ص٣٧٣).

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٨٩).

(٣) «المحدث الفاصل» (ص٣٨٩).

حزبين أحدهما يبيح الكتابة والآخر يكرهها، بل أباحوا الكتابة حين زالت أسباب المنع، وكرهوا الكتابة حين وجدت أسباب منعها وكراهتها؛ كخشية التباس القرآن بالسُّنَّة، أو الانشغال بالسُّنَّة عن القرآن، أو خوف مضاهاة الكتاب الكريم بكراريس الحديث وكتبه. وقد ثبتت أخبار الكراهة عن بعض من أباحوا الكتابة، كما ثبتت أخبار الإباحة عن بعض من كرهوا الكتابة، وكانت غايتهم جميعاً واحدة وهي المحافظة على القرآن والسُّنَّة: أن يلتبس أحدهما بالآخر، ثم انعقد الإجماع على إباحة الكتابة حين زالت أسباب كراهتها»(١).

التدوين العام للسُّنَّة:

شاع بين العلماء أن عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد الخامس المتوفى سنة (١٠١هـ) هو أول من أمر بتدوين السُّنَّة النبوية تدويناً شاملاً فكتب إلى أبي بكر بن حزم واليه على المدينة (ت١١٧هـ): «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه(٢)، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ولا تقبل

---

(١) «السُّنَّة قبل التدوين» (ص٣٤٠ ـ ٣٤١).

(٢) قال الحافظ ابن حجر: «يستفاد من قوله فاكتبه: «ابتداء تدوين الحديث النبوي»، وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ فلما خاف عمر بن عبد العزيز وكان على رأس المائة الأولى =

إلا حديث النبي ﷺ ولْتُفْشوا العلم ولْتَجلسوا حتى يُعَلَّم من لا يَعْلم؛ فإن العلم لا يَهْلِك حتى يكون سرّاً»[1]. قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وقد روى أبو نعيم في تاريخ أصبهان هذه القصة بلفظ: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى الآفاق: انظروا حديث رسول الله فاجمعوه»[2]. ولا يبعد أن يكون الخليفة قد بعث بأكثر من كتاب، لذا استجاب لأمر الخليفة كلُّ مَنْ أنِسَ من نفسه القدرة على الكتابة والجمع؛ كالزهري، وابن جريج، والأوزاعي، وغيرهم، وهو ما يعرف بالتدوين العام. فيعتبر هذا فاتحة التدوين الشامل للسُّنَّة النبوية، وبعدها بدأت تظهر دواوين الحديث وجوامعه.

= من ذهاب العلم بموت العلماء رأى أن في تدوينه ضبطاً له وإبقاء». «فتح الباري» (١/ ٢٥٧). وقال السيوطي: وأما ابتداء تدوين الحديث فإنه وقع على رأس المئة في خلافة عمر بن عبد العزيز. «قواعد التحديث» (ص٧١).

(١) أخرجه البخاري تعليقاً في كتاب «العلم» (١/ ٢٥٦)، والدارمي (١/ ١٣٧)، الحديث (٤٨٨) مقتصراً على صدره، وفي رواية أخرى له: «كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أن اكتب إلي بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله ﷺ، وبحديث عمرة فإني خشيت درس العلم وذهابه». الحديث (٤٨٧).

(٢) «فتح الباري» (١/ ٢٥٧).

ومما لا شك فيه أن هذه المصنفات سبقها تدوين، وجمع للروايات، ثم انْتُخِب منها بعد ذلك هذه المؤلفات فقد انْتَخَب الإمام مالك موطأه وانتقاه من مائة ألف حديث كان يرويها[1]، وكذلك الإمام أحمد رحمه الله انتخب مسنده من كمٍّ هائل مما كتبه ودوَّنه في كراريس، قال أبو زرعة: حُزِرَت كتب أحمد يوم ماتَ، فبلغت اثني عشر حِمْلاً وعِدْلاً[2]. وقد سطر البخاري رحمه الله في مصنفاته مائتي ألف حديث، قال ورّاقه: سمعته يقول: ما نمت البارحة حتى عددت كم أدخلت في تصانيفي من الحديث، فإذا نحو من مائتي ألف حديث[3]. ومما لا شك في أنه انتخب هذه المؤلفات مما كتب قبل ذلك وحفظ، ثم انتخب منها «صحيحه» الذي وضع فيه أصح ما حفظ وكتب، فقد نقل عنه قوله: صنفت الجامع من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله[4]. بل روي عنه أنه قال: صنفت جميع كتبي ثلاث مرات[5].

---

(١) «تنوير الحوالك» (ص٨).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٨٨).

(٣) «هدي الساري» (ص٦٨١).

(٤) «هدي الساري» (ص٦٨٣).

(٥) «هدي الساري» (ص٦٨١).

وفي هذه الفترة استقر إجماع الأمة على الكتابة ولم يعد بعد هذا تَحَرُّجٌ من الكتابة أو من يقول بكراهتها، قال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير في كتابة العلم، فكرهها كثيرون منهم، وأجازها أكثرهم، ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف»[1]. وأشار ابن الصلاح إلى الإجماع المتقدم وعقَّب عليه قائلاً: ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصر الآخرة[2]، وقال الحافظ ابن حجر: «اختلف السلف في ذلك عملاً وتركاً، وإن كان الأمر استقر والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم بل على استحبابه بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممَّن يتعين عليه تبليغ العلم»[3].

وبعد؛ فهذا عرض سريع للمراحل التي مرَّت بها كتابة السُّنَّة، كان الهدف منه تقرير أن السُّنَّة قد كتب جانب منها في عهد مبكر ولم تكن الكتابة شيئاً نادراً كما يدعي من شاء له هواه أن يطعن في السُّنَّة بحجة أنها لم تكتب إلا بعد مرور مائة سنة.

---

(١) «شرح النووي على مسلم» (١٨/ ٣٢٩).

(٢) «علوم الحديث» (ص١٨٣).

(٣) «فتح الباري» (١/ ٢٦٩) ط مكتبة دار السلام.

تعاضد الحفظ والكتابة في توثيق السُّنَّة:

إن الاعتماد على الحفظ لم يكن أمراً مستغرباً عند العرب، فمعظمهم لم يكن يعرف القراءة والكتابة حتى اشتهروا بالأمة الأمية، وبهذا ورد ذكرهم في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢﴾ [الجمعة: ٢]، وقال تعالى حكاية عن اليهود: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾ [آل عمران: ٧٥]، والرسول الذي بعث فيهم كان أميّاً قال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَـٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ۝٤٨﴾ [العنكبوت: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

من أجل هذا كان العرب يعتمدون على الذاكرة في حفظ كل ما يتعلق بهم من حفظ أنسابهم، وأيامهم، بل وأنساب خيولهم، فكانت الذاكرة هي السجل الوحيد لديهم، وراضوا أنفسهم على ذلك، فلما بُعِث فيهم النبي ﷺ وآمنوا به، وبدأ يتنَزَّل عليه القرآن الكريم اتَّخذ عدداً ممن كان يعرف القراءة والكتابة، فكان يأمرهم أن يكتبوا ما ينزل من القرآن الأولَ فالأوَّل لئلا يضيع منه شيء، وكانوا يحفظون ما ينزل من القرآن الكريم في الصدور إلى جانب كونه مكتوباً في

السطور، فما توفي رسول الله ﷺ حتى كان كثير من الصحابة يحفظ القرآن كله عن ظهر قلب، ويدل لذلك ما روي أنه في معركة واحدة قتل سبعون ممن كان يحفظ القرآن[1].

وإلى جانب حفظ القرآن كانوا يحفظون السُّنَّة النبوية؛ لأن النبي ﷺ لم يتخذ كتاباً لها بل ورد عنه نهي في كتابتها أول الأمر كما أشرنا إليه، ولم يكونوا يجدون مشكلة في ذلك؛ لأن الحفظ عندهم أمر تلقائي وقد تمرنت ذاكرتهم عليه بل هو الأصل عندهم.

وامتد هذا إلى جيل التابعين بعدهم فكثير منهم اقتدى بالصحابة في الاعتماد على الذاكرة فانتشر حفظ القرآن مع أنه قد جمع كله في المصاحف ولم يعد يخشى عليه من الضياع؛ لأن حفظ القرآن عبادة، وحفظوا كذلك السُّنَّة النبوية مع انتشار القراءة والكتابة بينهم؛ لأن طلب الحديث وكتابته وحفظه كان من أهم أبواب العلم بل هو الأساس في ذلك؛ لأن السُّنَّة هي الشارحة للقرآن الكريم، وهي المصدر الثاني من مصادر الوحي. بل استمر الاشتغال بحفظ السُّنَّة في الأجيال التي تلت جيل التابعين مع أن السُّنَّة قد دونت وكتبت كتابة شاملة، فالاعتماد على الحفظ كان السمة المميزة للمحدثين حيث كان يلقب كبار المحدثين بذلك

---

(١) انظر: «مناهل العرفان في علوم القرآن» للزرقاني (١/ ٢٠٥).

فيقال: «فلان الحافظ»، وألفت كتب في تراجم الحفاظ كتذكرة الحفاظ لمحمد بن طاهر القيسراني (ت٥٠٧هـ)، وتذكرة الحفاظ للإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ت٩١١هـ) وغيرها، وهذا التابعي الجليل عامر الشعبي يقول: ما كتبت سوداء في بيضاء قط ولا حدثني رجل بحديث فأحببت أن يعيده قط[١]. وهذا ما قاله أيضاً الإمام ابن سيرين، قال: لا والله ما كتبت حديثاً قط[٢]. وكذا قال خالد الحذاء: ما كتبت شيئاً قط إلا حديثاً واحداً فلما حفظته محوته[٣].

وكثير منهم كان يحفظ كل ما يكتبه، فقد نقل عن إسحاق بن راهويه أنه قال: كأني أنظر إلى سبعين ألف حديث من كتابي[٤]، وكان الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحفظ كل حديث كَتَبَه، قال أبو زرعة: حُزِرَت كتب أحمد يوم ماتَ، فبلغت اثني عشر حِمْلاً وعِدْلاً، ما كان على ظهر كتاب منها حديث فلان، ولا في بطنه حدثنا فلان، كل ذلك كانَ يَحْفَظُه[٥].

---

(١) «المحدث الفاصل» (ص٣٨٠)، رقم (٣٦٥).

(٢) «سنن الدارمي» (١/ ١٣٣)، الحديث (٤٧٤).

(٣) «المحدث الفاصل» (ص٣٨٠ ـ ٣٨١)، رقم (٣٦٧).

(٤) «هدي الساري» (ص٦٨١).

(٥) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٨٨).

ويقول ورَّاق البخاري: سمعته يقول: ما نمت البارحة حتى عددت كم أدخلت في تصانيفي من الحديث فإذا نحو مائتي ألف حديث، قلت له: تحفظ جميع ما أدخلت في مصنفاتك؟ فقال: لا يخفى علي جميع ما فيها[1]. وهكذا كان حال كثير من المحدثين، ولم يكن هذا ادعاء بل كانوا يختبرون من قبل نقاد الحديث فمن كثر خطؤه رد حديثه، ومن طرأ عليه النسيان لكبر السن أو لمرض أو نحو ذلك لم يعد يقبل حديثه منذ ذلك الحين، وهو ما يعبر عنه بـ«الاختلاط» وإذا لم يعرف تاريخ الاختلاط رد حديثه كله، وهكذا كان الحفظ يواكب الكتابة جنباً إلى جنب فهما ركنان هامان في حفظ السُّنَّة.

الحفظ لا يقل شأناً عن الكتابة في توثيق السُّنَّة:

حاول البعض أن يتخذ من تأخر تدوين السُّنَّة تدويناً شاملاً سبباً للطعن فيها مدعياً أن الحفظ وحده لا يكفي للاعتماد عليه في الوثوق بالسُّنَّة.

وهذا القول مناف للواقع من جهتين:

أولاً: لأن كتابة السُّنَّة لم يكن أمراً معدوماً أو نادراً كما يصوره هؤلاء بل قد مرَّ بنا أن جانباً من السُّنَّة كان قد

(١) «هدي الساري» (ص٦٨١).

كتب في عهد النبي ﷺ ثم تنامى واتسع شيئاً فشيئاً إلى أن تم التدوين الشامل للسُّنَّة، وقد مرَّ بنا تفصيل ذلك.

ثانياً: ولأن الحفظ لا يقل شأنا عن الكتابة في توثيق السُّنَّة؛ لأنه كان حفظاً متقناً مأمون الجانب لأمور كثيرة، منها:

١ ـ أن الحفظ والاعتماد على الذاكرة كان هو الأصل عند العرب فصقلت تلك الذاكرة، وساعد على ترويضها أنها كانت الوسيلة الوحيدة لتوثيق أنسابهم، وأشعارهم وأيامهم حتى أنساب خيولهم، وكل ما يتعلق بهم. ومن البدهي المُسَلَّم به اليوم أن ترويض أي عضو في الجسم يجعل له قدرة فائقة وتميزاً عجيباً عمن لم يعتن بذلك، فإنا نرى كثيراً ممن فقد حاسة البصر اعتاض جسمه عنها بالذاكرة العجيبة في الحفظ والحس المرهف في الاهتداء والاستشعار حتى أصبح شأن كثير منهم يدعو إلى العجب، وكذلك الرياضيون ممن يمارسون رياضات معينة فإنهم يبدعون أيَّما إبداع في القفز في الهواء، أو الإتيان بحركات بهلوانية يعجز عنها من لم يمارس الرياضة بل ويُنْظَر إليها بالإكبار والتعجب ويرصد لها جوائز قيمة.

وكم ممن أصيب بعاهة فقد فيها يديه، فاعتمد على رجليه اللتين خلقتا للمشي فجاء بالعجب، فكان منهم الرسام المبدع، ومنهم من امتهن أدق المهن كإصلاح الساعات، والخياطة والتطريز ونحو ذلك.

فكذلك الحال بالنسبة للذاكرة إذا راضها الإنسان واعتمد عليها فشأنها شأن باقي الأعضاء بل هي أكثر استجابة؛ لأن الله خلقها لهذه المهمة فالحفظ وتخزين المعلومات واستدعاؤها وقت الحاجة هي المهمة الأساسية التي أنيطت بالذاكرة وخلقت من أجلها.

٢ ـ أن السُّنَّة دين. ومما ساعد أيضاً على حفظ السُّنَّة أنها المصدر الثاني من مصادر الدين الإسلامي فمن يَحْفَظُها ويؤديها كما حَفِظَها فهو يَحْفَظ على الناس دينهم، وهذا جلي في قوله ﷺ: «**نَضَّرَ الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلِّغه فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه**»[١].

قال الحافظ ابن الأثير الجزري في «جامع الأصول»: «وأما مبدأ جمع الحديث وتأليفه وانتشاره، فإنه لمَّا كان من أصول الفروض وجب الاعتناء به والاهتمام بضبطه وحفظه، ولذلك يسَّر الله ﷻ له أولئك العلماء الثقات الذين حفظوا قوانينه وأحاطوا فيه فتناقلوه كابراً عن كابر وأوصله كما سمعه أولٌ إلى آخر، وحببه الله تعالى إليهم لحكمة حفظ

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «الأقضية» الحديث (٣٦٦٠)، والترمذي في كتاب «العلم» الحديث (٢٦٥٦)، وابن ماجه الحديث (٢٣١).

دينه وحراسة شريعته؛ فما زال هذا العلم من عهد الرسول عليه الصلاة والسلام أشرف العلوم وأجلها لدى الصحابة والتابعين وتابعي التابعين يعظمونه خلفاً بعد سلف لا يشرف بينهم أحد بعد حفظه لكتاب الله ﷻ إلا بقدر ما يحفظ منه»[١].

٣ ـ وهي سيرة أعظم رسول. فهو خاتم النبيين، وهو في نظر أتباعه النبي والمشرع والقائد والمصلح والمربي، فهو محط أنظارهم في كل شيء، ومن كان كذلك فمن المهم حفظ كل ما يصدر عنه، ومن المعروف لدى جميع الشعوب مدى الاهتمام بما يصدر عن عظمائهم وقادتهم، وشيوعه وتداوله بينهم وتناقله بين الأجيال.

٤ ـ مكانة الحديث في نفوس الصحابة. فقد دخل في تكوينهم الفكري وسلوكهم العلمي والخلقي، حيث كانوا يأتسون برسول الله ﷺ في كل شيء، يتلقفون منه الكلمة فتخالط مخهم وعظمهم وكيانهم ثم يصوغونها عملاً وتنفيذاً. وذلك لا شك يؤدي للحفظ، ويحول دون النسيان[٢].

٥ ـ أن النبي ﷺ أوتي جوامع الكلم. ومما ساعد على

---

(١) «جامع الأصول»، المقدمة (١/ ١٤) بتصرف واختصار.

(٢) «منهج النقد في علوم الحديث» للدكتور نور الدين عتر (ص٣٨).

حفظ السُّنَّة أن النبي ﷺ كان يتميز بالحكمة، وأوتي جوامع الكلم، قال ﷺ: «**فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم..**» الحديث(١).

فكون الكلام بليغاً مشتملاً على الحِكَم يجعله سهل الحفظ وأدعى إلى الاستقرار والثبات في الذهن.

٦ ـ ومما ساعد على حفظ كلام النبي ﷺ: ما كان يتصف به من حسن الإلقاء والتأني في الكلام، فما كان يسرد الكلام سرداً وإنما كان كلامه قصداً لو عدَّه العادّ لأحصاه.

عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان كلام النبي ﷺ فصلاً يفقهه كل أحد، لم يكن يسرد الكلام سرداً»(٢)؛ أي: لم يكن يتابع الكلام ويستعجل فيه(٣)، وفي رواية للترمذي عنها قالت: «ما كان رسول الله ﷺ يسرد سردكم هذا ولكنه كان يتكلم بكلام بين فصل يحفظه من جلس إليه»(٤).

قال المناوي: «كان يحدث حديثاً ليس بمهذرم مسرع ولا متقطع يتخلّله السكتات بين أفراد الكلم بل يبالغ في

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب «المساجد» الحديث (١١٦٧).

(٢) أخرجه أحمد (٦/ ١٣٨).

(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر» مادة: (سرد).

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب «المناقب»، الحديث (٣٦٣٩) وقال: حديث حسن.

إفصاحه وبيانه بحيث لو عدَّه العادّ لأحصاه؛ أي: لو أراد المستمع عد كلماته أو حروفه لأمكنه ذلك بسهولة، ومنه أُخِذ أنَّ على المدرس ألا يسرد الكلام سرداً بل يرتله ويزينه ويتمهل ليتفكر فيه هو وسامعه وإذا فرغ من مسألة أو فصل سكت قليلاً ليتكلم من في نفسه شيء»[١].

٧ ـ وكان ﷺ كثيراً ما يعيد الكلام ويكرره ثلاثاً إذا اقتضى المقام ذلك لصعوبة المعنى أو غرابته أو كثرة السامعين[٢] ليسهل فهمه وحفظه، كما في البخاري وغيره عن أنس رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى تفهم عنه»[٣]. والمراد بالكلمة ما يشمل الجملة والجُمَل وجزء الجملة[٤].

٨ ـ وكان من أسلوب النبي ﷺ في التعليم ملاحظة أحوال المتلقين، فكان لا يكثر عليهم حتى لا يسأموا ويملوا، قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «كان النبي ﷺ

---

(١) «فيض القدير» (٥/ ٢١٠).

(٢) «تحفة الأحوذي» (٢/ ٢٥٥١) طبعة بيت الأفكار الدولية.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب «العلم»، الحديث (٩٥)، والترمذي في كتاب «المناقب»، الحديث (٣٦٤٠)، ولفظه: «لتعقل عنه».

(٤) «تحفة الأحوذي» (٢/ ٢٥٥١). وقال في «الفتح» (١/ ٢٤٩): «بكلمة»؛ أي: بجملة مفيدة.

يتخولنا بالموعظة في الأيام كراهة السآمة علينا»[1].

ولا شك أن هذا الأسلوب في التعليم يساعد على استيعاب المسائل وضبطها، وأما إذا كثر الكلام فإنه ينسي بعضه بعضاً. عن عروة بن الزبير قال: كان أبو هريرة ﷺ يحدث ويقول: اسمعي يا ربة الحجرة، وعائشة ﷺ تصلي، فلما قضت صلاتها قالت لعروة: ألا تسمع إلى هذا ومقالته آنفاً، إنما كان النبي ﷺ يحدث حديثاً لو عده العادّ لأحصاه[2]. قال النووي ﷺ: «في قوله: اسمعي يا ربة الحجرة؛ يعني: عائشة، مراده تقوية الحديث بإقرارها ذلك وسكوتها عليه، ولم تنكر عليه شيئاً سوى الإكثار من الرواية في المجلس الواحد لخوفها أن يحصل بسببه سهو ونحوه»[3].

٩ ـ وأيضاً فإن كثيراً من السُّنَّة كان علاجاً لقضايا وحوادث، وهو ما يعرف بأسباب ورود الحديث، ومن البدهي

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب «العلم»، الحديث (٦٨).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب «الزهد»، الحديث (٧٤٣٤). وأخرج البخاري الجزء الأخير منه وهو «كان يحدث حديثاً لو عده العاد لأحصاه» في كتاب «المناقب» الحديث (٣٥٦٧)، وأورد القصة بلفظ مختلف انظر: الحديث (٣٥٦٨).

(٣) «شرح النووي على مسلم» (١٨/ ٣٢٩).

أن الحادثة أو السبب الذي من أجله ورد الحديث يساعد على ثبوته في الذهن واستحضار قصته في أي وقت دون إخلال فيها.

١٠ ـ وكان جانب من أفعاله ﷺ وأقواله يتكرر إما لأنه من السُّنَّة العملية التي تتكرر؛ كحال كثير من العبادات والمعاملات، أو لأن السؤال يتكرر من عدد من الصحابة فيتكرر الجواب أو تتكرر الحادثة فيحتاج إلى تكرار التنبيه عليها وهكذا. وهذا يزيد المسألة حفظاً وثباتاً.

١١ ـ إحاطة الصحابة بالنبي ﷺ في غالب أحيانه، وحرصهم على لقائه ومشاهدته بل انقطاع البعض لذلك؛ كحال أهل الصُّفَّة، وهذا يجعل كثيراً من أفعاله وأقواله يشاهدها أو يسمعها عدد من الصحابة بحيث لو نسي أحدهم شيئاً أو أخطأ فيه ذكَّرَه غيره ممَّن كان حاضراً، وكانوا غالباً ما يجلسون يتذاكرون أحوال النبي ﷺ، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كنا نكون عند النبي ﷺ فنسمع منه الحديث فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه»[١].

وعن معاوية رضي الله عنه قال: كنت مع النبي ﷺ يوماً فدخل المسجد فإذا هو بقوم في المسجد قعود فقال النبي ﷺ:

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ٢٣٦)، برقم (٤٦٤).

«ما يقعدكم؟» قالوا: صلينا الصلاة المكتوبة ثم قعدنا نتذاكر كتاب الله وسُنَّة نبيه ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: **«إن الله إذا ذكر شيئاً تعاظم ذكره»**(١).

بل كان من شأن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد وفاة النبي ﷺ إذا حدثه أحد حديثاً لم يكن مشهوراً بينهم يطلب الشهادة عليه، فقد روى البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور فقال: استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت. وقال رسول الله ﷺ: **«إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع»** فقال: والله لتقيمنَّ عليه بيِّنَة؛ أمنكم أحد سمعه من النبي ﷺ؟ فقال أبي: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم. فكنت أصغر القوم، فقمت معه فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك(٢).

كذلك فعل من قبله الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٧٢)، وقال: صحيح على شرط الشيخين وقد سمع عبد الله بن بريدة الأسلمي عن معاوية غير هذا الحديث.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «الاستئذان»، الحديث (٦٢٤٥)، ومسلم في كتاب «الآداب» الحديث (٢١٥٣).

كما روى أبو داود وغيره عن قبيصة بن ذؤيب قال: «جاءت الجدة إلى أبي بكر رضي الله عنه تسأله ميراثها، قال لها: ما لك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سُنَّة نبي الله ﷺ شيئاً فارجعي حتى أسأل الناس. فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة؛ فأنفذه لها أبو بكر»(١).

وهذا الذي تقدم ينطبق أيضاً على حال التابعين فمن بعدهم؛ بل إن الحديث في عهد التابعين فمن بعدهم بدأ ينتشر أكثر عن طريق الرحلة في طلب الحديث فكثرت الطرق والأسانيد للحديث الواحد، وأصبح الحديث الواحد منتشراً في أكثر من بلد، ومروياً عن أكثر من صحابي مما يزيد في الوثوق به والاطمئنان إلى حفظه.

ومما تقدم يتبين لنا أن الكتابة والحفظ كانا يسيران جنباً إلى جنب للحفاظ على السُّنَّة، وأن الحفظ لم يكن أقل

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب «الفرائض»، الحديث (٢٨٩٤)، والترمذي في كتاب «الفرائض»، الحديث (٢١٠١) وقال: هذا حديث حسن. وابن ماجه في كتاب «الفرائض» الحديث (٢٧٢٤).

شأناً من الكتابة في توثيق السُّنَّة، وأن الكتابة لم تكن من الندرة كما يصوره بعض المشككين، ومن اغتر بكلامهم ممن لم يمحص الأمور أو لم يكن منصفاً.

الباب الأول

طريقة المحدثين في الكتابة والعناية بها وتحريرها

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: طريقة المحدثين في الكتابة والعناية بها.
- الفصل الثاني: عناية المحدثين بتحرير النص بعد كتابته.

الفصل الأول

طريقة المحدثين في الكتابة والعناية بها

وفيه سبعة مباحث:

- المبحث الأول: العناية بإبانة الخط وإيضاح الحروف.
- المبحث الثاني: الشكل.
- المبحث الثالث: النقط.
- المبحث الرابع: مراعاة موقع الكلمة في نهاية السطر وبدايته.
- المبحث الخامس: كيفية تدارك الساقط من أصل الكتاب، ويسمى «اللحق».
- المبحث السادس: العلامة التي توضع في نهاية كل حديث.
- المبحث السابع: كيفية إصلاح الخطأ الواقع في الكتاب مما ليس منه.



المبحث الأول

العناية بإبانة الخط وإيضاح الحروف

لقد تنبَّه علماء الحديث إلى الاعتناء بكيفية الكتابة وتحقيق أشكال الحروف، فكما أن للحروف مخارج وصفات ينبغي مراعاتها حتى لا يشتبه أمرها على السامع فكذلك لها أشكال وكيفيات ينبغي مراعاتها عند الكتابة لئلا يشتبه على القارئ شكلها.

قال الشيخ ملا علي القاري في «شرح شرح نخبة الفكر»: «قالوا يستحب إبانة الخط وتحقيقه دون مشْقه وتعليقه، والمشق: خفة اليد وإرسالها مع تغيير الحروف، وعدم إقامة الأسنان. والتعليق: هو كما قيل: خلط الحروف التي ينبغي تفرقها، وإذهاب أسنان ما ينبغي إقامة أسنانه، وطمس ما ينبغي إظهار بياضه، لما قد ينشأ عن كل منهما عدم التمكن من قراءته غالباً»(١). روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: «شر الكتابة المشق، وشر القراءة

---

(١) «شرح شرح نخبة الفكر» (ص٧٩٩).

الهذرمة[1]، وأجْوَد الخط أبْيَنُه»[2].

وكانوا يكرهون الخط الدقيق من غير عذر يقتضيه؛ لما يسببه من عسر في القراءة، أو عدم استبانتها فلا يَنْتَفِعُ به من في نظره ضعف، وربما ضعف نظر كاتبه بعد ذلك فلا ينتفع هو به، كما قال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ لابن أخيه حنبل بن إسحاق[3] ورآه يكتب خطاً دقيقاً: لا تفعل أحوج ما تكون إليه يخونك[4].

---

(١) الهذرمة بالذال المعجمة: السرعة في القراءة. القاموس: (هذرم).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٣٢).

(٣) هكذا هو في «فتح المغيث» للعراقي (لابن أخيه)، قال البقاعي: ليس هو ابن أخيه وإنما هو ابن عمه.

(٤) «فتح المغيث» للعراقي (ص٢٣٢).



المبحث الثاني

الشكل أو (الضبط)

والمراد به الحركات والسكنات. وهو أعم من الحركات البنائية الصرفية والإعرابية النحوية.

نبَّه علماء الحديث إلى أنه ينبغي على المحدث أن يَشْكل المُشْكِل وهو المغلق الذي لا يفهمه كل أحد وإنما يدركه العلماء.

قال ابن الصلاح: «حكي عن قوم أنه ينبغي أن يُشْكَل ما يُشْكِل وما لا يشْكِل»[1]. وقد نقله القاضي عياض في «الإلماع» وقال: «إنه الصواب، لا سيما للمبتدئ وغير المتبحر في العلم فإنه لا يميز المشكل من غيره إلا الإعراب، وقد يقع النزاع بين الرواة فيها فإذا جاء عند الخلاف وسئل كيف ضبط هذا الحرف وقد أهمله بقي متحيراً»[2].

وقد وقع بين العلماء خلاف في مسائل مرتبة على

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٨٤).

(٢) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (٣/ ٥٦٩).

إعراب الحديث كحديث: «**ذكاة الجنين ذكاة أمه**»[1]. فاستدل الجمهور كالشافعية، والمالكية، وغيرهم على أنه لا تجب ذكاة الجنين بناء على أن قوله: «**ذكاة أمه**» مرفوع، وهو المشهور في الرواية، ورجح الحنفية الفتح على التشبيه؛ أي: يذكى مثل ذكاة أمه، ونحو ذلك من الأحاديث التي ترتب الاحتجاج بها على الإعراب[2].

وينبغي أن يكون اعتناؤه بضبط الأسماء أكثر؛ لأنه لا يدخله القياس ولا قبله شيء يدل عليه.

---

(١) أخرجه أبو داود في الأضاحي، باب ما جاء في ذكاة الجنين، الحديث (٢٨٢٨)، والترمذي في الأطعمة، وقال: حسن. وفي إسناده مجالد بن سعيد الهمداني، وقد تكلم فيه غير واحد. قال المباركفوري: أخرجه أيضاً الدارقطني، وابن حبان وصححه، وضعفه عبد الحق، وقال: لا يحتج بأسانيده كلها، وذلك لأن في بعضها مجالداً ولكن أقل أحوال الحديث أن يكون حسناً لغيره لكثرة طرقه، ومجالد ليس إلا في الطريق التي أخرجها الترمذي وأبو داود منها وقد أخرجه أحمد من طريق ليس فيها ضعيف، وقد صححه مع ابن حبان ابن دقيق العيد كذا في «النيل»، انتهى «تحفة الأحوذي» (ص١٣٧٧).

(٢) «الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح» لبرهان الدين الأبناسي (١/ ٣٣١ ـ ٣٣٢)، وانظر: «معالم السنن» (٤/ ١١٨)، و«تهذيب السنن» (٤/ ١٩٩).

ومن زيادة حرصهم في ضبط المشكل وإزالة احتمال الالتباس فيه اختطوا طريقة غاية في الدقة وهي ضبط اللفظ المشكل في المتن، وكتابته بحروف مفرقة في الحاشية وضبطه حرفاً حرفاً.

قال صاحب «الاقتراح» تبعاً للقاضي عياض في «الإلماع»: «من عادة المتقنين أن يبالغوا في إيضاح المشكل فيفرقوا حروف الكلمة في الحاشية ويضبطوها حرفاً حرفاً»[١]. حتى لا يبقى بعده إشكال.

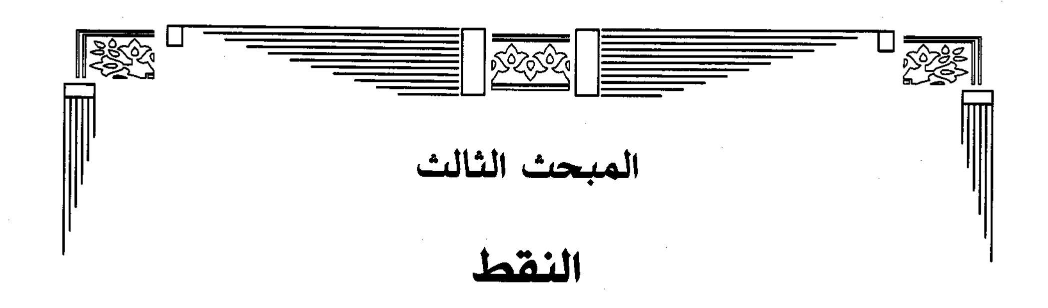
وقال ابن الصلاح: «يستحب في الألفاظ المشكلة أن يكرر ضبطها، بأن يضبطها في متن الكتاب ثم يكتبها قبالة ذلك في الحاشية مفردة مضبوطة، فإن ذلك أبلغ في إبانتها وأبعد من التباسها، وما ضبطه في أثناء الأسطر ربما داخله نَقْطُ غيره وشكله مما فوقه وتحته، لا سيما عند دقة الخط وضيق الأسطر، وبهذا جرى رسم جماعة من أهل الضبط، والله أعلم»[٢]. «وهو حسن وفائدته أنه يظهر مشكل الحروف بكتابته مفرداً في بعض الحروف؛ كالنون والياء المثناة من تحت بخلاف ما إذا كتبت الكلمة كلها والحرف المذكور أولها أو وسطها»[٣].

---

(١) «الاقتراح» (ص٣٨٦)، وقارن بـ«الإلماع» (ص١٥٧).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٨٤) بتحقيق د. نور الدين عتر.

(٣) «الشذا الفياح» (١/ ٣٣٤)، و«فتح المغيث» للعراقي (ص٢٣٣).



المبحث الثالث

النقط

ويعبر عنه بالإعجام[1]؛ لأن العرب لم تكن تضع نقطاً فوق الحروف ولا تحتها، وإنما يميزون ذلك من موقع الكلمة في السياق فلما دخل الأعاجم في الإسلام وبدأ اللحن في الكلام اختطوا طريقة الإعجام وهو نقط بعض الحروف ويقابله الإهمال وهو ترك النقط في حروف أخرى.

وقد مرَّ بنا أنهم اختلفوا في الشكل: هل يقتصر فيه على المُشْكل فقط؟ أم يُشْكَل المُشْكِل وغيره؟ وأنهم صوبوا أن يشكل الحديث كله.

أما النقط فلا بد منه في جميع الكلام؛ لأن الالتباس فيه أشد وأكثر.

قال ابن خلاد: «[2] قال أصحابنا: أما النقط فلا بد

---

(١) قال الرامهرمزي: «الإعجام، أعجمت الكتاب، فهو معجم لا غيره». وهو النقط: أن تبين التاء من الياء، والحاء من الخاء. «المحدث الفاصل» (ص٦٠٨ ـ ٦٠٩).

(٢) «المحدث الفاصل» (ص٦٠٨).

منه؛ لأنه لا يضبط الأشياء المشكلة إلا به. وقالوا: إنما يُشْكَل ما يُشْكِل ولا حاجة إلى الشكل مع عدم الإشكال. وقال آخرون: الأولى أن يُشْكَل الجميع».

ولهم في النقط عدة طرق:

١ ـ الطريقة المعهودة والشائعة في الكتابة في تمييز الحروف المتشابهة في الرسم بوضع نقط فوق بعضها إما نقطة واحدة أو مثناة أو مثلثة، أو بوضع نقط تحتها واحدة أو مثناة، وإهمال بعضها وتركها دون نقط فتمايزت الحروف بذلك.

٢ ـ ولكن زيادة على ما تقدم في الطريقة السابقة اعتنوا بالحروف المهملة عناية خاصة خشية أن يظن القارئ أن الكاتب سها عن نقطها فاختطوا الطرق التالية:

أ ـ فمنهم من يرى أن يجعل تحت الدال، والراء، والسين، والصاد، والطاء والعين المهملة النقطة التي فوق المعجمات، ولا بد من استثناء الحاء من ذلك لالتباسها بالجيم[1]؛ أي: يجعل تحت الحرف المهمل النقط التي توضع فوق الحرف المعجم مما يماثله في صورة الرسم، فمثلاً: يضع تحت الراء نقطة، وتحت السين ثلاث نقط وهكذا. «وذكر بعضهم أن النقط التي تحت السين المهملة

---

(١) انظر: «شرح شرح النخبة» (ص٨٠٢).

تكون مبسوطة صفاً، والتي فوق الشين المعجمة تكون كالأثافي»[1].

ب ـ «ومنهم من يجعل علامة الإهمال فوق الحروف المهملة؛ كقلامة الظفر مضجعة على قفاها»[2].

ت ـ ومنهم من يجعل تحت الحرف المهمل ما يماثله مفرداً فيجعل تحت الحاء المهملة حاء مفردة صغيرة وكذا تحت الدال والطاء، والصاد والسين وسائر الحروف المهملة الملتبسة مثل ذلك[3].

ث ـ وبعضهم يضبط المشكل أو المشتبه عن طريق الإحالة على أشياء معلومة لا يقع فيها الاحتمال أو الاشتباه، فمن ذلك ما روي عن عبد الله بن إدريس الكوفي قال: «لما حدثني شعبة بحديث أبي الحَوْراء السعدي عن الحسن بن علي كتبت أسفله «حور عين» لئلا أغلط ـ يعني: فيقرأه أبا الجوزاء لشبهه به في الخط ـ»[4].

---

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٨٦).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٨٦)، وقارن بـ«الإلماع» (ص١٥٧).

(٣) انظر: «الإلماع» (ص١٥٧) بتصرف يسير، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص١٨٦).

(٤) رواه الخطيب البغدادي في الجامع (١/ ١٩٩)، وأورده القاضي عياض في «الإلماع» (ص١٥٥).



المبحث الرابع

مراعاة موقع الكلمة في نهاية السطر وبدايته

تنبه المحدثون إلى ما يمكن أن يحدثه الفصل بين بعض الكلمات وبعض الأسماء المركبة من مضاف ومضاف إليه من خلل في القراءة أو لبس في الفهم، فاعتبروا بعض الكلمات وحدة لا يجوز كتابة بعضها في آخر السطر وبعضها في بداية السطر.

«فكرهوا للكاتب في مثل عبد الله بن فلان، أو عبد الرحمٰن بن فلان وفي سائر الأسماء المشتملة على التعبيد لله تعالى أن يكتب (عبد) في آخر السطر، واسم الله مع سائر النسب في أول السطر الآخر، وهكذا يكره أن يكتب (قال رسول) في آخر السطر، ويكتب في أول السطر الذي يليه (الله صلى الله تعالى عليه وسلم) وما أشبه ذلك»[(١)].

«وكذلك أسماء النبي ﷺ، وأسماء الصحابة يأتي فيها مثل ذلك، مثاله: لو قيل سابُّ النبي ﷺ كافر، أو قاتل

---

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٨٧).

ابن صفية في النار، يريد الزبير بن العوام، ونحو ذلك، فلا يجوز أن يكتب «سابُّ» أو «قاتل» في سطر، وما بعد ذلك في سطر آخر»[1].

والمضاف والمضاف إليه كذلك، نحو: وابن عمر، وكذلك أحد عشر، ونحوه؛ لأنها بمنزلة اسم واحد، ذكره النحاس في صناعة الكتاب، قال: «وكرهوا جعل بعض البسملة في سطر وبعضها في أول السطر فتكون مفصولة»[2].

قالوا: وينبغي أن يتجنب أيضاً ما يستبشع ولو وقع ذلك في غير المضاف إليه؛ كقوله في شارب الخمر الذي أتي به النبي ﷺ، وهو ثَمِيل، فقال عمر رضي الله عنه: أخزاه الله ما أكثر ما يُؤْتَى به. فلا ينبغي أن يكتب «فقال» في آخر سطر، و«عمر» وما بعده في أول السطر الذي يليه[3].

أما إذا لم يكن في شيء من ذلك بعد اسم الله تعالى أو اسم نبيه أو اسم صحابي ما ينافيه، بأن يكون الاسم في آخر الكتاب أو آخر الحديث ونحو ذلك، أو يكون بعده شيء ملائم له غير مناف له فلا بأس بالفصل، نحو قوله في آخر

---

(١) «الشذا الفياح» (١/ ٣٣٥).

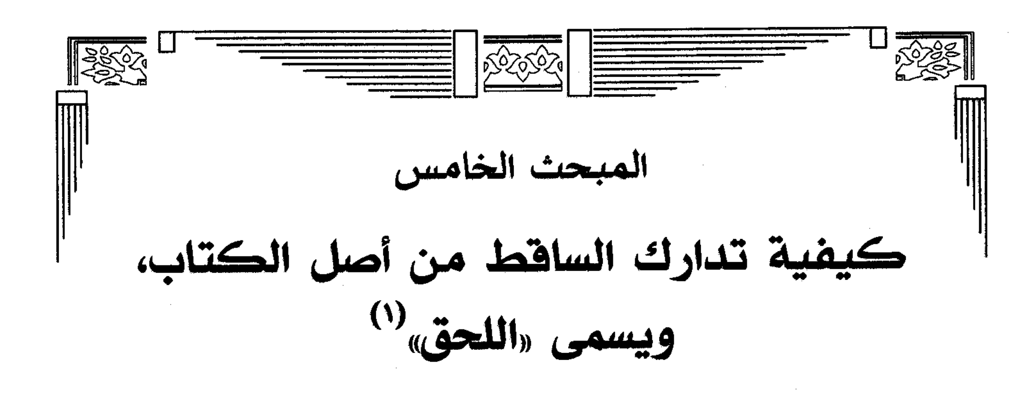
(٢) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» (٣/ ٥٧٥)، وانظر أيضاً: «فتح المغيث» (١/ ٥٥١ ـ ٥٥٩).

(٣) «الشذا الفياح» (١/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦).

«البخاري»: «سبحان الله العظيم»، فإنه إذا فصل بين المضاف والمضاف إليه كان أول السطر «الله العظيم»، ولا منافاة في ذلك. ومع هذا فجمعهما في سطر واحد أولى[1].

---

(١) «الشذا الفياح» (ص٣٣٦).



المبحث الخامس

كيفية تدارك الساقط من أصل الكتاب، ويسمى «اللحق»[(١)]

اهتم علماء الحديث بكيفية تدارك الساقط من أصل الكتاب؛ لأنه جزء منه فحددوا الجهة التي يكتب فيها الساقط من جهة يمين الصفحة أو يسارها، وإلى جهة أعلى الصفحة أو أسفلها، وإلى باطن الورقة أو طرفها، والعلامة التي توضع في نهايته لتمييزه عن غيره من التعليق أو الإيضاح. فاتبعوا في ذلك الطريقة التالية:

١ ـ «أن يحدد مكان السقط. يَخُط من موضع سقوطه من السطر ـ بين الكلمتين اللتين بينهما سقط ـ خطّاً صاعداً إلى فوق ثم يعطفه بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة الحاشية التي يكتب فيها اللحق، ويبدأ في الحاشية بكِتْبَةِ اللحق مقابلاً للخط المنعطف»[(٢)].

---

(١) يسمي أهل الحديث ما سقط من أصل الكتاب فألحق بالحاشية أو بين السطور اللحق. قال الجوهري: «اللحق بالتحريك شيء يلحق بالأول» «الصحاح» مادة: (لحق).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٩٤)، وقارن بـ«الإلماع» (ص١٦٢).

واختار القاضي ابن خلاد «أن يَمُدّ عطفة خط التخريج من موضعه حتى يلحقه بأول اللحق في الحاشية»[١].

والأول أولى لئلا يُسَوِّد الكتاب، لا سيما عند كثرة الإلحاقات.

هذا إذا كان فيما يقابله من الحاشية متسع، «فإن كان ما يقابله من الحاشية غير خال، ولا يمكنه كتابة اللحق فيه، وكتبه في موضع آخر، فيتعين جر الخط إلى أول اللحق، أو يكتب قبالة موضع السقط: يتلوه كذا وكذا في الموضع الفلاني، ونحو ذلك ليزول الإلباس، كما فعله غير واحد ممن يعتمد عليه، فيصل الخط باللحق إذا بعد عن موضع مقابله»[٢].

٢ ـ أن يبدأ في كتابة الساقط في الحاشية اليمنى إن سقط من وسط السطر، لاحتمال أن يطرأ في بقية السطر سقط آخر فيخرج إلى جهة اليسار[٣]، وإن سقط بعد تمام السطر يكتب في الحاشية اليسرى.

---

(١) «المحدث الفاصل» (ص٦٠٦).

(٢) «الشذا الفياح» (١/ ٣٤٤).

(٣) قال ابن الصلاح رحمه الله: «قلنا يخرجه في جهة اليمين؛ لأنه لو خرجه إلى جهة الشمال فربما ظهر من بعده في السطر نفسه نقص آخر، فإن خرجه قدامه إلى جهة الشمال أيضاً وقع بين =

وكان من عادة المتقدمين جعل طرفي الأسطر متساويين في التوسع.

ويفهم من هذا التحديد أن اللحق لا يكتب بين الأسطر لئلا يختلط بما فوقه أو تحته.

٣ ـ «والأولى أن يكتب الساقط صاعداً إلى جهة أعلى الورقة من أي جهة كان لا نازلاً به إلى أسفلها، لاحتمال حدوث سقط آخر فيكتب إلى أسفل، فلو كتب الأول إلى أسفل لم يجد للساقط الثاني موضعاً يقابله في الحاشية خالياً»(١).

«أما إذا كان اللَّحَق سطرين أو سطوراً فلا يبتدئ بها من أعلى إلى أسفل بحيث يكون منتهاها إلى جهة باطن

= التخريجين إشكال، وإن خرج الثاني إلى جهة اليمين التقت عطفة تخريج جهة الشمال وعطفة تخريج جهة اليمين أو تقابلتا، فأشبه ذلك الضرب على ما بينهما بخلاف ما إذا خرج الأول إلى جهة اليمين فإنه حينئذ يخرج الثاني إلى جهة الشمال فلا يلتقيان ولا يلزم إشكال، اللَّهُمَّ إلا أن يتأخر النقص إلى آخر السطر فلا وجه حينئذ إلا تخريجه إلى جهة الشمال لقربه منها، ولانتفاء العلة المذكورة من حيث إنا لا نخشى ظهور نقص بعده»، انتهى «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٩٥). وقارن بـ«الإلماع» (ص١٦٤).

(١) «شرح شرح النخبة» (ص٨٠٤).

الورقة إذا كان التخريج في جهة اليمين، وإذا كان في جهة الشمال وقع منتهاها إلى جهة طرف الورقة»[1].

٤ ـ ثم يكتب عند انتهاء اللحق (صح)[2]، تنبيهاً إلى أنه صح الخلل الذي كان في الأصل وتم تدارك النقص فيه.

تنبيه:

وللتفريق بين ما كتب في الحواشي استدراكاً لنقص، وبين ما يكتب من باب الإيضاح والتنبيه مما ليس من الأصل:

ـ فقد ذهب القاضي عياض رحمه الله[3] إلى أن ما يخرج في الحواشي من شرح أو تنبيه على غلط أو اختلاف رواية أو نسخة أو نحو ذلك مما ليس من الأصل ذهب على أنه لا يخرج له خط تخريج لئلا يدخل اللبس ويحسب من الأصل، لكن ربما جعل على الحرف المقصود بذلك التخريج علامة كالضبة أو التصحيح إيذاناً به.

ـ وذهب ابن الصلاح[4] إلى أن التخريج أولى، وفرق بينهما بأن خط التخريج لما هو من الأصل يقع بين الكلمتين اللتين بينهما سقط الساقط، وخط التخريج يقع على نفس الكلمة التي من أجلها خُرِّج المخرج في الحاشية.

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٩٤).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٩٤).

(٣) «الإلماع» (ص١٦٤).

(٤) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٩٦).



المبحث السادس

العلامة التي توضع في نهاية كل حديث

قالوا: ينبغي أن يوضع في نهاية كل حديث دائرة وأن تكون غفلاً «قال ابن الأثير: كذا رأيته بخط أحمد رضي الله عنه»[(١)].

وهذه العلامة لها فائدتان:

الفائدة الأولى: الفصل بين الحديثين.

والفائدة الثانية: أنه يستفاد من هذه العلامة التي هي على شكل دائرة أثناء العرض (فكل حديث يُفْرَغ من عرضه يُنْقط في الدائرة التي تليه نقطة) أو يُخَطُّ في وسطها خط، وسيأتي مزيد بسط لذلك في فصل التوثيق عن طريق العرض.

❊ ❊ ❊

---

(١) «الشذا الفياح» (١/ ٣٣٥).



المبحث السابع

كيفية إصلاح الخطأ الواقع في الكتاب مما ليس منه

بعد أن عرفنا فيما سبق كيف تداركوا الساقط من أصل الكتاب فألحقوه به والطريقة التي اتبعوها في ذلك. نعرض هنا الطريقة التي سلكوها في إصلاح الخلل الواقع في الكتاب مما ليس منه، وكيف ينفى عنه. وقد اتبعوا في ذلك عدة طرق:

الطريقة الأولى: الحك والكشط:

وقد استقبح كثير من المحدثين هذه الطريقة، فقد روي عن القاضي أبي محمد ابن خلاد رحمه الله أنه قال: «قال أصحابنا: الحك تُهَمَة»[1].

ولعل وجه استقباحهم الحك واتهام فاعله فيما إذا كان ذلك في مجالس السماع، دون مجالس الإملاء والمقابلة. ويدل لذلك ما نقل عن القاضي عياض، قال: «سمعت

---

(١) «المحدث الفاصل» (ص٦٠٦)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص١٩٩).

شيخنا أبا بحر سفيان بن العاص الأسدي يحكي عن بعض شيوخه أنه كان يقول: كان الشيوخ يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا يُبْشَر شيء؛ لأن ما يُبْشَر منه ربما يصح في رواية أخرى، وقد يسمع الكتاب مرة أخرى على شيخ آخر يكون ما بُشِر وحُكّ من رواية هذا صحيحاً في رواية الآخر، فيحتاج إلى إلحاقه بعد أن بُشر، وهو إذا خط عليه من رواية الأول وصح عند الآخر اكتفى بعلامة الآخر عليه بصحته»[١].

الطريقة الثانية: الضرب:

وهو أفضل الطرق المتبعة في ذلك وأسلمها، وقد اختلفوا في كيفية الضرب على وجوه:

١ ـ «فأكثرهم يرى أن يمد الخط المضروب مختلطاً بالكلمات المضروب عليها ويسمى ذلك (الشق أيضاً)»[٢] بحيث يدل على إبطاله، ولكن يبقى الكلام المضروب عليه مقروءاً من تحت الضرب.

٢ ـ «ومنهم من لا يخلطه ويثبته فوقه لكنه يعطف طرفي الخط على أول المضروب عليه وآخره»[٣].

---

(١) «الإلماع» (ص١٧٠)، وانظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٩٩).

(٢) «الإلماع» (ص١٧١)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص١٩٩).

(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٩٩ ـ ٢٠٠).

٣ ـ «ومنهم من يُحَوِّق على أول الكلام المضروب عليه بنصف دائرة وكذلك في آخره وإذا كثر الكلام المضروب عليه فقد يفعل ذلك في أول كل سطر منه وآخره، وقد يكتفي بالتحويق على أول الكلام وآخره أجمع»[١].

الطريقة الثالثة: المحو:

«وهو الإزالة بدون سلخ فتارة يكون بالإصبع أو بخرقة»[٢]. قال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله: «وتتنوع طرقه. ومن أغربها مع أنه أسلمُها ما روي عن سحنون بن سعيد التنوخي الإمام المالكي أنه ربما كتب الشيء ثم لعقه، وإلى هذا يُومي ما رَوَيْنا عن إبراهيم النخعي رضي الله عنه أنه كان يقول: من المُروءة أن يُرَى في ثوب الرجل وشفتيه مداد»[٣].

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٠٠).

(٢) «فتح المغيث» للسخاوي (١٧٨/٢).

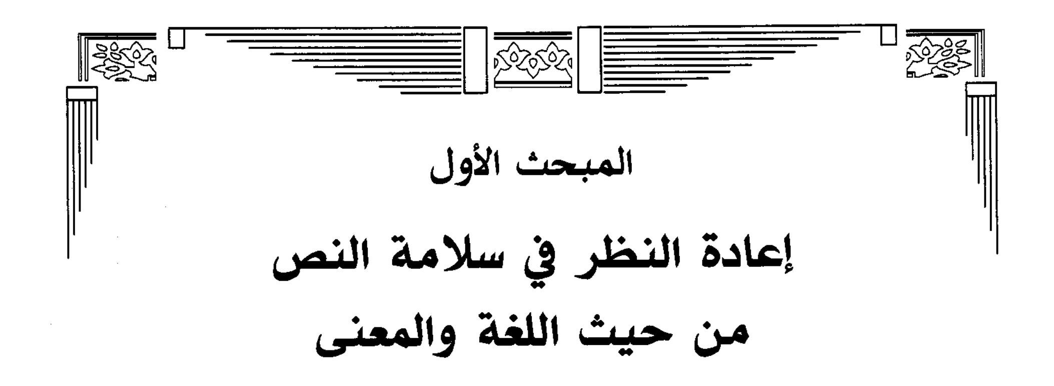
(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٠١).

الفصل الثاني

عناية المحدثين بتحرير النص بعد كتابته

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: إعادة النظر في سلامة النص من حيث اللغة والمعنى.
- المبحث الثاني: طريقتهم في ترتيب صفحات الكتاب.



المبحث الأول

إعادة النظر في سلامة النص من حيث اللغة والمعنى

بلغ من عناية المحدثين بالنص بعد أن كتبوه وضبطوه وتأكدوا من مطابقته للمنقول دون زيادة أو نقص أنهم أعادوا النظر والتدقيق في سلامته من حيث المعاني اللغوية، والوجوه الإعرابية وتمام الجمل وصحة معانيها، فإذا وجدوا خللاً نبهوا إليه دون المساس بالنص لئلا يضيفوا إليه ما ليس منه، ولأن فهمهم هذا اجتهاد منهم ربما رأى غيرهم الصواب في غيره أو ربما عُثِر على رواية أخرى تكون هي الفصل في المسألة.

وقد يكون النص في بعض الأحيان عرضة للشك من حيث الظاهر لكنه صح رواية ومعنى، فهم ينبهون إليه كذلك.

وقد سلكوا في ذلك طريقتين:

الطريقة الأولى: (التصحيح)، وهي كتابة (صح) على الكلام أو عنده.

«ولا يفعل ذلك إلا فيما صح رواية ومعنى، غير أنه

عرضة للشك أو الخلاف، فكتب عليه (صح) ليُعرَف أنه لم يُغْفل عنه وأنه قد ضُبط على ذلك الوجه»[1].

الطريقة الثانية: (التضبيب)[2]، ويسمى أيضاً (التمريض)[3].

وهو وضع خط أوله مثل الصاد على ما صح وروده كذلك من جهة النقل، غير أنه فاسد لفظاً، أو معنى، أو ضعيف، أو ناقص، مثل أن يكون غير جائز من حيث العربية، أو يكون شاذّاً عند أهلها يأباه أكثرهم، أو مصحفاً، أو ينقص من جملة الكلام كلمة أو أكثر وما أشبه ذلك.

ويمد هذا الخط فوق الكلام ولا يلزق بالكلمة المعلَّم

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٩٦).

(٢) (التضبيب): وضع ضبة على الكلام والمراد التنبيه إليه، وهو خط أوله مثل الصاد هكذا (صـ) وسبب تسميتها ضبة؛ لأنها كانت على كلام فيه خلل فأشبهت الضبة التي تجعل على كَسْر أو خلل، فاستعير لها اسمها.

(٣) وسبب تسميتهم ذلك تمريضاً لأنهم لما وضعوا (صح) على ما صح مطلقاً من جهة الرواية وغيرها، أرادوا أن يفرقوا بينه، وبين ما صح من جهة الرواية دون غيرها فوضعوا الحرف الأول وهو(صـ) ولم يكملوا كلمة (صح) لأن كتابة حرف ناقص على حرف ناقص إشعار بنقصه وضعفه مع صحة نقله وروايته. انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٧٩) بتصرف يسير.

عليها، كيلا يظن ضرباً[1].

والقصد من ذلك التنبيه على أن ما وضع عليه هذه العلامة قد وقف عليه كاتبه ونقله على ما هو عليه، ولعل غيره قد يُخَرِّج له وجهاً صحيحاً، أو يظهر له بعد ذلك في صحته ما لم يظهر له الآن، ولو غيَّر ذلك وأصلحه ربما ظهر الصواب فيما أنكره والفساد فيما أصلحه، «لا سيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها»[2].

وقد فرقوا في إصلاح اللحن أو التحريف بين الرواية والكتابة.

أما الرواية:

فمنهم من شدد في لزوم اتِّباع اللفظ، ويرى أنه يرويه على الخطأ كما سمعه. وردَّ ابن الصلاح هذا وقال: «وهذا غلوٌّ في مذهب اتباع اللفظ، والمنع من الرواية بالمعنى»[3]. وذهب الأكثرون من أئمة الحديث ونقاده كالأوزاعي، وابن المبارك وغيرهما، إلى تغيير اللحن وإصلاحه وروايته على الصواب.

---

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٩٧).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢١٩).

(٣) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢١٨).

وأما إصلاح ذلك وتغييره في الكتاب وأصل السماع فالذي صوَّبه ابن الصلاح وغيره، من أئمة الحديث أن يترك ما وقع في الأصل على ما هو عليه مع التضبيب عليه وبيان الصواب خارجاً في الحاشية[1].

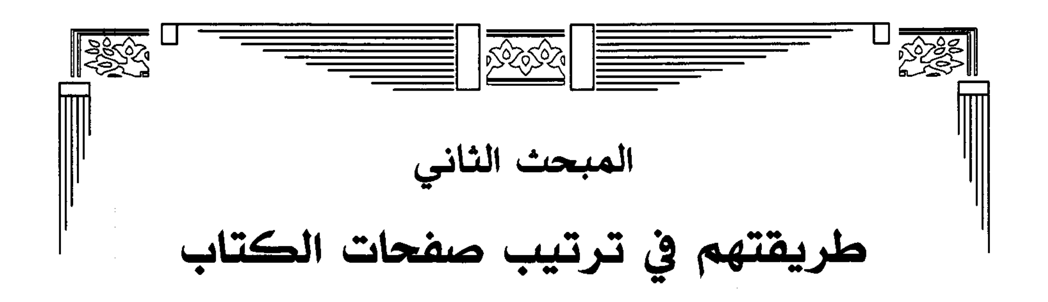
«حَكى ابن فارس عن شيخه أبي الحسن علي بن إبراهيم القطان، قال: فكان يكتب الحديث على ما سمعه لحناً. ويكتب على حاشية كتابه: «كذا قال ـ يعني: الذي حدثه ـ والصواب كذا»، قال ابن فارس: «وهذا أحسن ما سمعت في هذا الباب». وقال أبو حفص الميانشي في إيضاح ما لا يسع المحدث جهله: «وصوَّب بعض المشايخ هذا وأنا أستحسنه وبه آخذ»[2].

وبهذا يكون المحدثون قد جمعوا بين المحافظة على الأصل كما هو، دون أن يمس؛ لئلا يَجْسُرَ على التغيير والإصلاح من لا يحسن ذلك، وبين التنبيه على الخطأ وإصلاح اللحن أو التحريف، وإثبات ذلك في حواشي الكتب على الطريقة التي أسلفنا ذكرها في كيفية التضبيب».

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢١٩).

(٢) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي (٣/ ٦٢٣).



المبحث الثاني

طريقتهم في ترتيب صفحات الكتاب

اختط المحدثون طريقة دقيقة لضبط ترتيب صفحات الكتاب فوضعوا في نهاية كل صفحة ما يسمى بـ(التعقيبة)، «وهي الكلمة التي تكتب في أسفل الصفحة اليمنى غالباً لتدل على بدء الصفحة التي تليها»[1]. وهي تقوم مقام الترقيم المتعارف عليه اليوم.

فإذا حدث خلل في التعقيبة لأمر ما كاختلاط الأوراق أثناء التجليد أو عند تقليبها من قبل القارئ تنبه إلى ذلك واستطاع إعادة ترتيب الصفحات وتسلسل الكلام. لذا حافظ المحدثون على نظام (التعقيبة) حماية للحديث من الخلل والتحريف.

---

(١) «تحقيق النصوص ونشرها» لعبد السلام هارون (ص٣٨).



جهود المحدثين
في توثيق النصوص بعد كتابتها

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: المقابلة وأثرها في توثيق النصوص.
- الفصل الثاني: مجالس التحديث والسماع وقيمتها في توثيق الرواية ونسبة الكتب إلى أصحابها.



الفصل الأول

المقابلة وأثرها في توثيق النصوص

وفيه ثلاثة مباحث:



المبحث الأول

المقصود بالمقابلة

المقصود بالمقابلة، ويقال أيضاً: المعارضة[1] أو العرض أن يقابل الطالب مرويه الذي كتبه بخط يده، أو بخط غيره بالأصل الذي أسمعهم الشيخ منه، أو بنسخة الشيخ الذي يرويه عنه، أو بنسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل مقابلة معتبرة موثوقاً بها.

والغرض المطلوب من هذا أن يكون كتاب الطالب مطابقاً لأصل مرويه وكتاب شيخه، ولا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل.

مذاهب العلماء في وجوب المقابلة واشتراطها لصحة الرواية:

لقد ذهب إلى وجوب العرض والمقابلة الخطيب وقال:

---

(١) تقول: قابلت الكتاب قبالاً ومقابلة؛ أي: جعلته قبالته، وصيرت في أحدهما كل ما في الآخر، ومنه: «منازل لقوم تتقابل»؛ أي: تقابل بعضها بعضاً. وعارضت بالكتاب الكتاب؛ أي: جعلت ما في أحدهما مثل ما في الآخر، مأخوذ من عارضت بالثوب إذا أعطيته وأخذت ثوباً غيره، انتهى «فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ١٦٤).

إنه شرط في صحة الرواية، وكذا قال القاضي عياض: إنه متعين لا بد منه، وهو مقتضى قول ابن الصلاح: إنه لا غنى لمجلس الإملاء عن العرض[1].

وشرط الإمام مالك للأخذ بالإجازة أن يكون الفرع معارضاً بالأصل حتى كأنه هو[2].

ويشهد لذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة، عن هشام بن عروة قال: قال لي أبي: كتبت؟ قلت: نعم قال: عارضت؟ قلت: لا. قال: لم تكتب[3].

وأخرج الخطيب في «الكفاية» أيضاً عن أفلح بن بسام قال: كنت عند القعنبي فقال لي: كتبت؟ قلت: نعم، قال: عارضت؟ قلت: لا، قال: لم تصنع شيئاً[4].

وهذا عند ابن السمعاني في «أدب الإملاء» من حديث

---

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ١٦٤).
(٢) «الإلماع» (ص٩٥).
(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» (٥/ ٣٣٧)، والخطيب في «الكفاية» (ص٢٣٧)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص٥٤٤)، و«أدب الإملاء والاستملاء» (ص٧٩) باب المعارضة بالمجلس المكتوب وإتقانه، وابن عبد البر في «الجامع» (١/ ٧٧)، ورواه ابن السمعاني في معارضة الكتاب.
(٤) «الكفاية» (ص٢٣٧) باب المقابلة وتصحيح الكتاب.

عطاء بن يسار مرسلاً قال: «كتب رجل عند النبي ﷺ فقال له: **كتبت**؟ قال: نعم، قال: **عرضت**؟ قال: لا، قال: **لم تكتب حتى تعرضه**»[1].

قال السخاوي: «والظاهر أن محل الوجوب حيث لم تثق بصحة كتابته، أو نسخته. أما من عرف بالاستقراء ندور السقط والتحريف منه فلا»، انتهى[2].

هل المقابلة شرط لصحة الرواية؟:

قال القاضي عياض: «وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة لا بد منها، ولا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه، أو نسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل»[3].

وأما إذا لم يعارض كتابه بالأصل أصلاً فهل يجوز روايته منه؟:

نسب ابن الصلاح القول بالجواز إلى أبي إسحاق الإسفراييني، والحافظ أبي بكر الخطيب، وأبي بكر البرقاني، لكن وضعوا شروطاً لذلك:

---

(١) رواه ابن السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» (ص٧٧ ـ ٧٨) باب المعارضة بالمجلس المكتوب وإتقانه.

(٢) «فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ١٦٦).

(٣) «الإلماع» (ص١٥٩).

١ ـ فيشترط أن تكون نسخته نقلت من الأصل.

٢ ـ وأن يبين عند الرواية أنه لم يعارض «كأن يقول: أخبرنا فلان ولم أعارض بالأصل».

٣ ـ وزاد ابن الصلاح شرطاً ثالثاً وهو: أن يكون ناقل النسخة من الأصل غير سقيم النقل بل صحيح النقل قليل السقط[1].

---

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٩٣).



المبحث الثاني

طرق المقابلة والعرض

الطريقة الأولى: أن يقابل كتابه بنفسه مع شيخه بكتابه.

قال القاضي عياض: «وأفضل العرض أن يقابل كتابه بنفسه مع شيخه بكتابه حين سمع من الشيخ، أو قرئ عليه»[1].

ورجح ابن الصلاح هذه الطريقة لما فيها من وجوه الاحتياط والإتقان من الجانبين، قال: «وما لم تجتمع فيه هذه الأوصاف نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها»[2].

الطريقة الثانية: أن يقابل مع نفسه.

أي: أن يقابل كتابه بنفسه مع أصل الشيخ دون حضور الشيخ ويقابله شيئاً فشيئاً حرفاً حرفاً على جهة التدرج للاحتياط في المقابلة.

وقد رجح هذه الطريقة أبو الفضل الجارودي حيث قال: «أفضل المعارضة مع نفسك»[3].

---

(١) «شرح شرح النخبة» (ص٨٠٦).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٩١).

(٣) «الاقتراح» لابن دقيق العيد (ص٤٤).

وذهب ابن الصلاح إلى أن هذا مذهب متروك والصحيح عدمه؛ لأن الفكر يتشعب بالنظر في النسختين بخلاف الأول.

قال السخاوي: «والحق كما قال ابن دقيق العيد: إن ذلك يختلف، فرب من عادته ـ لمزيد يقظته وحفظه ـ عدم السهو عند نظره فيهما، فهذا مقابلته مع نفسه أولى، أو عادته ـ لجمود حركته، وقلة حفظه ـ السهو فهذا مقابلته مع غيره أولى»[1].

الطريقة الثالثة: أن يقابل كتابه مع ثقة غير المسمع مع أصل الشيخ.

ويتضح مما تقدم أن جميع هذه الطرق يتحقق بها المقصود من توثيق الكتاب وتصحيحه، وإن كان بعضها أولى من بعض، إلا أن الطريقة الأولى هي الأكثر شيوعاً عند المحدثين.

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ١٦٧)، وانظر: «الاقتراح» (ص٤٤).



المبحث الثالث

المحافظة على النسخة بعد مقابلتها

وبعد مقابلة النسخة والاطمئنان إلى سلامتها تصبح أصلاً صالحاً أن يحدث منه، لذا كانوا شديدي الحرص عليها، فلا يدفعونها لأحد خشية أن يُزاد فيها شيء، أو يُنقص منها، أو يُغَيّر فيها، بل بالغ بعضهم فكان يضع أصوله التي يروي منها في غرفة خاصة لا يَطَّلِع عليها أحد غيره، أو في صندوق خاص فإذا اخْتُلِفَ عليه في الحديث أو روجع فيه أخرج أصوله وتثبت منها.

ومن أمثلة ذلك:

١ ـ ما ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» أن البخاري كان يختلف إلى الداخليّ في بداية سماعه الحديث، فقال يوماً فيما كان يقرأ للناس: سفيان عن أبي الزبير، عن إبراهيم. فقلت له ـ القائل البخاري ـ: إن أبا الزبير لم يرو عن إبراهيم، فانتهرني، فقلت له: ارجع إلى الأصل، فدخل فنظر فيه، ثم خرج، فقال لي: كيف هو يا غلام؟ قلت: هو الزبير بن عدي عن إبراهيم، فأخذ

القلم مني وأحكم كتابه، وقال: صدقت[1].

٢ ـ وعن مجاهد قال: دخلت على عبد الله بن عمرو بن العاص فتناولت صحيفة تحت رأسه فَتَمَنَّع عليَّ، فقلت: تمنعني شيئاً من بيتك؟ فقال: إن هذه الصحيفة الصادقة التي سمعتها من رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه أحد، فإذا سلم لي كتاب الله، وسلمت لي هذه الصحيفة، والوَهْطُ[2]، لم أبالِ ما صنعت الدنيا[3].

٣ ـ وجاء في سؤالات الحافظ السِّلَفِي لخميس الحَوَزَي عن جماعة من أهل واسط، قال: فسألته عن أبي تغلب بن عجيف، فقال: حميد الطريقة، سمع أبا تمام، وأكثر عن الغندجاني، وكتب أصوله بخطه، وهو جيّد الصَّوْن[4].

فإذا لم يلتزم بذلك فإنهم لا يثقون بنسخته. فقد ذكر الذهبي في ترجمة الحسن بن دينار البصري ـ هو غير الحسن

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٩٣).

(٢) الوَهْط: هو الأرض المطمئنة وبه سمي مال كان لعمرو بن العاص بالطائف. «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري، «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير مادة: (وهط).

(٣) «تاريخ دمشق» (٣١/ ٢٦٢)، «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٨٩).

(٤) «سؤالات السلفي» لخميس الحوزي (ص٧٧).

البصري المشهور ـ «قال سفيان بن عبد الملك: سمعت ابن المبارك يقول: أما الحسن بن دينار يرى القدر، وكان يحمل كتبه إلى بيوت الناس ويخرجها من يده كي يحدث منها، وكان لا يحفظ. قلت ـ القائل الذهبي ـ: كان الصدر الأول لا يُخرجون أصولهم من أيديهم؛ مخافة أن يُدَسّ فيها شيء ما سمعوه»، اهـ[1].

---

(١) «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٨٩)، «تاريخ الإسلام» للذهبي (٣/ ٢٠٥).

الفصل الثاني

مجالس السماع والتحديث وقيمتها في توثيق الرواية ونسبة الكتب إلى أصحابها

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: سِنُّ السماع.
- المبحث الثاني: سنُّ الإسماع.
- المبحث الثالث: الإمساك عن التحديث.
- المبحث الرابع: مجالس التحديث وكيفياتها.

تمهيد

«لقد جرت سُنَّة المحدثين أن يتلقوا الحديث عن شيوخهم سماعاً بالإسناد المتصل من شيوخهم إلى رسول الله ﷺ، ثم لمَّا أُلِّفت كتب الحديث وجمعت فيها الأحاديث وتمادى الزمن أخذوا يتلقون كتب الحديث بالسند المتصل عن شيوخهم إلى مؤلف ذلك الكتاب، ويكون لصاحب الكتاب أسانيد من طريق شيوخه أيضاً تصله بالنبي ﷺ فيتم لهم اتصال السند بالنبي ﷺ على هذا المنوال.

وهذه السُّنَّة أو الطريقة في تلقي الحديث الشريف وكتبه بالسند لا تكاد تختلف عن كتاب من السُّنَّة المطهرة صغر ذلك الكتاب (فجاء في صفحات معدودة)، أو كبر (فجاء في مجلدات ضخام) فكلها تتحلى بإسناد سماعها من مؤلفها، أو عمن روى عن مؤلفها من قرْب أو بعْد فتكون تامة الصلة بين مؤلفها وراويها أو رواتها عنه بكل مُطَمْئِنٍ إلى صحة نسبتها ونقلها وتلقيها وضبطها.

وطبعاً تختلف قوة العناية بهذا النقل بين شيخ

وشيخ وراو وراو»[1].

وسنعرض في هذا الفصل إلى السِّنِّ التي يصح فيها سماع الحديث، والسّنِّ التي يتصدر فيها المحدث لإسماع الحديث وإملائه، أو الإمساك عنه. ثم بيان كيفية مجالس الإملاء والتحديث والسماع ونماذج من ذلك.

---

(١) انظر: «الإسناد من الدين وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين» للشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله (ص٩٩).



المبحث الأول

سِنُّ السمـــاع

لقد فرَّق علماء الحديث بين سِن السماع، وسن الأداء فقبلوا ما تحمله الراوي قبل البلوغ وأداه بعده، ولكنهم اختلفوا في أول زمان يصح فيه سماع الصغير، فذهب بعضهم إلى أنه إذا ميَّز أدنى تمييز، وقال آخرون: إذا عقل وضبط، وحدده بعضهم بخمس سنين.

قال القاضي عياض اليحصبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد حدد أهل الصنعة في ذلك أن أقله سن محمود بن الربيع وذكر رواية البخاري في «صحيحه» ـ بعد أن ترجم متى يصح سماع الصغير ـ بإسناده إلى محمود بن الربيع قال: «عقلت من النبي ﷺ مجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو» وفي رواية أخرى أنه كان ابن أربع سنين»[1].

قال ابن دقيق العيد: «اصطلح أهل الحديث على أن

---

(١) «الإلماع» (ص٦٢ ـ ٦٣)، وانظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٣٠)، والحديث أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب متى يصح سماع الصغير (١/ ٤١) الحديث (٧٧).

يجعلوا ما سمعه الصبي لخمس سنين سماعاً وما سمعه لدون ذلك حضوراً»[1].

قال ابن الصلاح: «وأما حديث محمود بن الربيع فيدل على صحة ذلك من ابن خمس مثل محمود، ولا يدل على انتفاء الصحة فيمن لم يكن ابن خمس، ولا على الصحة فيمن كان ابن خمس ولم يميز تمييز محمود ﵁، والله أعلم»[2].

وهذا الذي ذكره ابن الصلاح ﵀ هو الذي يجب أن يصار إليه؛ فإن حادثة العين لا تقتضي أن يعمل بها كقاعدة مطردة، وإنما المعول عليه الأهلية والقدرة على الفهم والتمييز، وقد تختلف من شخص لآخر.

قال الإمام النووي ﵀ في «شرح المهذب»: «وأما ضبط أكثر المحدثين وقت سماع الصبي وتمييزه بخمس فأنكره المحققون، وقالوا: الصواب أن يعتبر كل صبي بنفسه فقد يميز لدون خمس، وقد يتجاوز الخمس ولا يميز»، انتهى[3].

هذا في أدنى السن الذي يصح فيه السماع، وأما كتب

---

(١) «الاقتراح» (ص٧٧).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٣١).

(٣) «المجموع شرح المهذب» (٤/ ٢١٦) باب صفة الأئمة.

الحديث والعناية به فقد أثر عن بعضهم تحديده بسن معينة، فقد نقل ابن الصلاح عن أبي عبد الله الزبير أنه قال: «يستحب كَتْب الحديث في العشرين؛ لأنها مجتمع العقل، قال: وأحب أن يشتغل دونها بحفظ القرآن والفرائض، وورد عن سفيان الثوري قال: كان الرجل إذا أراد أن يطلب الحديث تعبد قبل ذلك عشرين سنة، وأثر عنهم أيضاً غير ذلك»[1].

والمعول عليه في هذه المسألة ما قاله ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «وينبغي بعد أن صار الملحوظ إبقاء سلسلة الإسناد أن يبكر بإسماع الصغير في أول زمان يصح فيه سماعه، وأما الاشتغال بكَتْبه الحديث وتحصيله وضبطه وتقييده فمن حين يتأهل لذلك ويستعد له، وذلك يختلف باختلاف الأشخاص وليس منحصراً في سن مخصوص»[2].

---

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٢٨).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٢٩).



المبحث الثاني

سِنُّ الإسمـــاع

اختلف علماء الحديث في السن الذي إذا بلغه استحب له التصدي لإسماع الحديث والانتصاب لروايته.

فجعله القاضي أبو محمد بن خلاد عند استيفاء الخمسين؛ لأنها انتهاء الكهولة، وفيها مجتمع الأشد. قال: وليس بمستنكر أن يحدث عند استيفاء الأربعين؛ لأنها الاستواء ومنتهى الكمال. ونبئ رسول الله ﷺ وهو ابن أربعين[1].

واعترض عليه القاضي عياض بأن جمعاً من السلف المتقدمين ومن بعدهم من المحدثين من لم ينته إلى هذا السن ومات قبله وقد نشر من الحديث والعلم ما لا يحصى، منهم: عمر بن عبد العزيز توفي ولم يكمل الأربعين، وسعيد بن جبير لم يبلغ الخمسين... وذكر خلقاً غيرهم[2].

---

(١) انظر: «المحدث الفاصل» (ص٣٥٣)، و«مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٠١)، و«المنهل الروي» (١/ ١٠٦).

(٢) «الإلماع» (ص٢٠٠ ـ ٢٠١)، وانظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٠١).

وهذا الذي قاله ابن خلاد يصلح أن يكون من باب الإرشاد والاستئناس وليس بلازم تحديده بهذا السن لكل من أراد أن يحدث.

والأولى في هذه المسألة ما قاله ابن دقيق العيد: «أنه إذا احتيج إلى الشخص في روايته فليتصد لذلك، ويختلف ذلك بحسب الزمان والمكان، فرب بلاد مهجورة يقع إليها من يحتاج إلى روايته هناك، ولا يحتاج إلى روايته في البلاد التي يكثر فيها العلماء»[1].

وهذا ما ذهب إليه ابن الصلاح قبلاً فقال: «متى احتيج إلى ما عنده استحب له التصدي لروايته ونشره في أي سن كان»[2].

---

(١) «الاقتراح» (ص٨٦).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٠١).



المبحث الثالث

الإمساك عن التحديث

أما السن الذي إذا بلغه ينبغي له الإمساك عن التحديث فهو السن الذي يخشى عليه فيه من الهرم والخرف ويخاف عليه فيه أن يخلط ويروي ما ليس من حديثه، والناس في بلوغ هذه السن يتفاوتون بحسب اختلاف أحوالهم، وهكذا إذا عمي وخاف أن يُدْخَل عليه ما ليس من حديثه فليمسكْ عن الرواية[١].

قال القاضي عياض: «الحد في ترك الشيخ التحديث، التغير وخوف الخرف»[٢].

قال ابن خلاد: «أعجب إلي أن يمسك في الثمانين»[٣]. ووجه القاضي عياض ذلك بأن الغالب على من يبلغ هذا السن اختلال الجسم والذكر، وضعف الحال وتغير الفهم وحلول الخرف فيخشى أن يبدأ به التغير

---

(١) انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٠٢).
(٢) «الإلماع» (ص٢٠٤)، وانظر: «شرح الألفية» للعراقي (ص٢٨٥).
(٣) «المحدث الفاصل» (ص٣٥٤)، وانظر: «الاقتراح» (ص٨٧).

والاختلال فلا يفطن له إلا بعد أن جازت عليه أشياء[1].

قال الذهبي: «وليعهد إلى أهله وإخوانه حال صحته: أنكم متى رأيتموني تغيرت فامنعوني من الرواية»[2].

وقد أمسك جماعة من أهل الحديث عن الإجازة وقت الاختلاط، من هؤلاء: سعيد بن عبد العزيز التنوخي وهو من أئمة الشام ومستثبتيهم وكان قد اختلط بأخرة، فامتنع عن الإجازة تورعاً، قال ابن معين: «اختلط قبل موته، وكان يعرض عليه فيقول: لا أجيزها لا أجيزها»[3].

وعن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى قال: «قلنا لزيد بن أرقم: حدثنا عن رسول الله ﷺ، قال: كبرنا ونسينا والحديث عن رسول الله ﷺ شديد»[4].

وهذا من تمام الورع والحفاظ على السُّنَّة، والخوف من الوقوع في الكذب على النبي ﷺ دون أن يشعروا، فقد

---

(١) انظر: «الإلماع» (ص٢٠٨ ـ ٢٠٩) بتصرف، و«شرح الألفية» للعراقي (ص٢٨٦).

(٢) «الموقظة» (ص٨٧).

(٣) «تاريخ ابن معين» (رواية الدوري) (٤/ ٤٧٩)، و«سير أعلام النبلاء» للذهبي (٨/ ٣٥).

(٤) «سنن ابن ماجه» (١/ ١١)، وأحمد (٤/ ٣٧٠)، و«المحدث الفاصل» (ص٥٥٠).

شدد النبي ﷺ النكير على من كذب عليه فقال: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّارِ**»[1]. وهم وإن كان لا يخطر ببالهم تعمد الكذب عليه ﷺ إلا أنهم احتاطوا حتى من الخطأ أو النسيان، وهذا واضح من قول زيد بن أرقم رضي الله عنه: «والحديث عن رسول الله ﷺ شديد»، بل جاء ذلك صريحاً عن أنس بن مالك، والزبير بن العوام رضي الله عنهما، فقد أخرج البخاري ومسلم عن عبد العزيز قال: قال أنس: «إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثاً كثيراً أن النبي ﷺ قال: «**من تعمد علي كذباً فليتبوأ مقعده من النار**»[2]». وأخرج البخاري عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه قال: قلت للزبير: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان، قال: أما إني لم أفارقه ولكن سمعته يقول: «**من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار**»[3].

---

(١) هذا الحديث من الأحاديث المتواترة لفظاً، أخرجه البخاري، ومسلم، وغيرهما فأخرجه البخاري في كتاب «العلم» الحديث (١١٠)، ومسلم في «المقدمة» الحديث (٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «العلم» الحديث (١٠٨)، ومسلم في «المقدمة» الحديث (٣).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب «العلم» الحديث (١٠٧).

ويستنتج من ذلك أن الاحتياط في الرواية كان له عندهم مسلكان:

المسلك الأول: ذاتي وهو أن يمتنع الشخص عن الرواية من تلقاء نفسه خشية النسيان أو التغير (وهو ما يمكن أن يعبر عنه بالرقابة الذاتية).

والمسلك الثاني: خارجي وهو الامتناع عن الأخذ عمن اختلط أو تغير حفظه أو كتابه لسبب من الأسباب السابقة، وقد نبَّه علماء الحديث في كتب التراجم إلى من وقع له شيء من ذلك.

والقاعدة عندهم فيمن اختلط: «أنه يقبل حديث من أخذ عنه قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنه بعد الاختلاط، أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده».



المبحث الرابع

مجالس التحديث وكيفياتها

لعلماء الحديث كيفيات متنوعة في أداء الحديث وتلقيه، فهناك مجالس الإملاء والتحديث، ومجالس العرض والمقابلة، ومجالس المذاكرة، ومجالس السماع.

ووضعوا لكل كيفية من هذه الكيفيات ضوابط ينبغي مراعاتها حتى يعتمد عليها، وخصصوا ألفاظاً للتعبير عنها عند الأداء، وفيما يلي نبذة موجزة تبين عن منهجهم الدقيق الذي رسموه لنشر السُّنَّة والحفاظ عليها.

أولاً: مجالس الإملاء والتحديث:

وهي أن يحدِّث الشيخ في معرض الإخبار سواء كان من حفظه أو من كتابه، وهذا الذي عبَّر عنه ابن الصلاح بالسماع من لفظ الشيخ.

فكانت تعقد مجالس الإملاء والتحديث، وكانت من أعظم المجالس التي عرفها التاريخ، فيتحينها طلاب الحديث ويجتمعون فيها بأعداد هائلة تختلف حسب مكانة المحدث، فمن المحدثين من كان يتخذ مستملياً أو أكثر ليبلغ عنه.

وكان الشيوخ أسخى الناس أنفساً وبذلاً للعلم وصبراً على الطلاب وإكراماً لهم، وحسن ضيافة.

قال الحافظ العراقي رَحِمَهُ اللهُ: «روينا أن أبا مسلم الكجي أملى في رحبة غسان[1] وكان في مجلسه سبعة مستملين يبلغ كل واحد صاحبه الذي يليه، وكتب الناس عنه قياماً بأيديهم المحابر ثم مسحت الرحبة وحسب من حضر بمحبرة فبلغ ذلك نيفاً وأربعين ألف محبرة سوى النظارة»، انتهى[2].

ومنهم من كان يجلس الليل كله ليتخذ مكاناً خشية أن لا يجد في الغد مكاناً يسمع فيه. حكى الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»[3]، والإمام

---

(١) رحبة غسان: محلة ببغداد.

(٢) «فتح المغيث» (ص٢٨٨)، وهذه الحكاية ذكرها الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٢٤) وقال: «إسنادها صحيح سمعه أبو بكر الخطيب من بشري الفاتني قال: سمعت الختلي يقول ذلك»، انتهى، وذكرها السيوطي في «طبقات الحفاظ» (١/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧) وقال: «هذه حكاية ثابتة رواها الخطيب في تاريخه»، انتهى، وأبو مسلم الكجي هو الحافظ المسند إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن ماعز بن كج البصري توفي ببغداد سنة (٢٩٢هـ) فنقل إلى البصرة فدفن فيها، انتهى من «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٤٢٤).

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ١٣٨).

ابن مفلح الحنبلي في «الآداب الشرعية والمنح المرعية»[1]، عن جعفر بن درستويه قال: «كنا نأخذ المجلس في مجلس علي بن المديني وقت العصر، اليوم لمجلس غد، فنقعد طول الليل، مخافة أن لا نلحق من الغد موضعاً نسمع فيه»، انتهى.

ومنهم من كان ينشغل عن تحضير طعامه خشية أن يفوته المجلس، حكى الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة (عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي) قال الذهبي: «قال علي بن أحمد الخوارزمي: قال ابن أبي حاتم: كنا بمصر سبعة أشهر لم نأكل فيها مرقة، نهارنا ندور على الشيوخ، وبالليل ننسخ ونقابل، فأتينا يوماً أنا ورفيق لي شيخاً فقالوا: هو عليل، فرأيت سمكة أعجبتنا فاشتريناها، فلما صرنا إلى البيت حضر وقت مجلس بعض الشيوخ فمضينا، فلم تزل السمكة ثلاثة أيام، وكادت أن تنتن، فأكلناها نيئة لم نتفرغ نشويها. ثم قال: لا يستطاع العلم براحة الجسد»، انتهى[2].

كيفيات هذه المجالس:

وإليك ما قالوه في كيفيات هذه المجالس: قالوا: «يستحب للمحدث العارف عقد مجلس لإملاء الحديث، وأن

---

(١) «الآداب الشرعية والمنح المرعية» (٢/ ١٤٨).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٣٠).

يتخذ مستملياً يبلغ عنه إذا كثر الجمع، وإذا لم يكف مستمل واحد اتخذ مستمليين فأكثر»[1]. «وينبغي أن يكون المستملي عند كثرة الناس على موضع مرتفع من كرسي أو نحوه، وإلا فقائماً على قدميه ليكون أبلغ للسامعين، وعلى المستملي أن يتبع لفظ المملي فيؤديه على وجهه من غير تغيير، وفائدته: إبلاغ من لم يبلغه لفظ المملي، وإفهام من يبلغه على بعد ولم يتفهمه فيتوصل بصوت المستملي إلى تفهمه وتحققه»[2].

واستحسنوا افتتاح مجلس الإملاء بقراءة قارئ بشيء من القرآن العظيم. فإذا فرغ استنصت المستملي أهل المجلس إذا كان فيه لغط، ثم يبسمل ويحمد الله تبارك وتعالى ويصلي على رسول الله ﷺ ثم يقبل على المحدث ويقول: من ذكرت ـ أي: من الشيوخ ـ أو ما ذكرت ـ أي: من الأحاديث ـ رحمك الله أو غفر الله لك أو نحو ذلك، وإذا انتهى المستملي في الإسناد أو في الحديث إلى النبي ﷺ استحب له الصلاة عليه رافعاً صوته، وإذا انتهى إلى ذكر الصحابة قال: رضي الله عنهم أو رضوان الله عليهم، وأن يفتتح الشيخ مجلسه ويختتمه بتحميد الله تعالى والصلاة والسلام على

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٠٣ ـ ٢٠٤).
(٢) «فتح المغيث» (ص٢٨٨) بتصرف يسير.

النبي ﷺ، والدعاء بما يليق بالحال[1].

وإذا نجز الإملاء فلا غناء عن مقابلته وإتقانه وإصلاح ما فسد منه بزيغ القلم وطغيانه[2].

«وقد جرت عادة غير واحد من الأئمة أن يختم مجالس الإملاء بشيء من الحكايات والنوادر والإنشادات بأسانيدها، قال ابن الصلاح: وذلك حسن. وقد بوَّب له الخطيب في الجامع واستدل له بما روى بإسناده إلى علي رضي الله عنه قال: روحوا القلوب وابتغوا لها طرف الحكمة»[3].

قيمة مجالس الإملاء والتحديث:

«يعد التحمل عن طريق الإملاء من أعلى وجوه التحمل، لما فيه من شدة تحرز الشيخ والراوي، إذ الشيخ مشتغل بالتحديث، والراوي بالكتابة عنه فهما أبعد من الغفلة وأقرب إلى التحقيق، مع جريان العادة بالمقابلة بعده»[4].

---

(١) انظر في ذلك: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٠٥)، «وشرح شرح النخبة» (ص٧٨٥).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٠٥)، وقد تقدم الكلام على كيفية المقابلة، وإصلاح الخطأ تفصيلاً في مجالس العرض والمقابلة.

(٣) انظر: «فتح المغيث» (ص٢٩٣).

(٤) «فتح الباقي» (ص٢٩٠) بتصرف يسير.

هذا وقد يحدِّث الشيخ من حفظه أو من كتابه وهم يسمعون فهو أيضاً من أعلى وجوه التحمل؛ لما فيه من السماع من لفظ الشيخ، لكن السماع في الإملاء أعلى؛ لما فيه من شدة تحرز الشيخ والراوي كما أشرنا إليه قبل قليل.

ومن الجدير بالذكر أنه في حالة التحديث الشفهي لم يكن يتجاوز بضعة أحاديث. قال قتادة: من طلب العلم جملة ذهب منه جملة، إنما كنا نطلب العلم حديثاً وحديثين[1]. وقال سفيان: كنت آتي الأعمش ومنصوراً فأسمع أربعة أحاديث خمسة ثم أنصرف كراهة أن تكثر وتفلت[2].

ألفاظ الأداء لمن تحمل إملاء:

يجوز استعمال جميع ألفاظ الأداء في هذا النوع من التحمل، قال الخطيب: «ما يسمع من لفظ المحدث الراوي له بالخيار فيه، بين قوله: (سمعت)، و(حدثنا)، و(أخبرنا)، و(أنبأنا)[3]. ولكن الأولى أن يقول: (سمعت، أو حدثنا، أو حدثني)، هذا فيمن يسمع لفظ المملي

(١) «تهذيب الكمال» للمزي (٢٣/ ٥١٢).
(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ٢٣٢).
(٣) «الكفاية» (ص٤١٢).

أو يسمعه على بعد ويتفهمه من المستملي، أما من يسمع لفظ المستملي فقط دون لفظ المملي، فلا تجوز له الرواية عن المملي إلا أن يبين الحال على وجه أن سماعه لذلك الحديث أو لبعض ألفاظه من المستملي كما فعله الإمام أبو بكر بن خزيمة وغيره من الأئمة».

قال الشيخ ملا علي القاري: «وهذا هو الأحوط. وإلا فالذي عليه العمل أن من سمع المستملي دون سماع المملي جاز أن يرويه عن المملي كالعرض سواء؛ لأن المستملي في حكم من يقرأ على الشيخ ويعرض حديثه، ولكن يشترط أن يسمع الشيخ المملي لفظ المستملي كالقارئ عليه، ومع هذا فليس لمن لم يسمع لفظ المملي أن يقول: سمعت فلاناً يقول»، انتهى[1].

ثانياً: مجالس العرض (أو القراءة):

من طرق تلقي الحديث القراءة على الشيخ، فكانت تعقد مجالس لهذا الغرض يقرأ فيها التلاميذ الحديث على الشيوخ، ومعظم المحدثين يسميها عرضاً، بمعنى أن القارئ يعرض على الشيخ الحديث كما يعرض القرآن على المقرئ.

ويستوي في ذلك أن يقرأ التلميذ من حفظه،

---

(١) «شرح شرح النخبة» (ص٧٨٥).

أو من كتاب للتلميذ، أو للشيخ، أو لغيرهما، وسواء كان الشيخ حافظاً لما عرض عليه، أو لا يحفظه ولكنه ممسك بنفسه بأصله الذي سمعه، أو يمسكه ثقة غيره.

أغراض مجالس القراءة:

لمجالس القراءة عدة أغراض منها:

١ ـ التلقي والتحمل (وهو ما نحن بصدده هنا).

٢ ـ المقابلة والتصحيح (وقد تقدم الكلام عليه في طرق المقابلة والعرض).

مرتبة السماع عرضاً:

أجمع المحدثون على صحة الأخذ والتحمل بالرواية عرضاً، فهي منزلة السماع من لفظ الشيخ، قال الترمذي: «القراءة على العالم إذا كان يحفظ ما يقرأ عليه، أو يمسك أصله فيما يقرأ عليه إذا لم يحفظ، هو صحيح عند أهل الحديث مثل السماع»[(١)]. وقال القاضي عياض: «لا خلاف أنها رواية صحيحة»[(٢)]، وكان مالك ينكر على من يخالف فيها ويقول: «كيف لا يجزيك هذا في الحديث ويجزيك في القرآن، والقرآن أعظم»[(٣)].

---

(١) كتاب «العلل» من آخر «الجامع» (٦/ ٢٤٢).

(٢) «الإلماع» (ص٧٠).

(٣) «الكفاية» للخطيب (ص٣٩٦).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «قد انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزئ، وإنما كان يقوله بعض المتشددين من أهل العراق»[1].

بل إن بعضهم؛ كابن أبي ذئب، وأبي حنيفة قد رجح العرض على السماع؛ لأن الشيخ لو سها لم يتهيأ للطالب الرد عليه إما لجهله أو لهيبة الشيخ، أو لغير ذلك، بخلاف الطالب[2]. قال الشيخ زكريا الأنصاري رحمه الله: «وقد يعرض ما يصير العرض أولى كأن يكون الطالب أعلم، أو أضبط، أو الشيخ في حال العرض أوعى منه في حال قراءته»[3].

ألفاظ الأداء لهذا النوع من التحمل:

أجود الألفاظ المستخدمة في ذلك أن يقول: قرأت على فلان إن كان العرض بقراءة نفسه، أو قرئ على فلان وأنا أسمع إن كان غيره يقرأ وهو يسمع، ويجوز استخدام عبارات السماع مقيدة كأن يقول: حدثنا فلان بقراءتي، أو قراءة عليه وأنا أسمع وهكذا.

لكنهم جرى اصطلاحهم على استعمال (حدثنا) في السماع من لفظ الشيخ، و(أخبرنا) فيما قرئ على الشيخ.

---

(١) «فتح الباري» (١/ ١٥٠).
(٢) انظر: «فتح الباقي» (ص٢٩٧).
(٣) المرجع السابق.

وينظر تفاصيل ذلك في موضعه من كتب مصطلح الحديث.

ثالثاً: مجالس المذاكرة[1]:

أدرك المحدثون أهمية المذاكرة في تثبيت الحفظ وإتقانه فكانوا يتذاكرون الحديث جماعات وأفراداً، وأول من فعل ذلك أصحاب النبي ﷺ، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كنا نكون عند النبي ﷺ فنسمع منه الحديث فإذا قمنا تذاكرناه فيما بيننا حتى نحفظه»[2].

وهكذا كان التابعون وأتباعهم «فعن مسلم البطين قال: رأيت أبا يحيى الأعرج ـ وكان عالماً بحديث ابن عباس ـ اجتمع هو وسعيد بن جبير في مسجد الكوفة فتذاكرا حديث ابن عباس»[3].

وقال الحافظ ابن الصلاح: «روينا عن أبي قريش الحافظ رحمه الله وإيانا قال: كنت عند أبي زرعة الرازي فجاء مسلم بن الحجاج فسلَّم عليه وجلس ساعة فتذاكرا فلما أن قام قلت له: هذا جمع أربعة آلاف حديث في الصحيح،

---

(١) استفدت في هذا النوع من المجالس مما جاء في «السُّنَّة قبل التدوين» للدكتور محمد عجاج الخطيب، انظر: (ص١٦١) وما بعدها.

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع».

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع».

فقال أبو زرعة: فلمن ترك الباقي»[1].

وكان من طلاب العلم من ينتظر انصرام الليل ليلقى إخوانه فيذاكرهم[2].

قال الحافظ محمد بن طاهر المقدسي رَحِمَهُ اللَّهُ: «رحلت من طوس إلى أصبهان لأجل حديث أبي زرعة الرازي الذي أخرجه مسلم في «صحيحه»، ذاكرني به بعض المحدثين الرحالة بالليل فلما أصبحت شددت على رحلي وخرجت إلى أصبهان ولم أحلل عنه حتى دخلت على الشيخ أبي عمرو فقرأته عليه، عن أبيه عن أبي بكر القطان عن أبي زرعة»[3].

وكثيراً ما كانت تعقد مجالس المذاكرة وتقام المناظرات بين أصحاب الحديث لتعرف طرقه، ويكشف عن القوي والضعيف منها[4]. قال قتيبة بن سعيد: «كان وكيع رَحِمَهُ اللَّهُ إذا صلى العتمة ينصرف معه أحمد بن حنبل فيقف على الباب فيذاكره وكيع ـ ووكيع من شيوخ أحمد ـ فأخذ وكيع ليلة بعضادتي الباب ثم قال: يا أبا عبد الله أريد أن ألقي عليك حديث سفيان، قال: هات، فقال: تحفظ عن

---

(١) «صيانة صحيح مسلم» (ص١٠١).

(٢) المرجع السابق.

(٣) «تذكرة الحفاظ» (٤/ ٢٤٢).

(٤) انظر: «السُّنَّة قبل التدوين» (ص١٦٢).

سفيان، عن سلمة بن كهيل كذا وكذا؟ قال: نعم، حدثنا يحيى...، فيقول ـ أي: وكيع ـ: تحفظ عن سلمة كذا وكذا؟ فيقول: حدثنا عبد الرحمٰن... حتى يفرغ من سلمة، ثم يقول أحمد: فتحفظ عن سلمة كذا وكذا؟ فيقول وكيع: لا فلا يزال يلقي عليه ويقول وكيع: لا، ثم يأخذ في حديث شيخ شيخ. قال: فلم يزل قائماً حتى جاءت الجارية، فقالت: قد طلع الكوكب، أو قالت: الزهرة»[1].

وعن إسحاق بن راهويه قال: «كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأصحابنا، فكنا نتذاكر الحديث من طريق وطريقين وثلاثة، فيقول يحيى بن معين من بينهم: وطريق كذا؟ فأقول: أليس قد صح هذا بإجماع منا؟ فيقولون: نعم. فأقول: ما مراده، ما تفسيره، ما فقهه؟ فيبقون كلهم إلا أحمد بن حنبل»[2].

وعن أبي مسعود قال: كنا نتذاكر الأبواب فخاضوا في باب فجاؤوا فيه بخمسة أحاديث، فجئت بسادس فنخس أحمد بن حنبل في صدري لإعجابه بي[3].

---

(١) «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص٦١) باختصار، و«طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي (ص٢٨).

(٢) «الجرح والتعديل» (١/ ٢٩٣)، و«تاريخ بغداد» (٤/ ٤١٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٨٣).

وقال علي بن الحسن بن شقيق: «قمت مع عبد الله بن المبارك في ليلة باردة ليخرج من المسجد، فذاكرني عند الباب بحديث وذاكرته، فما زال يذاكرني حتى جاء المؤذن فأذن للفجر»[1].

قيمة هذه المجالس:

لا شك أن هذه المجالس كان لها أثرها في تثبيت الحفظ في الصدور، وبخاصة لمن لم يكن يكتب، وإلى جانب ذلك فهي بمثابة تمحيص جماعي لما يعرض، ونقد للأسانيد والمتون، وبيان للعلل إن وجدت.

إلا أنهم قلما يحتجون بأحاديث المذاكرة؛ لأنهم يتساهلون في المذاكرة والحفظ خوان؛ ولهذا كان أحمد يمتنع من رواية ما يحفظه إلا من كتابه، وقد منع عبد الرحمٰن بن مهدي، وابن المبارك، وأبو زرعة الرازي أن يُحْمَل عنهم في المذاكرة شيء[2].

ألفاظ الأداء فيما سمع مذاكرة:

ينبغي لمن سمع من الشيخ مذاكرة أن يبين ذلك بقوله: «حدثنا مذاكرة، أو في المذاكرة»، ونحو ذلك.

---

(١) «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي (١/ ٢٧٧) في ترجمة عبد الله بن المبارك.

(٢) «فتح المغيث» للعراقي بتصرف (ص٢٧٨).

قال ابن الصلاح: «وأوضح العبارات في ذلك أن يقول: «قال فلان، أو ذاكرني فلان» من غير ذكر قوله: «قال لي ولنا» ونحو ذلك»[1].

رابعاً: مجالس السماع:

كانت تعقد مجالس يحضرها طلاب الحديث ليسمعوا كتاباً من شيخ له فيه إسناد متصل إلى مؤلفه، وقد يحصل مع هذا السماع أيضاً عرض لتلك النسخ المسموعة على الأصل المسموع منه.

«ويُتَّخَذ لكتابة السماع شيخ أمين عدل يسمى (مثبت السماع) أو (كاتب الغيبة) يقوم بتسجيل ما يجري في مجلس السماع بدقة وأمانة، ووصف لما يعتري السامعين من غفلة أو نوم أو نعاس، وما يجري من حديث بينهم أو تشاغل بنسخ ونحو ذلك حتى سجل صراخ بعض الصبية الذين أحضروا إلى بعض مجالس السماع ـ كما سيتضح ذلك من صور السماع التي سنثبتها في نهاية هذا المجلس إن شاء الله تعالى.

ويقدم مثبت السماع بعد انتهاء المجلس وانتهاء الكتاب ما أثبته من أصول الطلبة في السماع إلى الشيخ المحدث

---

(١) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٣٦).

فيوقع عليه الشيخ بخط يده وكتابة اسمه بآخره؛ ليكون هذا السماع بتوقيع الشيخ المحدث المسمع وثيقة هامة في تقويم الرجال والرواة الذين سمعوا الكتاب، وإنزالهم منازلهم من قوة الضبط والإتقان والرواية»[1].

أين يكتب السماع؟:

قال الخطيب في كتابه «الجامع»: «يكتب الطالب بعد التسمية اسم الشيخ الذي سمع الكتاب منه وكنيته ونسبه، ويسوق ما سمعه من الشيخ على لفظه، قال: وإذا كتب الطالب الكتاب المسموع فينبغي أن يكتب فوق سطر التسمية أسماء من سمع منه وتاريخ ووقت السماع، قال: وإن أحب كتب ذلك في حاشية أول ورقة من الكتاب فكلاهما قد فعله شيوخنا، قال: وإن كان سماعه للكتاب في مجالس عدة كتب عند انتهاء السماع في كل مجلس علامة البلاغ، ويكتب في الذي يليه التسميع والتاريخ كما حكيت في أول الكتاب. فعلى هذا شاهدت أصول جماعة من شيوخنا مرسومة»[2].

---

(١) انظر في ذلك: «صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين» للشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله (ص١٤٥) بتصرف واختصار.

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، وانظر: «فتح المغيث» للعراقي (ص٢٥٣ ـ ٢٥٤).

وقال ابن الصلاح: «كِتبة التسميع حيث ذكره ـ أي: الخطيب ـ أحوط وأحرى، بأن لا يخفى على من يحتاج إليه، ولا بأس بكتابته ـ أي: التسميع ـ آخر الكتاب وفي ظهره وحيث لا يخفى موضعه»[1].

أغراض مجالس السماع:

١ ـ السلامة من التصحيف. فلم يكونوا يقيمون وزناً للكتاب الذي ليس لهم فيه سماع خشية وقوع الخلل ـ وقد قالوا قديماً: من كان شيخه الكتاب كان خطؤه أكثر من صوابه ـ.

من أجل هذا قد يكرر الطالب السماع على شيخه لكتاب واحد أكثر من مرة «فقد سمع علي بن الحسن من ابن المبارك كتبه أربع عشرة مرة»[2].

٢ ـ صحة نسبة الكتب إلى أصحابها ومؤلفيها. فقد يجتمع للمحدث الواحد أن يسمع الكتاب من عدد غفير ممن سمعه من مؤلفه، وهكذا من بعدهم، «فقد سمع ابن حنبل الموطأ من بضعة عشر رجلاً من حفاظ أصحاب مالك، ثم أعاد على الشافعي»[3].

---

(١) «المقدمة» (ص٢٠٥).

(٢) «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٩٩).

(٣) انظر: الزرقاني على «الموطأ» (١/ ١).

٣ ـ تمييز خطأ صاحب الكتاب من خطأ أصحابه، فقد قرأ يحيى بن معين كتب حماد ابن سلمة على ثمانية عشر من تلامذته، ليميز خطأ حماد من خطأ أصحابه، «فجاء إلى موسى بن إسماعيل ـ ليسمع منه كتب حماد ـ فقال له موسى: لم تَسْمَعْ هذه الكتب عن أحد؟ قال: سمعتُها على الوجه من سبعة عشر نفساً وأنت الثامن عشر. فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمتُ أن الخطأ من حماد نفسِه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه، وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميّز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أخطئ عليه»[١].

٤ ـ إبقاء سلسلة الإسناد، وهي خصيصة لهذه الأمة، قال الحافظ ابن الصلاح رحمه الله في معرض حديثه عن تعذر التصحيح في الأزمنة المتأخرة: «فآل الأمر إذاً في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها ـ لشهرتها ـ من التغيير والتحريف. وصار معظم المقصود بما يتداول من الأسانيد خارجاً عن ذلك إبقاء سلسلة الإسناد التي خصّت بها هذه الأمة زادها الله تعالى شرفاً، آمين»[٢].

---

(١) «المجروحين» لابن حبان (١/ ٣٢).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص١٧).

نماذج لصور من
نصوص السماع

نماذج لصور من نصوص السماع لبعض كتب الحديث

وهذه صورة لتسجيل سماع على الحافظ تقي الدين أبي عمرو بن الصلاح[1] لكتاب «السنن الكبرى» للحافظ الإمام أبي بكر البيهقي، المطبوع في الهند في مدينة حيدر آباد الدكن (في مدة إحدى عشرة سنة من سنة ١٣٤٤ حتى سنة ١٣٥٥هـ) في عشرة مجلدات ضخام بحرف صغير، وكانت جملة عدد صفحات الكتاب (٤٠٠٩) صفحة ومعه كتاب «الجوهر النقي في الرد على البيهقي» للحافظ علاء الدين بن التركماني.

فهذا الكتاب حظي بعناية الحافظ ابن الصلاح وقراءته وسماعه منه من أوله إلى آخره في (٧٥٧) مجلس، وسمع المجلد الثامن منه عدد كبير (٩٣ محدثاً) في ٩٠ مجلساً في

---

(١) صورة هذا السماع منقولة عن كتاب «صورة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين» للشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله لكن باختصار يسير في بعض المواضع وسأشير إليها في حينه، انظر: (ص١٠٢) فما بعدها.

مدينة دمشق في دار الحديث الأشرفية التي بناها الملك الأشرف رحمه الله تعالى، وكان الحافظ ابن الصلاح أول من درس الحديث فيها.

*** صُورة «السَّماع» كما جاءت في آخر المجلد الثامن من «السنن الكبرى» للإمام البيهقي:**

جاء في آخر المجلد المذكور قبل ذكر «السماع» ما يلي:

* «صُورة السَّماع المثبت في آخر المجلد الثامن من نسخة رامفور بالهند نقلاً عن نسخة الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بَلَغْتُ وبَلَغَ سماعهم والعرضُ[1] - على الإتقان - بالأصلين[2] في المجلس السابع عشر بعد ست المئة، بدار الحديث الأشرفية، ولله سبحانه الحمد الأتم، في الخامس عشر أو السادس عشر من جمادى الأولى[3] سنة أربع وثلاثين وست مئة»، انتهى.

---

(١) أي: المقابلة بالأصلين.

(٢) الأصلان هما: نسخة المؤلف الإمام البيهقي بخطه، ونسخة الحافظ أبي القاسم ابن عساكر، كما ذكر ذلك في آخر المجلد السادس (ص٣٣٧)، انتهى عبد الفتاح.

(٣) هذا التردد في اليوم نظراً للاختلاف والتردد في تعيين أول الشهر. فهذا من أمثلة شدة الضبط والإتقان عند الحافظ ابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ، انتهى عبد الفتاح.

وكان هذا المجلد الثامن بدأ السماع والعرض فيه بالمجلس السابع والعشرين بعد خمس المئة، فبلغت المجالس فيه ٩٠ مجلساً».

وقد حددت تلك المجالس وعينت مع ذكر مكان السماع بخط الشيخ الحافظ ابن الصلاح كما قال ذلك مُثْبِتُ السماع بآخره: «والمجالس المعينة، للطلبة فوات في هذا التسميع مرقوماً في حواشي هذا المجلد على كل مجلس، بخط الشيخ الإمام المسمع، أعاد الله من بركاته، ومُتِّعَ للإسلام بطول بقائه، فليعلم ذلك»، انتهى.

وابتدأ المجلد الثامن ببقية كتاب «النفقات» الذي تقدم أوله في أواخر المجلد السابع ص٤٦٥.

١ ـ فجاء في المجلد الثامن ص٢٧ في آخر (أبواب نفقة المماليك): «بلغ سماعُهم والعرضُ في السابع والعشرين بعد خمس المئة، بدار الحديث ولله الحمد».

٢ ـ وجاء في ص١٣، في آخر (باب التشديد على من خَبَّبَ خادماً على أهله): «بلغ سماعُهم والعرضُ في الثامن والعشرين بعد خمس المئة، بدار الحديث ولله الحمد».

٣ ـ وجاء في ص٢١ في كتاب «الجنايات» في أواسط (باب تحريم القتل من السُّنَّة): «بلغ سماعُهم والعرضُ في

التاسع والعشرين بعد خمس المئة بدار الحديث ولله الحمد»[1].

وهكذا تتابعت إثباتات مجالس السماع، وتعيين كل مجلس منها، إلى آخر مجلس في هذا المجلد: (المجلس السابع عشر بعد ست المئة) الذي جاء فيه في نسخة الحافظ ابن الصلاح بخطه رحمه الله تعالى كما قدمته ما يلي: «بَلَغْتُ وبَلَغَ سماعُهم والعرضُ على الإتقان بالأصلين، في المجلس السابع عشر بعد ست المئة، بدار الحديث الأشرفية، ولله سبحانه الحمد الأتم، في الخامس عشر أو السادس عشر من جمادى الأولى سنة أربع وثلاثين وست مئة»، انتهى[2].

* «قال في الأم المنقول منها ـ وهي نسخة الحافظ

---

(١) اكتفيت بذكر ثلاثة مجالس. وقد ذكر الشيخ عبد الفتاح رحمه الله (٣٠) مجلساً من أصل (٩٠) مجلساً.

(٢) هذا ختام المجالس وتاريخ ختمها في المجلد الثامن فقط، أما ختامها في آخر الكتاب ونهايته في المجلد العاشر، فقد جاء فيه في (ص٣٤٦)، في كتاب عتق أمهات الأولاد، في أواخر (باب الرجل يطأ أمته بالملك فتلد له) ما يلي: «بلغ سماعهم والعرض في السادس والخمسين بعد سبع المئة بدار الحديث الأشرفية، ولله الحمد». ثم جاء بعده مجلس الختام الأخير، فلم يذكر تعداده وهو المجلس ٧٥٧، وبه انتهت مجالس الكتاب كاملة، انتهى عبد الفتاح.

ابن الصلاح: سمع جميع هذا الكتاب[1] - وهو المجلد الثامن، من «السنن الكبير» للبيهقي - على الشيخ الإمام العالم العامل، البارع الفاضل، الضابط المتقن، الحافظ المُفَنَّن، صدر الحفاظ، مفتي الشام، فقيه السلف الصالح، تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن الشهرزوري، النَّصْري الشافعي، أيده الله بطاعته، وأثابه الجنة برحمته.

بسماعه - مُتِّع للإسلام بطول بقائه - من الشيخ الزكي أبي بكر أبي القاسم أبي الفتح منصور بن أبي المعالي عبد المنعم بن أبي البركات عبد الله ابن الإمام أبي عبد الله محمد بن الفضل الصَّاعدي الفُرَاوي بنيسابور، خيَّرها الله.

قال: أخبرنا الشيخ أبو المعالي محمد بن إسماعيل بن محمد الفارسي، قال: أخبرنا الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الخسروجردي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بقراءة الشيخ الفقيه مجد الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عمر بن الصفار الإسفراييني:

١ - علم الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد العطار الإشبيلي.

٢ - وشهاب الدين عبد الرحمٰن بن إسماعيل بن إبراهيم الشافعي.

---

(١) فاعل (سمع)، علم الدين أبو الحسن الآتي ذكره بعد قليل.

٣ ـ وشَرَفُ الدين أحمد بن محمد بن عبد الله المَوْصلي.

٤ ـ وموفق الدين أبو الفتح نصر بن عز الدولة بن عيسى الحنفي.

٥ ـ وفخر الدين عمر بن يحيى بن عمر الكَرَجي.

٦ ـ وعماد الدين داود بن سليمان بن علي الحَمَوي.

٧ ـ وكمال الدين إسحاق بن أحمد بن عثمان المقدسي.

٨ ـ وزين الدين يحيى بن خليل بن عمر الصَّمْصَاطي.

٩ ـ وركن الدين محمد بن محمد الطوسي.

١٠ ـ ويوسف بن عبد الله بن رَجَاء.

١١ ـ والشيخ أبو الحسن علي بن حسن بن علي الحنبلي.

١٢ ـ والشيخ محمد بن عبد الله بن اليمني.

١٣ ـ وشمس الدين أبو بكر بن عثمان بن عبيد الحافظ الأنصاري البخاري.

ما خلا عَلَمَ الدين عليَّ بنَ أحمد بن العطار الإشبيلي المبدوءَ باسمه، فإنه حضر مجلس السماع، ونسخ في بعضه. وآخرين من هؤلاء بفوات. وموفق الدين نصر بن عز الدولة الحنفي، فاته ـ المجلسُ ـ الحادي والسبعون بعد خمس المئة.

(أ) ونَسَخَ ونام منهم[1]:

١٤ ـ زين الدين أبو القاسم عبد الرحمٰن بن هارون بن محمد التغلبي. ما خلا المجلس الحادي والأربعين بعد خمس المئة، ومن المجلس الموفي تسعين بعد خمس المئة إلى الخامس والتسعين، ومن المجلس الموفي ثمانين بعد خمس المئة إلى الخامس والتسعين، ومن المجلس الموفي ثمانين بعد خمس المئة إلى الحادي والتسعين بعد خمْس المئة.

١٥ ـ وجمال الدين عبد المعطي بن عبد الكريم بن

---

(١) قوله هنا عند زمرة (أ): «ونسخ ونام منهم...»، وسيذكر عند زمرة (ح) قوله: «وسمع هذا المجلد طائفة كان النوم يعتريهم حالة السماع أحياناً، منهم...».

قال الشيخ أبو غدة: هذا النوم الذي كان يعتريهم بعد النسخ أو حالة السماع أحياناً، هو في الأغلب الأكثر ليس من الكسل والتواني وقلة الاهتمام بالسماع والمسموع، وإنما هو من التعب والجهد الذي يلحقهم ويلاحقهم في الانهماك في الطلب والتحصيل؛ لأنهم كانوا يقومون قبل الفجر لما تيسر من قيام الليل، ثم يتابعون لصلاة الفجر، ثم يحضرون المجلس من بعد الصلاة إلى الضحى العالي أو أقل قليلاً أو أكثر، فلذلك يلحقهم الونى والفتور، فيغلبون على أنفسهم، انتهى «صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث» (ص١٢٣).

أبي المكارم المصري، ما خلا المجلس الثامن والثمانين، والسابع والثمانين بعد خمس المئة.

١٦ ـ والضياء محمد بن عبد الملك بن محمد الأصْليُّ، ما خلا المجلس الثاني والثلاثين، والثاني والسبعين، والسادس والثمانين بعد المئة، والمجلس الثالث بعد ست المئة، والسابع بعد ست المئة[١].

(ب) وحضر مجلس السماع طائفة كانوا ينسخون حالة السماع[٢]، منهم من نسخ في جميع مجالس السماع، ومنهم من نسخ في بعضها، فمنهم:

---

(١) وهكذا استمر في سرد الأسماء حتى وافى خمساً وثلاثين نفساً. وسأقتصر على ذكر بعض الأسماء من كل زمرة؛ لأن الهدف من ذلك هو تقديم نماذج من صور السماع وتسجيل مجالسها، ومن أراد الاطلاع على صورة السماع كاملة فليرجع إلى «صفحة مشرقة من تاريخ السماع عند المحدثين» فقد عد (٩٣) نفساً.

(٢) قوله هنا في زمرة (ب): «وحضر مجلس السماع طائفة كانوا ينسخون حالة السماع» وسيذكر عند زمرة (د) قوله: «وحضر مجلس السماع طائفة كانوا ينسخون في بعض المجالس...» يلاحظ أن كاتب السماع فرق بين من سمع ولم ينسخ وبين من سمع ونسخ، فقال في «بداية السماع»: «سمع جميع هذا الكتاب» وذكر طائفة، ثم قال هنا: «وحضر مجلس السماع =

١٧ ـ صفي الدين يوسف بن موسى بن عبد الله العمَّاري.

١٨ ـ وناصر الدين محمد بن داود بن ياقوت الصَّارفي.

١٩ ـ والشيخ أبو العباس أحمد بن غانم بن عامر التونسي[(١)].

(ت) وآخرون من هؤلاء بفَوَاتٍ، منهم:

٢٠ ـ صفي الدين خليل بن أبي بكر بن محمد المَرَاغي، ما خلا المجلس الثاني والرابع والثلاثين، والثاني والثالث والسبعين، والثاني والثمانين بعد الخمس مئة.

٢١ ـ وشمس الدين محمد بن أحمد بن أحمد بن

= طائفة كانوا ينسخون.....» وهذا يدل على أمانته ودقته؛ لأن العلماء اختلفوا فيمن ينسخ أثناء االسماع هل يعتد به سماعاً وتحديثاً أم يقال فيه حضر، وليس بسماع، فرجح بعضهم أنه سماع إذا لم تمنع الكتابة عن فهم ما يقرأ. وتفصيل ذلك في كتب مصطلح الحديث كما فرقوا أيضاً بين من سمع وهو ابن خمس فصاعداً وبين من كان دون ذلك فكتبوا لابن خمس مع، ولمن دونه حضر. وقد تقدم تفصيل ذلك في سن السماع.

(١) وذكر وفاء أربع وأربعين نفساً.

عمارة السرجي، ما خلا المجلس التاسع والعشرين بعد الخمس مئة[1].

(ث) وسمع هذا المجلس طائفة كانوا يتحدثون في بعض المجالس حالة السماع، منهم:

٢٢ ـ علي بن موسى بن يوسف الأرْمَوي.

٢٣ ـ وعفيف الدين عبد الله بن رجاء بن فارس الحَوْراني الدمشقي[2].

وصح ذلك وثبت في تسعين مجلساً، آخرها في يوم الخميس سادس عَشَر جمادى الأولى، من سنة أربع وثلاثين وست مئة، بدار الحديث السلطانية الملكية الأشرفية وفق الله سبحانه واقفها وغفر له.

وسمع مثبت الأسماء[3] سماعاً صحيحاً، من (باب دية أهل الذمة) إلى آخر هذه المجلَّدَةِ، العبد الفقير إلى رحمة ربه عبد الرحمٰن بن علي بن الفتح بن عبد الله الدمشقي الشافعي

---

(١) وذكر وفاء ست وخمسين نفساً، ويذكر ما فات كل واحد منهم من المجالس بأرقامها.

(٢) وذكر وفاء اثنين وستين نفساً. وهكذا استمر في سرد باقي الأسماء حتى بلغ ثلاثاً وتسعين نفساً، ويذكر ما فات كل واحد منهم من المجالس بأرقامها.

(٣) «مثبت الأسماء» سيأتي معناه بعد قليل.

المُرَتَّبُ بدارِ الحديث الأشرفية والنقيب بها، والخط له، عفا الله عنه ورحمه.

والمجالس المعينة للطلبة فَوَات في هذا التسميع مرقوماً في حواشي هذا المجلد على كل مجلس بخط الشيخ الإمام المسمع أعاد الله من بركاته ومُتِّع للإسلام والمسلمين بطول بقائه فلْيُعْلَم ذلك.

والحمد لله رب العالمين حق حمده، وصلواته على سيدنا محمد خير خلقه، وعلى آله وصحبه وسلم.

من هو مُثْبت الأسماء وما مهمته؟

(مثبت الأسماء) أو (مثبت السماع) أو (كاتب السماع) أو (كاتب الطباق) كلها بمعنى واحد، وهناك (كاتب الغَيْبَة).

قال العلامة المؤرخ الشيخ محمد أحمد دُهْمان الدمشقي في مقدمته لكتاب «القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية» لابن طولون الدمشقي، قال: «في الأزمان المتأخرة: القرن الثامن والتاسع وما بعدهما، كان من نظام الواقفين والوقف ترسيم (كاتب الغَيْبَة) وهو موظف أمين معروف بالاستقامة، يقوم بكتابة اسم من يتخلف عن حضور الدرس، ويقدمه إلى ناظر المدرسة أو الوقف أو نائبه، فيَحْسِم عليه من راتبه بمقدار أيام غيابه إن رأى في ذلك مصلحة.

و(كاتب الغَيْبَة) أيضاً: من يقوم بكتابة أسماء الطلبة الذين حضروا بعض الأيام وغابوا بعضاً، عند قراءة كتاب مثل «صحيح البخاري» أو كتب الفقه أو غيرها من العلوم ليُسَجِّل اليوم الذي تخلف الطالبُ فيه، ويسجل الموضع من الكتاب الذي تخلف عن سماعه أو قراءته، فيكتب اسمَ الطالب، ويكتُبُ عنوانَ الباب الذي فاته من الكتاب.

وحينما تُكْتَبُ الإجازةُ للحاضرين والمستمعين يُذْكَرُ فيها أسماؤهم ويكْتَب للمُتَغَيِّب اسمُه وإلى جانبه: (وفَاته من باب كذا إلى كذا) وقد يُجْمَل التحديدُ للفَوَات فيُكتَبُ اسمُهُ إلى جانبه: سمع هذا الكتاب مع فَوْتٍ، دون تحديد وتعيين لمكان الفائت، وهذا أقلُّ دقة من الأول.

وتكتب هذه الإجازةُ ـ الشهادةُ ـ غالبا في آخر صفحات الكتاب ويُذْكر فيها أسماء الحاضرين واسمُ كاتبها، ويوقع الشيخ في آخرها، بعد أن يؤرِّخها، ويُذْكر المكان الذي قُرئت فيه، كاسم المسجد أو المدرسة أو داره أو البستان أو اسْم البلد أو القرية أو نحو ذلك، وتُسَمَّى هذه: طَبَقة، وجَمْعُها طِباق، وهي المراد بما يُذْكر كثيراً في تراجم بعض العلماء: «وكتب الطِّباق»، وهو وصْف مَدْح؛ أي: إن المترجَمَ كاتبٌ ضابطٌ ثقةٌ حَسَنُ الخط.

وتُحْفَظُ النسخة التي كتب عليها الطباق في المسجد أو المدرسة، كسجل لأسماء الطلاب الذين قرأوا الكتاب

على الأستاذ وسمعوه بحضوره. وكثيراً ما يلجأ المؤرخون إلى هذه الطباق لمعرفة مشايخ من يريدون تَرْجَمته وما سمعه من كتب.

وحينما يَدَّعي شخص سماع كتاب، يطالب بنص الطبقة التي فيها سَمَاعَهُ له، ليُبْرزها إن كان الشيخ كتَبَ له ذلك على نسخته الخاصة، وإلا فعليه أن يُعَيِّن المكان الموجود فيه نسخةٌ من هذا الكتاب، وفي آخره شهادةُ الشيخ بحضوره السماعَ.

وكثيراً ما يُزَوِّر بعضُ الناس هذه الطباق فيمحي أو يحك اسم أحد السامعين للكتاب، ويضع مكانه اسم نفسه! ولكن العلماء ينتبهون إلى ذلك ويُبيِّنون تزويره، ويطعنون في أمانته، ويصمونه بأنه كذاب، أما إذا اضطر الكاتب إلى حك كلمة فعليه أن يكتب إلى جانبها: (صح) ويوقع الشيخ إلى جانبها»، انتهى بتصرف يسير وزيادة[1].

وقفة مع هذا السماع:

هذه السماعات وتسجيلها بهذه الدقة والأمانة في تسجيل أسماء الرواة الذين حضروا للاستماع وتلقي

---

(١) مقدمة «القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية» (١/ ٢١ ـ ٢٢) من الطبعة الثانية بدمشق سنة (١٤٠١هـ) نقلاً عن «صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث».

الحديث الشريف وتقييد أحوالهم وهيئاتهم أثناء السماع مع تحديد كل مجلس وتاريخه وذكر مكان السماع بآخر الكتاب.

فهذا يسمع ما يقرأ على الشيخ وهو متيقظ متابع لا يشغله شيء، وهذا يسمع لكنه يتشاغل أحياناً بالتحدث مع زميله، وهذا يسمع وينام، وهذا يسمع وتأخذه سِنَة من النوم، وهذا يسمع وينسخ ويتحدث أحياناً، وهذا سمع ونسخ في جميع مجالس السماع، وهذا حضر مجالس السماع بفوات مجلس كذا وكذا. وكأن من يقرأ هذا السماع أمام مشهد مصور ومسموع.

إن تسجيل السماع بهذه الصورة من خير الشواهد التي لا تحصى على ما كان عليه المحدثون الكبار من عناية بالرواية ضبطاً وأداء، ومن عناية الرواة المتقنين عنهم سماعاً وتحملاً. وحرصهم على حفظ العلم وإتقان نقله بأمانة وتعبد فيه، وبخاصة الحديث الشريف وعلومه.

وهي سابقة اختطها علماؤنا وقد اقتبسها المستشرقون من كتبنا الإسلامية وظن البعض أنهم ابتكروها[1].

---

(١) انظر: «صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث» (ص١٤٥ و١٦٠).

قيمة هذه المجالس:

يتضح مما سبق أن سماع الحديث مرَّ بمرحلتين:

المرحلة الأولى: سماع الحديث وتلقيه من الحفاظ ثم كتابته أو حفظه، ثم روايته لمن بعدهم بالإسناد السابق، وهكذا. ويعبر عنها بـ«مجالس الإملاء»؛ لأن الشيخ يملي عليهم وهم يكتبون أو يحفظون. أو «مجالس التحديث»، إذا كان من غير إملاء. أو «مجالس العرض» إذا كان أحدهم يقرأ والشيخ يسمع. ولهم في ذلك عدة طرق وقد تقدم تفصيلها في المباحث السابقة.

وفي هذه المرحلة كان الاعتماد على الأسانيد ونقد رواتها واحداً واحداً، ويكون السند مؤثراً في مرتبة الحديث قبولاً وردّاً.

المرحلة الثانية: ثم دونت هذه الأحاديث في كتب وأصبحت هذه الكتب تروى عن أصحابها جيلاً بعد جيل (كما تقدم في مجالس السماع) والعمدة فيها على أسانيد صاحب الكتاب بعد التأكد من صحة نسبة هذه الكتب إلى أصحابها.

قال الشيخ أبو الأشبال أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ: «الشروط السابقة في عدالة الراوي إنما تراعى بالدقة في المتقدمين، أما المتأخرين ـ بعد سنة ثلاثمئة تقريباً ـ فيكفي أن يكون

الراوي مسلماً بالغاً غير متظاهر بفسق أو بما يخلّ بمروءته، وأن يكون سماعه ثابتاً بخط ثقة غير متهم، وبروايته من أصل صحيح موافق شيخه؛ لأن المقصود بقاء سلسلة الإسناد، وإلا فإن الروايات استقرت في الكتب المعروفة، وصارت الرواية في الحقيقة رواية للكتب فقط»، انتهى[(١)].

فهذه المجالس ـ مجالس السماع ـ وإن كان لا يعول على أسانيد أصحابها من حيث قبول الأحاديث وردها، لكنها على جانب كبير من الأهمية من حيث ضبط الكتب على وجهها الصحيح، والبعد عن التصحيف، وتوثيق نسبة الكتب إلى أصحابها، وإبقاء سلسلة الإسناد التي هي خصيصة لهذه الأمة.

ولذلك تجد الكتب العلمية حافلة بالسماعات التي كان المقصود منها التدليل على أن الكتاب صحيح.

فالإسناد كان له التأثير البالغ على الكتب المروية عن مؤلفيها، فإن كان الرجل عدلاً قبلت روايته للكتاب، وإلا فلا، قال القاضي عياض: وأما متى كان ممسك الأصل على الشيخ أو على القارئ غير ثقة ولا مأمون على ذلك أو غير بصير بما يقرأه فلا يحل السماع والرواية بهذه القراءة.

وقال أيضاً: وقد ضعَّف أئمة الصنعة رواية من سمع

---

(١) «الباعث الحثيث» (١/ ٣٢١ ـ ٣٢٢) ط دار العاصمة.

الموطأ على مالك بقراءة «حبيب» كاتبه لضعفه عندهم. وأنه كان يخطرف[1] الأوراق حين القراءة ليتعجل. وكان يقرأ للغرباء.

وقال: ولهذه العلة لم يخرج البخاري من حديث «ابن بكير»[2]، عن مالك إلا القليل، وأكثر عنه عن الليث. قالوا: لأن سماعه كان بقراءة «حبيب»[3]. وقد أنكر هو ذلك[4].

---

(١) جاء في «لسان العرب»: «تخطرف الشيء إذا جاوزه وتعدَّاه» (٩/ ٧٩) مادة (خطرف).

(٢) هو يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمٰن التميمي الحنظلي أبو زكريا النيسابوري قال إسحاق بن راهويه: ما رأيت مثله ولا رأى مثل نفسه، وقال النسائي: ثقة ثبت. وكان من العباد. توفي سنة (٢٢٦هـ) وترجمته في «التهذيب» (١١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠)، و«التعديل والتجريح» (٣/ ١٢٢٣).

(٣) هو: أبو محمد حبيب بن أبي حبيب، كاتب مالك بن أنس. قال عنه أحمد: ليس بثقة. وقال ابن معين: كان حبيب يقرأ على مالك، وكان يخطرف (يسرع) بالناس يصفح ورقتين ثلاثاً، قال يحيى: كان يحيى بن يحيى بن بكير سمع من مالك بعرض حبيب وهو شر العرض. وقال أبو داود: وكان من أكذب الناس. وقال أبو حاتم: متروك الحديث. انظر: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٥٨)، و«الميزان» (٢/ ١٩٠).

(٤) «الإلماع» (ص٧٦ ـ ٧٨).

الباب الثالث

جهود المُحَدِّثين في إثبات النصوص

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: الإسناد وأهميته في إثبات النصوص ودراستها.
- الفصل الثاني: الرحلة في طلب الحديث وأثرها في توثيق النصوص.

الفصل الأول

الإسناد وأهميته
في إثبات النصوص ودراستها

وفيه: تمهيد، وأربعة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف الإسناد.
- المبحث الثاني: أهمية الإسناد.
- المبحث الثالث: نشأة الإسناد.
- المبحث الرابع: عناية المُحَدِّثين بالأسانيد ودراستها.

تمهيد

الإسناد هو الأساسُ الأهمُّ في توثيق النصوص وصحة نسبتها إلى قائليها، وهو اللبنات الأولى التي يعتمد عليها في دراسة الأخبار ونقدها، ولولا الإسناد لبقيت الأخبار أقاويل لا قيمة لها.

«لذا كان الإسناد عند السلف الشرط الأول في كل علم منقول من علوم الشريعة عامة، وعلم الحديث خاصة، فكانوا يتلقون الحديث عن شيوخهم سماعاً بالإسناد المتصل من شيوخهم إلى رسول الله ﷺ، حتى مَنَّ الله تعالى على الأمة بتثبيت نصوص الشريعة وعلومها وأصبحت راسخة البنيان محفوظة من التغيير والتبديل تسامح العلماء في أمر الإسناد اعتماداً منهم على شيوع التدوين وثبوت معالم الدين»[1].

فألفت الكتب وجمعت فيها الأحاديث، واتجه جهد العلماء إلى تلقي هذه الكتب بالسند المتصل عن شيوخهم إلى مؤلف ذلك الكتاب، ويكون لصاحب الكتاب أسانيد من طريق شيوخه أيضاً تصله بالنبي ﷺ وقد تقدم جانب من ذلك في مجالس السماع.

---

(١) انظر: «الإسناد من الدين» للشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله فله فيه كلام قيم، وقد استفدت منه في هذا البحث.



المبحث الأول

تعريف الإسناد

الإسناد: لغة يأتي بمعنى:

أ ـ إمالة الشيء إلى الشيء حتى يعتمد عليه.

ب ـ ويأتي أيضاً بمعنى رفع القول إلى قائله ونسبته إليه[1].

وهو في الاصطلاح لا يخرج عن هذا المعنى، فهو «رفع الحديث إلى قائله مسنداً»[2].

والسند: في اللغة المعتمد.

وفي الاصطلاح: هو الطريق الموصلة إلى المتن[3]؛ أي: سلسلة الرواة.

وسمي بذلك؛ لأن المحدثين يعتمدون عليه في الحكم على صحة الحديث أو ضعفه[4].

---

(١) انظر: «لسان العرب»، و«تاج العروس» (سند).

(٢) انظر: «المنهل الروي» لابن جماعة (ص٣٠)، و«تدريب الراوي» (١/ ٤١).

(٣) «نزهة النظر مع شرح شرح نخبة الفكر» (٥٤٣).

(٤) «تدريب الراوي» (١/ ٤١).

وباستقراء مواضع من كلام المحدثين، نجدهم يستعملون كلًّا من الإسناد والسند في موضع الآخر على أنهما مترادفان، ويعرف المراد بالقرائن.

قال ابن جماعة: «المحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد»[١]. وقال السخاوي في شرح تذكرة ابن الملقن: «الإسناد والسند هو الطريق الموصل للمتن»[٢].

---

(١) «المنهل الروي» (ص٣٠).

(٢) «شرح شرح النخبة» (ص١٦٠).



المبحث الثاني

أهمية الإسناد

١ ـ الإسناد خصيصة لهذه الأمة:

الإسناد خصيصة من خصائص هذه الأمة لم يؤتها أحد من الأمم قبلها.

قال الإمام أبو العباس محمد بن عبد الرحمٰن الدغولي رحمه الله تعالى: «سمعت محمد بن حاتم المظفر يقول: إن الله تعالى أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالإسناد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمها وحديثها إسناد، وإنما هي صحف في أيديهم وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم، وليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والإنجيل مما جاءهم به أنبياؤهم، وبين ما ألحقوه بكتبهم من الأخبار التي أخذوها عن غير الثقات»، انتهى[١].

وقال أبو حاتم الرازي: «لم يكن في أمة من الأمم منذ خلق الله آدم أمة يحفظون آثار الرسل إلا في

---

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٥).

هذه الأمة»، انتهى[1].

وجاء في «تاريخ نيسابور» للحاكم النيسابوري رحمه الله تعالى عن إسحاق بن إبراهيم، قال: كان عبد الله بن طاهر[2] إذا سألني عن حديث فذكرته له بلا إسناد يقول: رواية الحديث بلا إسناد من عمل الزمنى ـ أي: المرضى ـ فإن إسناد الحديث كرامة من الله لأمة محمد ﷺ[3].

٢ ـ الإسناد من الدين:

قال الإمام عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى: «الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»[4].

قال الحاكم النيسابوري بعد ذكره كلمة ابن المبارك: «فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدرس منار الإسلام ولتمكن أهل الإلحاد والبدع منه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الإسناد كانت بُتراً»[5].

---

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٦).
(٢) هو: أمير خراسان في العصر العباسي، توفي سنة (٢٣٠هـ).
(٣) «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٦).
(٤) أخرجه مسلم في «مقدمة الصحيح» (١/ ٤٧).
(٥) «معرفة علوم الحديث» (ص٦).

وقال أبو نصر أحمد بن سلام الفقيه: «ليس شيء أثقل على أهل الإلحاد ولا أبغض إليهم من سماع الحديث وروايته بإسناد»[1].

وعن ابن المبارك قال: «بيننا وبين القوم القوائم ـ يعني: الإسناد ـ»[2].

وقال الشيخ علي القاري رحمه الله تعالى: «أصل الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسُنَّة بالغة من السنن المؤكدة بل من فروض الكفاية»[3].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «ولكون الإسناد يعلم به الحديث الموضوع من غيره كانت معرفته من فروض الكفاية»[4].

---

(١) أخرجه أبو عبد الله النيسابوري في «معرفة علوم الحديث» (ص٤).

(٢) رواه مسلم في «مقدمة الصحيح» (١/ ٤٧ ـ ٤٨) بشرح النووي.
ومعنى هذا الكلام: أنه إن جاء إسناد صحيح قبلنا حديثه، وإلا تركناه، فجعل الحديث كالحيوان لا يقوم بغير إسناد كما لا يقوم الحيوان بغير قوائم.

(٣) «شرح شرح النخبة» (ص٦٧).

(٤) «مرقاة المفاتيح» لعلي القاري (١/ ٢١٨).



المبحث الثالث

نشأة الإسنـــاد

نشأ الإسناد في عهد مبكر، وبدأت حلقاته الأولى في عهد الصحابة ﭫ وكبار التابعين، إذ لا يمكن الفصل في هذه المسألة بين عهد الصحابة ﭫ وعهد كبار التابعين فبينهما تداخل، إلا أن الصحابة ﭫ كان يصدق بعضهم بعضاً، ويأخذ بعضهم عن بعض، ولم يكن أحد منهم مكان تهمة فيما ينقله عن النبي ﷺ.

ولكن لما حدثت الفتن وشرع أهل الأهواء في الوضع في الحديث احتيج إلى الإسناد ولضبط المرويات والتوثق منها.

فعن البراء ﭬ أنه قال: «ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضياع وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب»[١].

وعن ابن عباس ﭭ قال: «إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه

---

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٩).

بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»[1].

وعن ابن سيرين رحمه الله تعالى أنه قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السُّنَّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[2].

---

(١) مقدمة «صحيح مسلم» (١/ ٣٩) بشرح النووي.

(٢) مقدمة مسلم (١/ ٤٤) بشرح النووي.



المبحث الرابع

عناية المُحَدِّثين بالأسانيد ودراستها

١ ـ وضع المحدثون قواعد لفحص الأسانيد وقبولها «وهي ما تعرف في كتب المصطلح بشروط الحديث المقبول» وهو: «اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبط الرواة، وعدم الشذوذ، وعدم العلة»، ولتطبيق هذه الشروط والتأكد من توافرها ألفوا كتب التراجم، وقد يطلقون عليها كتب الجرح والتعديل، وقد تكفلت هذه الكتب بتتبع حياة كل راو وتحديد اسمه وولادته ووفاته والبلاد التي أقام بها والتي رحل إليها، وجمعوا أقوال العلماء فيه من جرح أو تعديل. . .

وقد تنوعت هذه الكتب:

أ ـ فمنها ما هو عام في كل الرواة.

ب ـ ومنها ما هو خاص بالصحابة، أو التابعين، أو الطبقات.

ج ـ ومنها ما هو خاص بالثقات، أو الضعفاء، أو المختلطين، أو المدلسين.

د ـ ومنها ما هو خاص بتراجم بلدان مخصوصة.

٢ ـ ثم وضعوا مراتب للجرح والتعديل لتنزيل ألفاظ المحدثين في الجرح على هذه المراتب ثم الحكم على قبول

رواية من وصف بها أو عدم قبولها، أو كتابتها للاعتبار والشواهد...

٣ ـ كما ألفوا كتباً أخرى الهدف منها إزالة اللبس الذي قد يلحق بالرواة نتيجة تشابه أسمائهم، أو يوقع في التصحيف نتيجة اتفاق بعض الأسماء في الخط واختلافها في اللفظ؛ لأن الأسماء لا يدخلها القياس؛ كالمتشابه[١]، والمتفق والمفترق[٢]، والمؤتلف والمختلف[٣]، أو لتأكيد أنه

---

(١) المتشابه: هو أن تتفق أسماء الرواة لفظاً وخطّاً، وتختلف أسماء الآباء لفظاً لا خطّاً، أو بالعكس مثل: (محمد بن عقيل ـ بضم العين ـ) و(محمد بن عقيل ـ بفتح العين ـ)، وفائدته عدم الوقوع في التصحيف والوهم. انظر ذلك مفصلاً في: «علوم الحديث» لابن الصلاح (ص٣٦٥ ـ ٣٦٨).

(٢) المتفق والمفترق: هو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعداً، أو تتفق أسماؤهم وكناهم، أو أسماؤهم ونسبه، أو نحو ذلك ـ بأن تتفق خطّاً ولفظاً وتختلف أشخاصهم. وفائدته أن لا يظن المشتركون واحداً. انظر: «تيسير مصطلح الحديث» للدكتور محمود الطحان فقد لخصه تلخيصاً حسناً من «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٥٨) فما بعدها، وانظر: «فتح المغيث» (٣/ ٢٠).

(٣) المؤتلف والمختلف: هو أن تتفق الأسماء، والأنساب، والألقاب، ونحوها خطّاً وتختلف لفظاً. وفائدته عدم الوقوع في التصحيف. انظر: «فتح المغيث» للسخاوي بتصرف (٣/ ١٨٢).

لا يوجد في السند زيادة أو انقطاع أو انقلاب؛ كالكتب المؤلفة في رواية الأكابر عن الأصاغر[1]، ورواية الأقران أحدهما عن الآخر أو كل منهما عن الآخر[2]، والسابق واللاحق[3].

---

(١) وهو أن يكون الراوي أكبر سنّاً وأقدم طبقة، أو أكبر قدراً من المروي عنه. انظر: «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٠٨).
وفائدة ضبطه: الخوف من ظن الانقلاب في السند. «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ١٣٦).

(٢) الأقران: هم المتقاربون في السن والإسناد، فإن روى أحد القرنين عن الآخر ولم يرو الآخر عنه فهو (رواية الأقران)، وإن روى كل منهما عن الآخر (فهو المدبج) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٣٠٩ ـ ٣١٠). **وفائدة ضبطه**: الأمن من ظن الزيادة في الإسناد، أو إبدال (الواو) بـ(عن) إن كان بالعنعنة. «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ١٣٩).

(٣) السابق واللاحق: هو أن يشترك في الرواية عن شيخ اثنان تباعد ما بين وفاتيهما، مثل (محمد بن إسحاق السراج) اشترك في الرواية عنه: البخاري، والخفاف، وبين وفاتيهما مئة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر انظر: «تدريب الراوي» (٢/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣) ولم يسمه ابن الصلاح بالسابق واللاحق وإنما هي تسمية الخطيب البغدادي.

وفائدة ضبطه: الأمن من ظن سقوط في إسناد المتأخر. «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ١٥٨).

وألفوا كتباً في المهمل[1]، والمبهمات[2]، والوحدان[3]. والهدف من ذلك التمييز بين الثقة وغيره. ولهم مؤلفات أخرى في هذا الموضوع، وقد اكتفيت بأهمها.

كما ألفوا كتباً في «العلل» الهدف منها الكشف عن العلة الواقعة في السند أو المتن، فإن كانت قادحة ـ أي: مؤثرة ـ رد الحديث بسببها، وإن كانت غير قادحة لا يترتب عليها رد الحديث لكن يستفاد منها اكتشاف الخلل الواقع في الحديث والتنبه له.

---

(١) المهمل: هو أن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم فقط، أو مع اسم الأب، أو نحو دلك ولم يتميزا بما يخص كلاً منهما. «شرح شرح النخبة» للشيخ علي القاري (ص٦٤٨).
وفائدته: التمييز بين الثقة وغيره فيما إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيف، مثل: «سليمان بن داود فإن كان (الخولاني) فهو ثقة، وإن كان (اليمامي) فهو ضعيف». «تيسير مصطلح الحديث» (ص٢١٢ ـ ٢١٣).

(٢) المبهم: هو من أبهم اسمه في المتن أو الإسناد من الرجال والنساء «تدريب الراوي» (٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣). **وفائدته**: معرفة الضعيف من الثقة إذا كان الإبهام في الإسناد.

(٣) الوحدان: هو من لم يرو عنه إلا راو واحد. **وفائدته**: معرفة المجهول ـ أي: مجهول العين ـ ورد روايته إذا لم يكن صحابياً. «تدريب الراوي» (٢/ ٢٦٤) بتصرف يسير.

وبهذا يتضح لك أيها القارئ الكريم الجهود التي بذلها علماء الحديث في دراسة الأسانيد وما كان لها من أثر في ضبط أحاديث النبي ﷺ وتوثيقها.

يقول شيخ الإسلام مصطفى صبري التوقادي رحمه الله تعالى: «ولا نغالي إذا قلنا إن ضبط سُنَّة نبي الإسلام أصح وأثبت من ضبط كتب أهل الكتاب.

فقد أدى كمال الاعتناء الإسلامي بحياة نبينا ﷺ وتتبع أقواله وأفعاله، إلى الاعتناء بحياة المتتبعين أنفسهم ـ أعني: الرواة عنه ـ وليس أحد في الدنيا عني ـ في سبيل العناية به ـ بكل من لقيه وبكل من روى عنه شيئاً، وممن روى، عمن روى، عمن روى ـ إلى آخره ـ إلّا رسول الله سيدنا محمداً ﷺ.

وألف في الصحابة الكتب، مثل «طبقات ابن سعد»، وكتاب «الصحابة لابن السكن»، و«الإصابة لابن حجر»، وغيرها من المؤلفات، ففيها نحو عشرة آلاف صحابي مع تراجمهم.

ودرس في كتب أسماء الرجال من التابعين وتبع التابعين، حياة نحو مئة ألف رجل على الأقل، وعلى تخمين العالم الألماني (شبرينجر) خمس مئة ألف، فلا أغالي إذا قلت أيضاً: إن كيفية الاعتناء بحياة محمد ﷺ معجزة من معجزات الإسلام، قال العالم الألماني المار ذكره في مقدمة كتاب «الإصابة» الذي طبع في كلكته في الهند وتولى

تصحيحه: إن الدنيا لم تر، ولن ترى، أمة مثل المسلمين فقد درس بفضل علم الرجال الذي أوجدوه حياة نصف مليون رجل»، انتهى[1].

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين» (٤/ ٨٧). نقلاً عن «الإسناد من الدين» (ص٣١) للشيخ أبو غدة رحمه الله تعالى.



الفصل الثاني

الرحلة في طلب الحديث وأثرها في توثيق النصوص

وفيه: تمهيد، وثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: أهمية الرحلة في طلب الحديث ومشافهة الرواة.
- المبحث الثاني: نماذج من الرحلة في طلب الحديث.
- المبحث الثالث: نتائج الرحلة في طلب الحديث.

تمهيد

إن الناظر في التاريخ وتراجم الرواة يتملكه العجب من همم أولئك الرجال الذين كانوا يجوبون جنبات الأرض بحثاً عن العلم ولقاء العلماء.

ولم تكن لهم وسائل سوى الدواب، أو سيراً على الأقدام، فكانوا يقطعون آلاف الأميال في ظلمات الليل الدامسة، والفيافي الموحشة حتى حفيت أقدامهم وذبلت أجسامهم، مع قليل من الطعام والشراب - وقد ينفد أحياناً كثيرة - فكم عانَوا من وهج الصحارى وبرد الليالي، فهذا بال الدم من الحر، وذاك سقطت أصابعه من البرد، ومنهم من تعرض لعصابات النهب والسلب، أو الأسر والسجن.

فلم يتركوا زاوية من زوايا الأرض، ولا بقعة من بقاعها فيها أثارة من علم إلا يمموا ناحيتها، ولو هيئ لأحد أن يحدد أسماء المدن القديمة في ذلك العهد ويرسم خط سير العلماء إليها لنتج عن ذلك خارطة متقاطعة الخطوط كبيت العنكبوت في كل الاتجاهات، ولكانت أكثر تقاطعاً وكثافة مما يرسم على الخارطة في وقتنا الحاضر من خطوط رحلات الطيران.

وتكاثفت تلك الرحلات في فترة زمنية متلاحقة لم يعرف التاريخ لها مثيلاً قبلاً ولا بعداً، وكأنهم هيئوا وجيشوا لغرض محدد ومهمة سامية ما إن فرغوا منها حتى انصرفت الهمم وتقاصرت الجهود.

أجل لقد كان ذلك من أجل تثبيت قواعد هذا الدين وإرساء أسسه وتوثيق مصادره، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩] فهيأ لهذه المهمة أولئك الرجال الأفذاذ الذين أقلقوا نفوسهم وأزعجوا أجسامهم، فهجروا طيب المنام ولذيذ الطعام والشراب، ودعة العيش والاستقرار، بعيدين عن الأهل والولد، والزوجة والبلد، كل ذلك حسبة لله وحبّاً في تحصيل العلم ونشره، فجزاهم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

وسأقدم بين يديك أخي القارئ نماذج من تلك الرحلات الموثقة بالمراجع العلمية، والتي يؤيدها واقعهم العملي فيما تركوه من مؤلفات نعجز اليوم عن الصبر على قراءتها، فقد بلغت مؤلفات الحافظ أبي القاسم ابن عساكر، ـ المولود بدمشق سنة (٤٩٩هـ)، والمتوفى بها سنة (٥٧١هـ) ـ خمسين مؤلفاً منها «تاريخ دمشق» في ثمانين مجلداً، وأملى في أبواب العلم أربع مئة مجلس وثمانية ـ وكل إملاء مجلس منها بمثابة تأليف ـ[1].

---

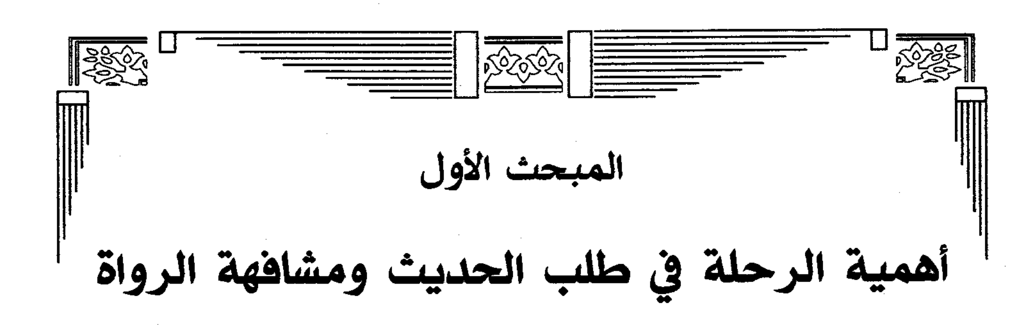
(١) انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٣/ ٣٣٥)، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/ ١٤٢٨).

«فقد كان هذا الإمام يحافظ على اللحظات من وقته، فجاد على المكتبة الإسلامية بتآليف، تعجز المجامع العلمية اليوم عن طبعها! وقد كتبها وحده، وألفها بيده، وحررها وحققها، وجمع أصولها، وانتخب منها، ونسقها ورتبها، وأخرجها للناس آية باقية ناطقة بأنه كان أعجوبة الأعاجيب، في سعة الحفظ، ووفرة المعرفة، ونفاذ الهمة في القدرة على التأليف، وكثرة المصنفات المدهشة، وحفظ الوقت وكسبه»[1].

فهذه المؤلفات التي سطروها هي ثمرة تلك الرحلات المضنية التي أفنوا فيها أعمارهم وبذلوا فيها مهجهم، وهي البرهان العملي لتوثيق ما أورده المؤرخون في تراجمهم من التطواف في البلدان شرقاً وغرباً بحثاً عن العلم وأهله، والتي قد تكون في نظر من تقاعست هممهم اليوم ضرباً من الخيال.

---

(١) «صفحات من صبر العلماء على شدائد العلم والتحصيل» (ص٣٤٦) للشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله.



المبحث الأول

أهمية الرحلة في طلب الحديث ومشافهة الرواة

ورد الحض على الرحلة في طلب العلم وبيان أهميتها والغاية منها في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

قال الفخر الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ عند تفسيره لهذه الآية: «من عجز عن التفقه إلا بالسفر وجب عليه السفر، فإذا أمكنه تحصيل العلم في الوطن لم يكن السفر واجباً، إلا أنه لما كان لفظ الآية دليلاً على السفر لا جرم رأينا أن العلم المبارك المنتفع به لا يحصل إلا في السفر»(١).

وقال أيضاً عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا﴾ [الكهف: ٦٠] قال: «هذا إخبار من موسى بأنه وطن نفسه على تحمل التعب الشديد، والعناء العظيم في السفر لأجل طلب العلم، وذلك تنبيه على أن المتعلم لو سافر

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٦/ ٢٢٧).

من المشرق إلى المغرب لطلب مسألة واحدة لحق له ذلك»[1].

وقال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «في هذا من الفقه: رحلة العالم في طلب الازدياد من العلم، والاستعانة على ذلك بالخادم والصاحب، واغتنام لقاء الفضلاء والعلماء وإن بعدت أقطارهم، وذلك كان دأب السلف الصالح، وبسبب ذلك وصل المرتحلون إلى الحظ الراجح، وحصلوا على السعي الناجح، فرسخت لهم في العلوم أقدام، وصح لهم من الذكر والأجر والفضل أفضل الأقسام»[2].

بل من العلماء من ذهب إلى أن الرحلة في طلب العلم واجبة، وأنه في بعض الأحوال لا يحتاج إلى إذن الأبوين في ذلك فقد بوَّب الخطيب البغدادي في كتاب «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» باباً بعنوان (استئذان الأبوين في الرحلة) وساق بسنده إلى أحمد بن داود أنه قال: ليس لأبوي الرجل الذي يرحل في الحديث طاعة، قال أبو علي: لأن الله تعالى قال: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ﴾ فطلب العلم فريضة على كل مسلم وقد أوجب الله الرحلة في طلب العلم. قال

---

(١) «مفاتيح الغيب» (١٦/ ٢٢٧).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» (١١/ ١١).

أبو بكر: «والطلب المفروض على كل مسلم إنما هو طلب العلم الذي لا يسع جهله فتجوز الرحلة بغير إذن الأبوين إذا لم يكن ببلد الطالب واجبات الأحكام وشرائع الإسلام، فأما إذا كان قد عرف علم المفترض عليه فتكره الرحلة إلا بإذن أبويه»(١).

ولو رجعنا إلى صدر الآية لوجدنا أنها تتحدث عن نفيرين، النفير الأول للجهاد في سبيل الله وذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً﴾، والنفير الثاني للتفقه في الدين وهو قوله سبحانه: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ. . .﴾ الآية ويشير الشيخ الطاهر بن عاشور رحمه الله إلى أهمية هذين النفيرين والتوازن بينهما واختلال أمر الأمة إذا عطل أحدهما في تفسيره «التحرير والتنوير» فيقول: «كان غالب ما تقدم من هذه السورة ـ أي: سورة التوبة ـ تحريضاً على الجهاد، وتنديداً على المقصرين في شأنه، وانتهى الكلام قبل هذا بتبرئة أهل المدينة والذين حولهم من التخلف عن رسول الله، فلا جرم كانت قوة الكلام مؤذنة بوجوب تمحض المسلمين للغزو. وإذ قد كان من مقاصد الإسلام بث علومه وآدابه بين الأمة وتكوين جماعات قائمة بعلم الدين وتثقيف أذهان المسلمين كي تصلح سياسة الأمة على ما قصده الدين منها،

---

(١) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٢٨).

من أجل ذلك عقب التحريض على الجهاد بما يبين أن ليس من المصلحة تمحض المسلمين كلهم لأن يكونوا غزاة أو جنداً، وأن ليس حظ القائم بواجب التعليم دون حظ الغازي في سبيل الله من حيث إن كليهما يقوم بعمل لتأييد الدين، فهذا يؤيده بتوسع سلطانه وتكثير أتباعه، والآخر يؤيده بتثبيت ذلك السلطان وإعداده لأن يصدر عنه ما يضمن انتظام أمره وطول دوامه، فإن اتساع الفتوح وبسالة الأمة لا يكفيان لاستبقاء سلطانها إذا هي خلت من جماعة صالحة من العلماء والساسة وأولي الرأي المهتمين بتدبير ذلك السلطان، ولذلك لم يثبت ملك اللمتونيين في الأندلس[1] إلا قليلاً حتى تقلص، ولم تثبت دولة التتار إلا بعد أن امتزجوا بعلماء المدن التي فتحوها ووكلوا أمر الدولة إليهم.

وإذ قد كانت الآية السابقة قد حرضت فريقاً من المسلمين على الالتفاف حول رسول الله في الغزو لمصلحة نشر الإسلام ناسب أن يذكر عقبها نفر فريق من المؤمنين إلى رسول الله للتفقه في الدين ليكونوا مرشدين

---

(١) اللمتونيين نسبة إلى لمتونة قبيلة من قبائل المغرب في عصر المرابطين (٤٤٨ ـ ٥٤١هـ/١٠٥٦ ـ ١١٤٦م) انظر في ذلك: «أطلس تاريخ الإسلام» للدكتور حسين مؤنس (ص١٨٠).

لأقوامهم الذين دخلوا في الإسلام»[1].

من أجل هذا يرى علماء الحديث أن الرحلة لا بد منها في طلب العلم لمشافهة الرجال وعلو الإسناد، واكتساب الفوائد والفضائل، والاستكثار من الشيوخ والمرويات والتثبت من الروايات، لكن هذا بعد أن يكون قد استوعب السماع من شيوخ بلده ومهر في حديثهم.

فقد سأل عبد الله بن أحمد أباه: هل ترى لطالب العلم أن يلزم رجلاً عنده علم فيكتب عنه، أو يرحل إلى المواضع التي فيها العلم فيسمع منهم؟ قال: يرحل ويكتب عن الكوفيين، والبصريين، وأهل المدينة، ومكة، يُشامّ الناس يسمع منهم[2].

وقيل للإمام أحمد أيضاً: أيرحل الرجل في طلب العلم؟ فقال: بلى والله شديداً، لقد كان علقمة والأسود يبلغهما الحديث عن عمر فلا يقنعهما حتى يخرجا إليه - إلى المدينة المنورة - فيسمعانه منه[3].

---

(١) «التحرير والتنوير» للطاهر بن عاشور (المجلد ٦، الجزء ١٠/٥٨ - ٥٩).

(٢) «الرحلة في طلب الحديث» للخطيب (ص٤٧)، و«شرح الألفية» للحافظ العراقي (ص٢٩٦)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣١٨/٢).

(٣) «فتح المغيث» للسخاوي (٢/ ٣١٨).

ويقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «لو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه»[1].

وعن ابن معين رحمه الله قال: أربعة لا تؤنس منهم رشداً، وذكر منهم رجلاً يكتب في بلده ولا يرحل[2].

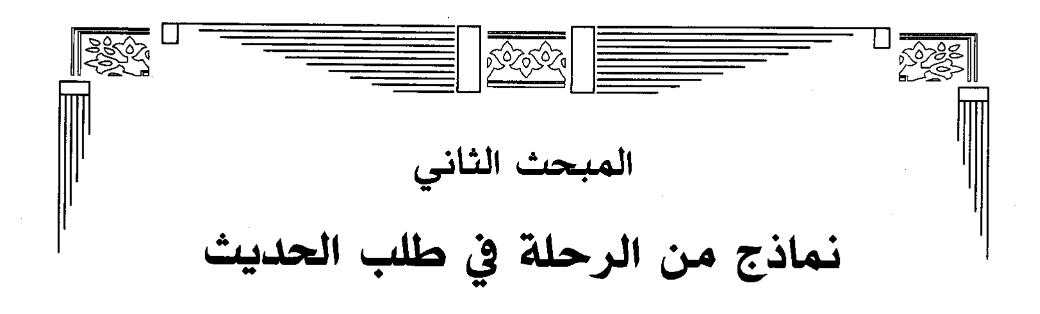
وقد لخص المؤرخ ابن خلدون فوائد الرحلة في مقدمته حيث قال: «إن الرحلة في طلب العلوم ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعليم، والسبب في ذلك أن البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما يتحلَّون به من المذاهب والفضائل، تارة علماً وتعلماً ولقاء، وتارة محاكاة وتلقيناً بالمباشرة. إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاماً وأقوى رسوخاً، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها»، انتهى[3].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب «فضائل القرآن» الحديث (٥٠٠٢).

(٢) «معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري (ص٩)، والخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» (ص٨٩).

(٣) «مقدمة ابن خلدون» (١/ ٥٤١) الفصل الثالث والثلاثون.



المبحث الثاني

نماذج من الرحلة في طلب الحديث

سيدنا موسى عليه السلام أول من سَنَّ الرحلة في طلب العلم:

أول نموذج للرحلة في طلب العلم فيما نعلمه ما سطره القرآن الكريم في قصة سيدنا موسى مع الخضر عليهما السلام وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴿٦٠﴾ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا ﴿٦١﴾ فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا ﴿٦٢﴾ قَالَ أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ۚ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا ﴿٦٣﴾ قَالَ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ۚ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا ﴿٦٤﴾ فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾﴾ [الكهف: ٦٠ ـ ٦٥].

وجاءت هذه القصة في القرآن الكريم مجملة فصلتها السُّنَّة النبوية، فقد روى البخاري ومسلم في صحيحيهما سبب هذه الرحلة وتفاصيل ما جرى فيها، ونورد القصة هنا بتمامها لكمال الفائدة إن شاء الله تعالى.

فقد روى البخاري بسنده عن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ

لابن عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفاً الْبَكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ لَيْسَ هُوَ مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنَّمَا هُوَ مُوسَى آخَرُ. فَقَالَ: كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ(١)؛ حَدَّثَنَا أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ مُوسَى قَامَ خَطِيباً فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ فَسُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَقَالَ: أَنَا. فَعَتَبَ اللهُ عَلَيْهِ إِذْ لم يَرُدَّ الْعِلْمَ إِلَيْهِ؛ فَقَالَ لَهُ: بَلَى، لِي عَبْدٌ بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ. قَالَ: أَيْ رَبِّ، ومن لِي بِهِ؟ - وَرُبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: أَيْ رَبِّ، وَكَيْفَ لِي بِهِ - قَالَ: تَأْخُذُ حُوتاً فَتَجْعَلُهُ فِي مِكْتَلٍ(٢)، حَيْثُمَا فَقَدْتَ الْحُوتَ فَهُوَ ثَمَّ - وَرُبَّمَا قَالَ: فَهُوَ ثَمَّهْ -. وَأَخَذَ حُوتاً فَجَعَلَهُ فِي مِكْتَلٍ ثُمَّ انْطَلَقَ هُوَ وَفَتَاهُ يُوشَعُ بْنُ نُونٍ، حَتَّى إِذَا أَتَيَا الصَّخْرَةَ وَضَعَا رُءُوسَهُمَا فَرَقَدَ مُوسَى، وَاضْطَرَبَ الْحُوتُ

---

(١) قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «قوله: (كذب) وقوله: (عدو الله) محمولان على إرادة المبالغة في الزجر والتنفير عن تصديق تلك المقالة». «فتح الباري» (٨/ ٥٢٥). ونوف البكالي هو بكسر الموحدة مخففاً وبعد الألف لام، وهو منسوب إلى بني بكال بن دعمي بن سعد بن عوف بطن من حمير، ويقال: إنه ابن امرأة كعب الأحبار وقيل: ابن أخيه وهو تابعي صدوق. انظر: «فتح الباري» (٨/ ٥٢٤) باختصار.

(٢) المكتل: بكسر الميم وفتح المثناة فوق، هو القفة والزنبيل الكبير، يعمل من الخوص. «النهاية في غريب الحديث» (كتل).

فَخَرَجَ فَسَقَطَ فِي الْبَحْرِ ﴿فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا﴾ [الكهف: ٦١] فَأَمْسَكَ اللهُ عَنِ الْحُوتِ جِرْيَةَ الْمَاءِ فَصَارَ مِثْلَ الطَّاقِ[1] فَقَالَ: هَكَذَا مِثْلُ الطَّاقِ، فَانْطَلَقَا يَمْشِيَانِ بَقِيَّةَ لَيْلَتِهِمَا وَيَوْمَهُمَا حَتَّى إِذَا كَانَ من الْغَدِ ﴿قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: ٦٢]، ولم يَجِدْ مُوسَى النَّصَبَ حَتَّى جَاوَزَ حَيْثُ أَمَرَهُ اللهُ، قَالَ لَهُ فَتَاهُ: ﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّى نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾ [الكهف: ٦٣]، فَكَانَ لِلْحُوتِ سَرَباً وَلَهُمَا عَجَباً قَالَ لَهُ مُوسَى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَٱرْتَدَّا عَلَىٰٓ ءَاثَارِهِمَا قَصَصًا﴾ [الكهف: ٦٤] رَجَعَا يَقُصَّانِ آثَارَهُمَا حَتَّى انْتَهَيَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِذَا رَجُلٌ مُسَجّىً[2] بِثَوْبٍ فَسَلَّمَ مُوسَى، فَرَدَّ عَلَيْهِ فَقَالَ: وَأَنَّى بِأَرْضِكَ السَّلَامُ؟ قَالَ: أَنَا مُوسَى. قَالَ: مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ أَتَيْتُكَ لِتُعَلِّمَنِي ﴿مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦]. قَالَ: يا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ من عِلْمِ اللهِ عَلَّمَنِيهِ اللهُ لا تَعْلَمُهُ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ من عِلْمِ اللهِ عَلَّمَكَهُ اللهُ لا أَعْلَمُهُ. قَالَ: هَلْ أَتَّبِعُكَ؟ ﴿قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا ﴿٦٧﴾ وَكَيْفَ تَصْبِرُ عَلَىٰ مَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ خُبْرًا ﴿٦٨﴾﴾ [الكهف: ٦٧ ـ ٦٨]

---

(١) الطاق والطائق ما عطف وجعل كالقوس من الأبنية. «المعجم الوسيط» (٢/ ٥٧).

(٢) مسجى: أي مغطى.

إِلَى قَوْلِهِ: ﴿أَمْرًا﴾ [الكهف: ٦٩]. فَانْطَلَقَا يَمْشِيَانِ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ فَمَرَّتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ كَلَّمُوهُمْ أَنْ يَحْمِلُوهُمْ فَعَرَفُوا الْخَضِرَ فَحَمَلُوهُ بِغَيْرِ نَوْلٍ[1]، فَلَمَّا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ جَاءَ عُصْفُورٌ فَوَقَعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ فَنَقَرَ فِي الْبَحْرِ نَقْرَةً أو نَقْرَتَيْنِ قَالَ لَهُ الْخَضِرُ: يا مُوسَى ما نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ من عِلْمِ اللهِ إلا مِثْلَ ما نَقَصَ هَذَا الْعُصْفُورُ بِمِنْقَارِهِ من الْبَحْرِ، إِذْ أَخَذَ الْفَأْسَ فَنَزَعَ لَوْحاً قَالَ: فلم يَفْجَأْ مُوسَى إلا وَقَدْ قَلَعَ لَوْحاً بِالْقَدُّومِ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: ما صَنَعْتَ؟! قَوْمٌ حَمَلُونَا بِغَيْرِ نَوْلٍ عَمَدْتَ إِلَى سَفِينَتِهِمْ فَخَرَقْتَهَا ﴿لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴿٧١﴾ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٢﴾ قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا ﴿٧٣﴾﴾ [الكهف: ٧١ ـ ٧٣]. فَكَانَتِ الأولَى من مُوسَى نِسْيَاناً. فَلَمَّا خَرَجَا من الْبَحْرِ مَرُّوا بِغُلَامٍ يَلْعَبُ مَعَ الصِّبْيَانِ فَأَخَذَ الْخَضِرُ بِرَأْسِهِ فَقَلَعَهُ بِيَدِهِ هَكَذَا، وَأَوْمَأَ سُفْيَانُ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهِ كَأَنَّهُ يَقْطِفُ شَيْئاً، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا ﴿٧٤﴾ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿٧٥﴾ قَالَ إِن سَأَلْتُكَ عَن شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴿٧٦﴾ فَانطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ

---

(١) النول: الأجر؛ أي: حملوهما بغير أجر ولا جعل. انظر: «النهاية في غريب الحديث» (نول).

أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا فَأَبَوۡاْ أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارٗا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٤ ـ ٧٧] مَائِلاً ـ أَوْمَأَ بِيَدِهِ هَكَذَا وَأَشَارَ سُفْيَانُ كَأَنَّهُ يَمْسَحُ شَيْئاً إِلَى فَوْقُ فلم أَسْمَعْ سُفْيَانَ يَذْكُرُ مَائِلاً إلا مَرَّةً ـ، قَالَ: قَوْمٌ أَتَيْنَاهُمْ فلم يُطْعِمُونَا ولم يُضَيِّفُونَا عَمَدْتَ إِلَى حَائِطِهِمْ؟! ﴿لَوۡ شِئۡتَ لَتَّخَذۡتَ عَلَيۡهِ أَجۡرٗا ٧٧ قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيۡنِي وَبَيۡنِكَۚ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأۡوِيلِ مَا لَمۡ تَسۡتَطِع عَّلَيۡهِ صَبۡرًا ٧٨﴾ [الكهف: ٧٧ ـ ٧٨]. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«وَدِدْنَا أَنَّ مُوسَى كَانَ صَبَرَ فَقَصَّ اللهُ عَلَيْنَا مِنْ خَبَرِهِمَا»**، قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«يَرْحَمُ اللهُ مُوسَى لو كَانَ صَبَرَ لَقُصَّ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا»**.

وَقَرَأَ ابن عَبَّاسٍ: «أَمَامَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالِحَةٍ غَصْباً»، «وَأَمَّا الْغُلامُ فَكَانَ كَافِراً وَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ»[1].

فهذا سيدنا موسى عليه السلام وهو من هو، نبي وقته، ومن أولي العزم من الرسل، وكليم الله، يتلقى علمه بوحي عن الباري جل وعلا، ما إن سمع بوجود من هو أعلم منه حتى شد العزم ويمم الرحلة إليه غير مبال بالنصب ووعثاء السفر... فغيره ممن علمه عن كسب وتحصيل أولى بالرحلة وإليها أحوج.

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب «التفسير في تفسير سورة الكهف» الحديث (٤٧٢٦)، ومسلم في كتاب «الفضائل» الحديث (٦١١٣).

الصحابة ﷺ روّاد الرحلة في طلب الحديث:

لقد ضرب الصحابة ﷺ أروع الأمثلة في الرحلة في طلب الحديث في حياة النبي وبعد وفاته، فكانوا النموذج الرائد لمن جاء بعدهم، فمنهم من كانت تبلغه المسألة عن النبي ﷺ فلا يرضى حتى يشد رحله ويأتي إليه قاطعاً الفيافي والمفاوز فيسأله بنفسه ويستوثق لدينه، ومنهم من سمع النبي ﷺ بنفسه لكنه بعد وفاته ﷺ خشي على حفظه من النسيان فيركب إلى البلاد البعيدة ليذاكر الصحابي الذي كان سمعه معه، فيستوثق لحفظه.

والأمثلة على ذلك كثيرة، وسنكتفي بذكر نماذج منها وليس على سبيل الحصر والاستقصاء.

فقد عقد البخاري باباً في «صحيحه» أسماه (باب الرحلة في المسألة النازلة، وتعليم أهله)، وساق فيه بسنده حديث عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ: «أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةً لأبِي إِهَابِ بْنِ عَزِيزٍ فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ وَالَّتِي تَزَوَّجَ. فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ: ما أَعْلَمُ أَنَّكِ أَرْضَعْتِنِي ولا أَخْبَرْتِنِي. فَرَكِبَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟!»** فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ وَنَكَحَتْ زَوْجاً غَيْرَهُ»[1].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب «العلم» الحديث (٨٨).

وأخرج مسلم في «صحيحه»، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: نُهِينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ من أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ فَيَسْأَلَهُ وَنَحْنُ نَسْمَعُ، فَجَاءَ رَجُلٌ من أَهْلِ الْبَادِيَةِ فَقَالَ: يا مُحَمَّدُ أَتَانَا رَسُولُكَ فَزَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللهَ أَرْسَلَكَ. قَالَ: **صَدَقَ**. قَالَ: فمن خَلَقَ السَّمَاءَ؟ قَالَ: **اللهُ**. قَالَ: فمن خَلَقَ الأَرْضَ؟ قَالَ: **اللهُ**. قَالَ: فمن نَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ وَجَعَلَ فِيهَا ما جَعَلَ؟ قَالَ: **اللهُ**. قَالَ: فَبِالَّذِي خَلَقَ السَّمَاءَ وَخَلَقَ الأَرْضَ وَنَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ، آللهُ أَرْسَلَكَ؟ قَالَ: **نَعَمْ**. قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِنَا وَلَيْلَتِنَا؟ قَالَ: **صَدَقَ**. قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: **نَعَمْ**. قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا زَكَاةً فِي أَمْوَالِنَا؟ قَالَ: **صَدَقَ**. قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: **نَعَمْ**. قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي سَنَتِنَا؟ قَالَ: **صَدَقَ**. قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، آللهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: **نَعَمْ**. قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حَجَّ الْبَيْتِ من اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً؟ قَالَ: **صَدَقَ**. قَالَ: ثُمَّ وَلَّى. قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لا أَزِيدُ عَلَيْهِنَّ ولا أَنْقُصُ مِنْهُنَّ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **«لَئِنْ صَدَقَ لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ»**(١).

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب «الإيمان» الحديث (١٠٢).

وأبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه رحل من المدينة المنورة إلى مصر في طلب حديث واحد.

عن عطاء بن أبي رباح قال: خرج أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ، ولم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيره وغير عقبة.

فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري ـ وهو أمير مصر ـ فأخبره فعجل فخرج إليه فعانقه ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغيره فابعث من يدلني على منزله. قال: فبعث معه من يدله على منزل عقبة، فأخبره عقبة، فعجل إليه فعانقه فقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغيرك في ستر المؤمن. قال عقبة: نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من ستر مؤمناً في الدنيا على خزية ستره الله يوم القيامة**» فقال أبو أيوب: صدقت. ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته فركبها راجعاً إلى المدينة، فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر[(١)].

وأخرج ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله»

---

(١) أخرجه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (٧ ـ ٨).

بسنده إلى جابر بن عبد الله ﵄ قال: بلغني حديث عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ، فابتعت بعيراً فشددت عليه رحلي ثم سرت إليه شهراً حتى قدمت الشام، فإذا عبد الله بن أنيس الأنصاري فأتيت منزله وأرسلت إليه أن جابراً على الباب، فرجع إليَّ الرسول فقال: جابر بن عبد الله؟ فقلت: نعم. فخرج إلي فاعتنقته واعتنقني، قال: قلت: حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ في المظالم لم أسمعه أنا منه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يحشر الله تبارك وتعالى العباد** أو قال: **الناس** ـ شك همام ـ وأومأ بيده إلى الشام **حفاة عراة غرلاً بهماً**». قال: قلنا ما بهماً؟ قال: «**ليس معهم شيء فيناديهم بصوت يسمعه من بعد ويسمعه من قرب: أنا الملك الديان، لا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة حتى اللطمة. ولا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار وأحد من أهل الجنة يطلبه بمظلمة حتى اللطمة**». قال: قلنا: كيف وإنما نأتي الله ﷻ حفاة عراة غرلاً؟ قال: «**بالحسنات والسيئات**»[1].

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ١١١ ـ ١١٢)، والخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» (ص١١٠ ـ ١١٨)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤٧٥)، وهو في «مسند أحمد» من زيادة القطيعي (٣/ ٤٩٥).

قال أبو عبد الله الحاكم: «وجابر بن عبد الله على كثرة حديثه وملازمته رسول الله ﷺ رحل إلى من هو مثله أو دونه مسافة بعيدة في طلب حديث واحد»[1].

اهتمام التابعين بالرحلة في طلب الحديث:

هذا وقد اقتفى التابعون فمن بعدهم سُنَّة الصحابة رضي الله عنهم في الرحلة في طلب الحديث، وازدادت تنامياً واتساعاً حتى غدت فيما بعد مناط الثقة بالعالم، فقالوا: من لم يرحل فلا ثقة بعلمه.

عن سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى قال: «إني كنت لأسافر مسيرة الأيام والليالي في الحديث الواحد»[2]. وساق الخطيب البغدادي في كتابه «الكفاية في علم الرواية» عن التابعي الجليل (أبي العالية) رفيع بن مهران الرياحي رحمه الله تعالى قال: «كنا نسمع الرواية عن أصحاب رسول الله ﷺ ونحن بالبصرة فما نرضى حتى نركب إلى المدينة فنسمعها من أفواههم»[3].

اتساع نطاق الرحلة:

واتسع نطاق الرحلة فيما بعد ليشمل المدن والقرى في جميع أصقاع البلاد الإسلامية.

---

(١) «معرفة علوم الحديث» (ص٨).
(٢) «معرفة علوم الحديث» (ص٨).
(٣) «الكفاية» (ص٤٠٣).

يقول ابن الجوزي رحمه الله تعالى: «طاف الإمام أحمد رحمه الله تعالى الدنيا مرتين حتى جمع المسند»[1].

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى: «في ترجمة الحافظ ابن المقرئ أبو بكر إبراهيم بن علي الأصبهاني المتوفى (٣٨١هـ): «سمع ما لا يحصى كثرة، قال أبو الطاهر أحمد بن محمود: سمعت ابن المقرئ يقول: طفت الشرق والغرب أربع مرات»[2]. في شهر رمضان، ورجعت سنة إحدى وعشرين ومئتين..»[3].

وكانت الرحلة تستغرق من عمر صاحبها سنين طوالاً قد تصل إلى عشرات السنين.

يقول الدكتور محمد فؤاد سزكين في كتابه «تاريخ التراث العربي»، في ترجمة بقي بن مخلد: «وقام بقي بن مخلد القرطبي برحلتين إلى مصر، والشام، والحجاز، وبغداد طلباً للعلم، امتدت الرحلة الأولى أربعة عشر عاماً، والثانية عشرين عاماً»[4].

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة الحافظ

---

(١) «صيد الخاطر» (١٠٧٥).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (١/ ٩٧٤).

(٣) «تقدمة الجرح والتعديل» (ص٣٥٩ ـ ٣٦٠).

(٤) «تاريخ التراث العربي» (١/ ٢٣٨).

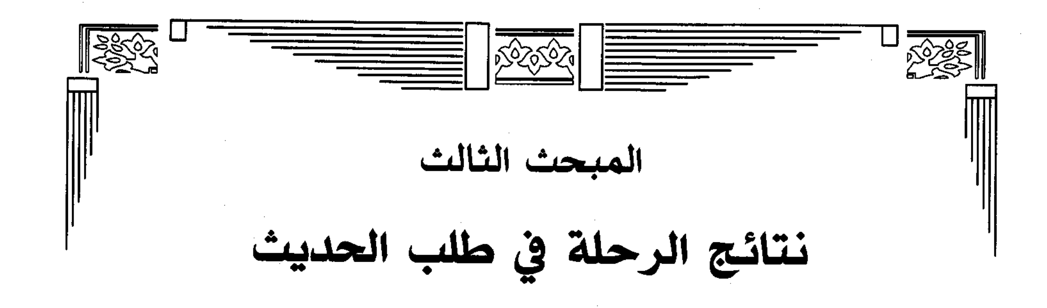
أبي عبد الله بن منده (محمد بن إسحاق): قال: «وأول ارتحاله كان قبل سنة (٣٣٠هـ) إلى نيسابور، قال الحاكم: التقينا ببخارى سنة (٣٦١هـ) وقد زاد زيادة ظاهرة ثم جاءنا إلى نيسابور سنة خمس وسبعين ذاهباً إلى وطنه ـ فرحل وعمره عشرون سنة، ورجع وعمره خمس وستون سنة، وكانت رحلته ٤٥ سنة ثم عاد إلى وطنه شيخاً فتزوج ـ وهو ابن ٦٥ سنة ورزق الأولاد وحدث بالكثير»[(١)].

وذكر الخطيب البغدادي في كتاب «الرحلة في طلب الحديث» في ترجمة يعقوب بن سفيان المحدث الحافظ فقال: «قال أبو عبد الرحمٰن النهاوندي: سمعت يعقوب بن سفيان يقول: كتبت عن ألف شيخ وكسر كلهم ثقاة، وقال يعقوب أيضاً: قمت في الرحلة ثلاثين سنة. مات سنة سبع وسبعين ومئتين»[(٢)].

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٣٢).

(٢) «الرحلة في طلب الحديث» (ص٢٠٦).



المبحث الثالث

نتائج الرحلة في طلب الحديث

١ ـ علو الإسناد وقدم السماع:

وهو: قلة الوسائط في السند، أو قدم سماع الراوي، أو وفاته[1].

قال الخطيب: المقصود بالرحلة في الحديث أمران:

أحدهما: تحصيل علو الإسناد، وقدم السماع.

والثاني: لقاء الحفاظ والمذاكرة لهم والاستفادة عنهم[2].

ويرى علماء الحديث أن علو الإسناد سُنَّة، وقربة إلى الله تعالى، فحرصوا عليه وجهدوا في تحصيله. قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «طلب العلو سُنَّة عمن سلف»[3].

بل قال الحاكم: «إنه سُنَّة صحيحة، متمسكاً في ذلك

---

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (ص٧١٣).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٢/ ٢٢٣).

(٣) «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٧).

بحديث أنس رضي الله عنه في مجيء ضمام بن ثعلبة إلى النبي ﷺ يسمع منه مشافهة ما سلف سماعه له من رسوله إليهم[1] إذ لو كان العلو غير مستحب لأنكر عليه ﷺ سؤاله له عما أخبره به رسوله عنه وتَرْكَ اقتصاره على خبره له»[2].

وقال محمد بن أسلم الطوسي: «قرب الإسناد قرب، أو قال: قربة إلى الله عز وجل، فإن القرب من الرسول ﷺ بلا شك قرب إلى الله تعالى»[3].

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «طلب الإسناد العالي سُنَّة عمن سلف؛ لأن أصحاب عبد الله كانوا يرحلون من الكوفة إلى المدينة فيتعلمون من عمر ويسمعون منه»[4].

---

(١) حديث ضمام هذا أخرجه مسلم في «صحيحه» عن أنس بن مالك قال: ثم نهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع فجاء رجل من أهل البادية فقال: يا محمد أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك قال. . . إلخ، وقد سبق إيراده كاملاً وتخريجه في بداية هذا المبحث عند الحديث عن رحلة الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) انظر: «معرفة علوم الحديث» للحاكم (ص٩).

(٣) «شرح الألفية» للعراقي (٣٠٩)، و«فتح المغيث» للسخاوي (٣/٨ ـ ٩).

(٤) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (١/ ١٢٣).

قال السخاوي: وهذا كله شاهد لتفضيل العلو، وهو المشهور بل لم يحك الحاكم خلافه[1].

بل كان علو الإسناد أمنية كبار العلماء، فقد قيل ليحيى بن معين: ماذا تشتهي؟ فقال: «إسناد عالي وبيت خالي»[2].

قيمة علو الإسناد في توثيق النصوص:

من الواضح في دراسة علم الإسناد أنه كلما قلَّت الوسائط وقصر السند كان احتمال الخطأ والخلل أقل، وكلما كثر رجال الإسناد تطرق احتمال الوهم والخلل، والمقصود من السند هو التوصل إلى صحة الحديث فهو مع الإسناد العالي أقرب إليه من الإسناد النازل.

قال ابن الصلاح رحمه الله تعالى: «العلو يبعد الإسناد من الخلل؛ لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، ففي قلَّتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل، قال: وهذا جلي واضح»[3].

ونحوه قول ابن دقيق العيد: «لا أعلم وجهاً جيداً لترجيح العلو إلا أنه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ، فإن

---

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٣/ ٩).

(٢) «مقدمة ابن الصلاح» (ص٢٥٦).

(٣) «علوم الحديث».

الطالبين يتفاوتون في الإتقان والغالب عدم الإتقان في أبناء الزمان، فإذا كثرت الوسائط ووقع في كل واسطة تساهل، كثر الخطأ والزلل، وإذا قلَّت الوسائط قلَّ»[1].

هذا هو الغالب من حال الأسانيد، ولكن قد يعرض للإسناد النازل ما يجعله أولى من الإسناد العالي، كأن ينضم إلى النزول الإتقان، أو يكون مسلسلاً بالحفاظ، أو الفقهاء وكان العلو بضده، فلا شك أنه عندئذ يقدم الإسناد النازل.

قال ابن معين: «النزول عن ثبت خير من علو غير ذي ثبت»[2].

وذكر لعبيد الله بن عمرو قرب الإسناد فقال: «حديث بعيد الإسناد صحيح خير من حديث قريب الإسناد سقيم أو قال ضعيف»[3].

٢ ـ تمحيص المحفوظ من الحديث، واكتشاف أوجه الروايات، وما فيها من زيادة أو نقص:

وبهذا يظهر ما إذا كان الحديث مقبولاً، أو فيه شذوذ أو علة أو اضطراب، أو زيادة لها أثر في إيضاح معنى،

---

(١) «الاقتراح» لابن دقيق العيد (ص١٠١).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ١٢٤).

(٣) «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ٢٤).

أو إثبات حكم أو ترجيح رواية، ونحو ذلك. وينظر تفصيل هذا في كتب مصطلح الحديث.

٣ ـ الوقوف على سيرة الرواة في بلدانهم، ومعرفة أحوالهم وقوتهم وضعفهم:

وهذا له أثره في نقد الرواة، فمن يعايشهم ويتَّلمذ عليهم أقدر على معرفة أحوالهم، وقوله فيهم مقدم على غيره ممن لم يرحل إليهم ولم يخالطهم.

قال السخاوي في أوجه تقديم «صحيح البخاري» على «صحيح مسلم»: «والذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه أكثرهم من شيوخه الذين لقيهم وخبرهم، وخبر حديثهم بخلاف مسلم، فأكثر من ينفرد به ممن تكلم فيه من المتقدمين، ولا شك أن المرء أعرف بحديث شيوخه من حديث غيرهم ممن تقدم»[(١)].

وقال ورَّاق البخاري محمد بن أبي حاتم: قال البخاري: «كنت في مجلس الفريابي فقال: حدثنا سفيان عن أبي عروة، عن أبي الخطاب، عن أبي حمزة. فلم يعرف أحد في المجلس من فوق سفيان، فقلت لهم: أبو عروة هو معمر بن راشد، وأبو الخطاب هو قتادة بن دعامة، وأبو حمزة

---

(١) «فتح المغيث» (١/ ٤٣ ـ ٤٤).

هو أنس بن مالك. قال (أي: البخاري): وكان الثوري ـ أي: سفيان شيخ الفريابي ـ فعولاً لذلك، يكني المشهورين؛ أي: فكان من أمانة الفريابي أن حدث بمثل ما سمع من شيخه سفيان الثوري، ففهمها البخاري؛ لأنه كان يعيش مع الرواة فيعرف عنهم كل شيء، وأيسر ذلك كناهم»[١].

٤ ـ تثقيف العقول، وتنقيح العلوم بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال:

فقد اجتمع لبعضهم من كثرة الارتحال والتطواف في البلدان أن جاوز عدد شيوخه الألف والألفين.

قال الحافظ العراقي في «شرح الألفية»: «وقد وصف بالإكثار من الشيوخ سفيان الثوري، وأبو داود الطيالسي، ويونس بن محمد المؤدب، ومحمد بن يونس الكديمي، وأبو عبد الله بن منده، والقاسم بن داود البغدادي، روينا عنه قال: كتبت عن ستة آلاف شيخ»[٢].

وقال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة الحافظ أبي عبد الله بن منده (محمد بن إسحاق): «ولد

---

(١) انظر مقدمة كتاب: «فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد» لفضل الله الجيلاني (١/٧) نقلاً عن محب الدين الخطيب.

(٢) «شرح الألفية» (ص٣٠٠).

أبو عبد الله سنة ٣١٠هـ، وتوفي سنة ٣٩٥هـ رحمه الله وعدة شيوخه الذين سمع منهم وأخذ عنهم ألف وسبع مئة شيخ، وكتب بيده عدة أحمال»[١].

وجاء في «تذكرة الحفاظ» في ترجمة الإمام المقرئ المؤرخ ابن النجار البغدادي (محمد بن محمود): «قال ابن الساعي ـ تلميذه ـ: كانت رحلة ابن النجار سبعاً وعشرين سنة، واشتملت مشيخته على ثلاثة آلاف شيخ»[٢].

وفي كثرة الشيوخ ما فيه من جزيل الفوائد، وعظيم الانتفاع بتنوع المواهب والاستعدادات.

وقد أشار إلى ذلك ابن خلدون حيث قال: «إن الرحلة في طلب العلوم ولقاء المَشْيَخَة مزيد كمال في التعليم، والسبب في ذلك أن البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما يتحلون به من المذاهب والفضائل، تارة علماً وتعليماً ولقاء، وتارة محاكاة وتلقيناً بالمباشرة. إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين، أشد استحكاماً وأقوى رسوخاً، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها»، انتهى[٣].

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٠٣٢).

(٢) «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٤٢٨).

(٣) «مقدمة ابن خلدون» (١/ ٥٤١) الفصل الثالث والثلاثون.

٥ ـ تعدد الطرق والأسانيد:

فالحديث الواحد أصبح يقع للراوي ـ بسبب الرحلة في طلب الحديث ـ من عدة طرق:

بعد أن كان يرويه من طريق واحد، أو عن عدد من الصحابة بعد أن كان يروي عن الصحابي الذي نزل هذا البلد أو ذاك ويظن أنه لم يروه غيره.

أثر تعدد الطرق والأسانيد في تقوية الأحاديث:

إن تعدد الطرق والأسانيد له أثر هام في تقوية الأحاديث:

ـ فقد يصبح الحديث متواتراً، فيكون مقطوعاً بثبوته.

ـ وقد يصبح الحديث صحيحاً لغيره، أو حسناً لغيره لوجود طرق أخرى تقوى بها.

لكن كل ذلك ضمن قواعد وضعها علماء الحديث ويرجع فيها إلى كتب مصطلح الحديث لمعرفة تفاصيلها.

٦ ـ شيوع الحديث الواحد في الأقطار المختلفة:

فبعد أن كان الحديث محصوراً في بلد معين أو جهة محددة أصبح بفضل الرحلة يعرف في بلدان كثيرة.

ولو ضربنا مثالاً لذلك ما جاء في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة الإمام أبي الوقت السجزي، قال الذهبي رحمه الله:

«الشيخ الإمام الزاهد الخير الصوفي شيخ الإسلام، مسند الآفاق، أبو الوقت عبد الأول ابن الشيخ المحدث المعمر أبو عبد الله عيسى بن شعيب بن إبراهيم السجزي، ثم الهروي الماليني ولد في سنة (٤٥٨هـ)، حدث بخراسان، وأصبهان، وكرمان، وهمدان، وبغداد، وتكاثر عليه الطلبة، واشتهر حديثه وبعد صيته وانتهى إليه علو الإسناد».

قال زكي الدين البرزالي: «طاف أبو الوقت العراق، وخوزستان، وحدث بهراة، ومالين وبوشنج، وكرمان، ويزد، وأصبهان، والكرج، وفارس، وهمدان، وقعد بين يديه الحفاظ والوزراء، وكان عنده كتب وأجزاء ـ كانت معه أصوله فحدث منها ـ سمع عليه من لا يحصى ولا يحصر»، انتهى[1].

فهذا الإمام قد نشر الحديث في هذه البلاد التي طاف بها، وأمثاله من المحدثين كثير.

ولا ننسى أن الرحلة كما كانت من أجل جمع الأحاديث وتتبع الأسانيد فإنها كانت أيضاً من أجل سماع كتب على مؤلفيها، أو على من سمعها منهم.

ومثال ذلك ما تقدم في مجالس السماع، فقد توافد

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٣٠٣ ـ ٣٠٩) باختصار في بعض المواضع.

ثلاثة وتسعون محدثاً على دار الحديث في دمشق لسماع كتاب «السنن الكبرى» للبيهقي على الحافظ ابن الصلاح رحمه الله تعالى.

يقول الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى في تعليقه على هذا السماع(١): «يلحظ الناظر في هذا السماع الجامع لهؤلاء الأفاضل الأعلام المحدثين: أنه اجتمع فيه علماء ومحدثون من مختلف جنبات أرض الإسلام، المشرقي والمغربي والجنوبي والشمالي، فإذا لاحظنا الأسماء المنسوبة فيه إلى البلدان والأماكن، رأينا ـ بالنظر إلى ظاهر النسبة المذكورة ـ العالم الإشبيلي، والموصلي، والكرخي، والحموي، والمقدسي، والطوسي، واليمني، والبخاري، والمصري، والميورقي: المغربي، والصقلي، والتفليسي: الروسي.

ورأينا الهَمَذاني، والبَعْلبكي، والعَسْقلاني، والبغدادي، والمُخَرِّمي، والجِيلي، والتونسي، والقزويني، والمَرَاغي، واللبْلي: المغربي، والأصفهاني، والآباري، والدمشقي، والإرْبلي، والفُراوي، والتكريتي، والآمِدي، والبوني، والقَرْقسي، والسَّمَرقندي، و...، و...، و...، وغيرهم»، انتهى.

---

(١) انظر: «صفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث» (ص١٤٤).

ثم عاد أولئك العلماء إلى بلدانهم ليكونوا شيوخاً يُتلقى عنهم هذا الكتاب بعد أن وثقوا سماعهم له من أشهر المحدثين في زمانهم، وهكذا دواليك.

ولا شك أن هذا له أثر كبير في إثراء الحياة العلمية، وتقديم المادة الأساسية الموثقة للعلماء والفقهاء لاستنباط الأحكام، واستخلاص القواعد، وبناء الفكر على قواعد صحية ومتينة مستمدة من هدي النبي ﷺ.



الباب الرابع

عناية المحدثين بمضمون الحديث وأهمية ذلك في توثيق النصوص

وفيه فصلان:

- الفصل الأول: الجهود التي بذلها المحدثون للحفاظ على النصوص من التصحيف والتحريف، أو من دخول ما ليس منها فيها.
- الفصل الثاني: الإخلاص في التأليف، والصبر على التهذيب والتنقيح، وعرض المؤلفات على أهل الحفظ والإتقان.

تمهيد

هذا باب واسع وسأقتصر فيه على أهم النقاط لتجليته، وإبرازه.

فدور المحدثين لم يقتصر على مجرد جمع الأخبار ورواياتها، وإنما عنوا بدراستها ونقدها، وهذا واضح في تقسيمهم علم الحديث إلى: علم الرواية، وعلم الدراية، وعرفوا المحدث بقولهم: «هو المشتغل بعلم الحديث رواية ودراية».

ولم يقتصر جهدهم على دراسة الأسانيد ونقدها فحسب كما يدعي بعض المشككين[(١)]، وإنما شمل ذلك المتن أيضاً.

وسأتحدث في هذا الباب عن فصلين:

الفصل الأول: عن الجهود التي بذلوها للحفاظ على النصوص من التصحيف والتحريف، أو من دخول ما ليس منها فيها.

والفصل الثاني: عن الإخلاص في التأليف، والصبر على التهذيب والتنقيح، وعرض المؤلفات على أهل الحفظ والإتقان.

---

(١) كما ادعى أحمد أمين وغيره من المستشرقين، وللدكتور الفاضل محمود الطحان رسالة لطيفة في الرد على أولئك بعنوان: «عناية المحدثين بمتن الحديث كعنايتهم بإسناده».

الفصل الأول

الجهود التي بذلها المحدثون للحفاظ على النصوص من التصحيف والتحريف، أو من دخول ما ليس منها فيها

تمهيد

١ ـ سبق أن أشرنا إلى أن المحدثين صنفوا كتباً الهدف منها صيانة الأسماء في الأسانيد من التصحيف(١)، فقد تكون الأسماء متشابهة في الرسم ولكنها مختلفة في الشكل، أو متفقة في الرسم مفترقة في الواقع... ونحو ذلك.

وهذا له أثر كبير في توثيق النصوص وسلامتها، فإن اشتباه الأسماء يوقع في اللبس، فقد يحكم على الحديث بالصحة بناء على أن هذا الراوي ثقة، وهو في واقع الأمر راو آخر قد يكون ضعيفاً، وقد يحكم له بالاتصال بناء على تقارب الوفيات، أو بالانقطاع بناء على تفاوتها ويكون الواقع خلاف ذلك.

٢ ـ كما صنفوا كتباً أخرى الهدف منها بيان ما لحق بالأحاديث فأدرج فيها ما ليس منها، وهو ما يعرف بـ«المدرج».

٣ ـ وصنفوا كتباً في «غريب الحديث» ضبطوا فيها

---

(١) تقدم ذلك في (المبحث الثالث: نشأة الإسناد) من الباب الثالث.

الألفاظ الغريبة الواردة في الأحاديث وبينوا معانيها، واتبعوا فيها طريقة أكثر دقة وتحديداً، فهم يوردون الكلمة في سياق جملتها الواردة فيها ثم يتبعونها ببيان معناها، ولا شك أن هذا أقرب إلى ضبط المعنى وتنزيله على ما يناسبه في النص.

فمثلاً كلمة (سخيمة) وردت في عدة أحاديث، واختلف معناها بحسب سياقها في تلك الأحاديث، فنجد ابن الأثير رحمه الله تعالى عندما يوردها في كتابه «النهاية في غريب الحديث والأثر» في مادة (سخم) يقول: «فيه اللَّهُمَّ اسلل سخيمة قلبي»[1]. السخيمة: الحقد في النفس، وفي حديث آخر: «اللَّهُمَّ إنا نعوذ بك من السخيمة»، ومنه حديث الأحنف: «تهادوا تذهب الإحن والسخائم»[2]؛ أي: الحقد، وهي جمع سخيمة. وفيه: «من سل سخيمته على طريق المسلمين فعليه لعنة الله»[3]؛ يعني: الغائط والنجو، انتهى كلام ابن الأثير[4].

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٢/ ٨٣) الحديث رقم (١٥١٠)، والترمذي في «سننه» (٥/ ٥٥٤) الحديث رقم (٣٥٥١).

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» بلفظ: «تهادوا فإن الهدية تسل السخيمة وتورث المودة» عن أنس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٢٩٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٩٨).

(٤) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢/ ٣٥١).

ومع كل هذه الاحتياطات فقد وقع في بعض النصوص التصحيف والغلط في الأسانيد والمتون، فجاء النقد الذاتي من المحدثين أنفسهم؛ فانبرى لذلك الجهابذة فألفوا كتباً كثيرة في بيان ما تصحف على الرواة أو غلطوا فيه، ومن أهم هذه الكتب: «التصحيف» للدارقطني، و«إصلاح خطأ المحدثين» للخطابي، و«تصحيفات المحدثين» لأبي أحمد العسكري، وغيرها.



الفصل الثاني

الإخلاص في التأليف، والصبر على التهذيب والتنقيح، وعرض المؤلفات على أهل الحفظ والإتقان

وفيه: تمهيد وثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الإخلاص وصدق النية.
- المبحث الثاني: التأني في التأليف والصبر على التهذيب والتنقيح.
- المبحث الثالث: عرض مؤلفاتهم على أهل الخبرة والإتقان في زمانهم.

تمهيد

إن من يرجع إلى سير العلماء المتقدمين عامة، والمُحَدِّثين خاصة يرى فيهم صبراً عجباً، وجلداً منقطع النظير في العكوف على التأليف، وعدم السآمة من إعادة النظر والتنقيح والتهذيب، فيواصلون الليل والنهار، ويمكثون السنين الطوال، على قلة ذات اليد وشح في أدوات الكتابة.

كل ذلك يبتغون فيه فضلاً من الله ورضواناً، ولا ينتظرون من أحد جزاء ولا شكوراً، واضعين نصب أعينهم الوصول إلى الحق متجردين عن هوى النفس وأطماع الدنيا، فأثمر ذلك إتقاناً في التأليف وقبولاً عند الناس، وسوف ترى في فقرات هذا الفصل نماذج صدق لذلك إن شاء الله.



المبحث الأول

الإخلاص وصدق النية

كانت منزلة المحدثين في تلك الحقبة الزمنية المباركة عالية الشأن، فكان يقصدهم الناس من شتى النواحي والآفاق، ويحضر مجالسهم الأشراف والوزراء، ويشتهي أن يجلس مجالسهم ويقوم مقامهم الخلفاء والأمراء.

قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة الإمام أبي الوقت السجزي: «قال زكي الدين البرزالي: وقعد بين يديه ـ أي: أبو الوقت السجزي ـ الحفاظ والوزراء، وسمع منه من لا يحصى ولا يحصر»[1].

و«قيل للمنصور[2]: هل بقي من لذَّات الدنيا شيء لم تنله؟ قال: بقيت خصلة: أن أقعد في مصطبة، وحولي أصحاب الحديث يقول المستملي: من ذكرت رحمك الله؟،

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٣٠٧) باختصار يسير.

(٢) هو: الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور عبد الله بن محمد، المتوفى سنة (١٥٨هـ) وكان ملك دنيا الإسلام في عصره.

قال: فغدا ـ أي: بكر ـ عليه الندماء وأبناء الوزراء بالمحابر والدفاتر، فقال لهم: لستم بهم ـ أي: لستم بأصحاب الحديث الذين أعنيهم ـ إنما هم الدنِسة ثيابهم، المشققة أرجلهم، الطويلة شعورهم، برد الآفاق ـ أي: جوّاب البلدان ـ ونقلة الحديث»[1].

من أجل ذلك خافوا أن يدخلهم العجب، أو تنصرف نياتهم إلى شهوة التقدم وتصدر المجالس، فتواصوا بإخلاص النية في طلب الحديث وتناصحوا في ذلك، ووقر في صدورهم قوله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى**»[2].

قال الخطيب: «وليتق المفاخرة والمباهاة به، أن يكون قصده في طلب الحديث نيل الرئاسة واتخاذ الأتباع وعقد المجالس؛ فإن الآفة الداخلة على العلماء أكثرها من هذا الوجه. وساق بإسناده إلى جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تطلبوا العلم لتباهوا به العلماء وتماروا به السفهاء، وتخيروا به المجالس، فمن فعل ذلك فالنار النار**»[3]».

---

(١) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٣٢/ ٣٣٠)، و«أدب الإملاء والاستملاء» (١/ ١٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب «بدء الوحي» الحديث رقم (١).

(٣) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١/ ٨٥ ـ ٨٦).

وقد ترجموا ذلك واقعاً عملياً وسلوكاً صادقاً، فكان الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذا أراد أن يضع حديثاً ـ بعد أن ينتخبه ـ اغتسل وصلى ركعتين، رجاء أن يكون موفقاً في اختياره، ويكون عمله مباركاً خالصاً.

عن الفربري رحمه الله تعالى قال: قال لي البخاري رحمه الله تعالى: «ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين»[١].

وعن أبي عبد الله محمد بن علي قال: سمعت البخاري رحمه الله تعالى يقول: «أقمت بالبصرة خمس سنين مع كتبي أصنف وأحج في كل سنة وأرجع من مكة إلى البصرة، قال ـ أي: البخاري ـ: وأنا أرجو أن يبارك الله تعالى للمسلمين في هذه المصنفات»[٢].

وقد أجاب الله رجاءه، فبارك في مصنفاته وفي مقدمتها كتابه «الجامع الصحيح»، فقد تلقته الأمة بالقبول، واعتبروه أصح كتب الحديث. قال الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان: البخاري، ومسلم وتلقتهما الأمة بالقبول،

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ٩).

(٢) «تهذيب الأسماء واللغات» القسم الأول (١/ ٩٢)، و«هدي الساري» (ص٤٨٨).

وكتاب البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة[1].

وقال ابن الجزري في معرض حديثه عن جهد الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في كتابه «جامع المسانيد والسنن»: «وجهد نفسه كثيراً وتعب فيه تعباً عظيماً فجاء لا نظير له في العالم، وأكمله إلا بعض مسند أبي هريرة رضي الله عنه، فإنه مات قبل أن يكمله؛ لأنه عوجل بكف بصره، وقال لي رحمه الله تعالى: لا زلت أكتب فيه في الليل والسراج ينونص[2] حتى ذهب بصري معه، ولعل الله أن يقيض له من يكمله»[3].

تفانيهم في بذل العلم وموقفهم ممن يأخذ عوضاً على التحديث:

وجد من بعض المحدثين من كان يأخذ عوضاً على التحديث، ولا نقصد بذلك القصّاص والوضّاعين الذين اشتهروا بوضع الحديث من أجل التكسب والارتزاق، فهؤلاء ليسوا في عداد المحدثين، ولا يلتفت إليهم، وإنما نعني بعض المحدثين الذين أثر عنهم ذلك، وإن كانوا من الندرة

---

(١) «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» (١/ ١٢٨).
(٢) النوص: هو التردد والحركة الضعيفة. انظر: «تاج العروس» (نوص).
(٣) «الفتح الرباني» مع شرحه «بلوغ الأماني» لأحمد بن عبد الرحمٰن الساعاتي (١/ ٢٠).

بمكان إذا ما قورنوا بالجم الغفير ممن طلبوا علم الحديث لوجه الله، وطمعاً في بشارة النبي ﷺ، وبذلوه حسبة لله واستجابة لحض النبي ﷺ على تبليغ العلم، كما في قوله ﷺ: **«نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى يبلغه فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه»**[(١)]، وخوفاً من وعيده ﷺ لمن كتم العلم ولم يبذله لطالبيه بقوله: **«من كتم علماً ألجمه الله يوم القيامة بلجام من نار»**[(٢)].

من كان يأخذ أجرة على التحديث:

وممن اشتهر بأخذ الأجرة على التحديث يعقوب بن إبراهيم، فكان لا يحدث بحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: **«لا يبولَنَّ أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه»**[(٣)]. كان لا يحدث بهذا الحديث إلا بدينار[(٤)]. وساق

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب «العلم» الحديث (٣٦٦٠)، والترمذي كتاب «العلم» الحديث (٢٦٥٦)، وابن ماجه، باب من بلغ علماً الحديث (ص٢٣٠)، وأحمد (٤/ ٨٢) واللفظ لأبي داود.

(٢) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٨٢) وقال: إسناده صحيح على شرط الشيخين، وابن حبان (١/ ٢٩٧)، وأحمد (٢/ ٤٩٩).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب «الوضوء» الحديث (٢٣٦)، ومسلم، كتاب «الطهارة» الحديث (٢٨٢) واللفظ له.

(٤) النسائي، أبواب آداب الخلاء، الحديث (٥٦)، و«الكفاية» (ص١٥٦).

الخطيب البغدادي بإسناده إلى عبيد الله بن أبي زياد قال: كان مجاهد إذا أتاه الذين يتعلمون منه يقول لأحدهم: اذهب فاعمل لنا كذا ثم تعال أحدثك[1].

موقف المحدثين ممن أخذ أجرة:

كره المحدثون أخذ العوض على التحديث، واستقبحوا هذا الفعل، واعتبره بعضهم نوعاً من الرشوة التي حذَّر منها النبي ﷺ ولعن فاعلها[2]. ويروون في ذلك حديثاً عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: علَّمت ناساً من أهل الصفة الكتاب والقرآن فأهدى إلي رجل منهم قوساً فقلت: ليست بمال وأرمي عنها في سبيل الله عز وجل، لآتين رسول الله ﷺ فلأسألنَّه، فأتيته فقلت: يا رسول الله رجل أهدى إلي قوساً ممن كنت أعلِّمه الكتاب والقرآن وليست بمال وأرمي عنها في سبيل الله. قال: «**إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فاقبلها**»[3].

---

(١) «الكفاية» (ص١٥٥).

(٢) كما في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي» أخرجه أبو داود، كتاب «الإجارة» الحديث (٣٥٨٠)، والترمذي، كتاب الأحكام الحديث (١٣٣٧).

(٣) أخرجه أبو داود، كتاب «الإجارة» الحديث (٣٤١٦)، وابن ماجه، كتاب «التجارات» الحديث (٢١٥٧).

من أجل هذا كانوا يعدون الهدية رشوة، ويرفضون أن يُلقوا شيئاً من الحديث إلى من أهداهم حتى يأخذ هديته، ويعاهدهم أن لا يهديهم شيئاً، فعن سعيد بن عامر أن الحسن لما جلس يحدث أهدي له فرده، وقال: من جلس مثل هذا المجلس فليس له عند الله خلاق ـ أو قال: فليس له خلاق ـ[1]. وعن محمد بن الحجاج قال: كان رجل يسمع من حماد بن سلمة، فركب بحر الصين، فقدم فأهدى إلى حماد، فقال له حماد: اختر، إن شئت قبلتُها ولم أحدثك أبداً، وإن شئت حدثتك ولم أقبل الهدية، فقال: لا تقبل الهدية وحدثني، فرد الهدية وحدثه[2].

ومنهم من رد رواية من أخذ الأجر على التحديث، فقد سئل إسحاق بن راهويه عن المحدث يحدث بالأجر؟ قال: «لا يكتب عنه»[3]. وكذا قال أبو حاتم الرازي[4]، وسئل الإمام أحمد بن حنبل أيكتب عمن يبيع الحديث؟ قال: لا ولا كرامة[5].

---

(١) «الكفاية» (ص١٥٣).

(٢) «الكفاية» (ص١٥٣).

(٣) «الكفاية» (ص١٥٤).

(٤) «الكفاية» (ص١٥٤).

(٥) «الكفاية» (ص١٥٤).

وهذه منقبة أخرى تضاف إلى صدق المحدثين وإخلاصهم في طلب الحديث وبذله، والسمو به عن مطامع الدنيا، ووقوفهم في وجه المتاجرين بالحديث، ونصحهم لطلبة العلم بالبعد عن أمثال هؤلاء، وعدم الكتابة عنهم، بل منهم من كان لا يحدث حتى تحضره النية. عن سفيان قال: قلت لحبيب بن أبي ثابت: حدِّثنا. فقال: حتى تَحْضُرَ النية[1]. وعن ليث قال: كنا نختلف إلى طاوس، فنسكت فيحدثنا، ونسأله فلا يحدثنا، فقلت له ذات يوم: يا أبا عبد الرحمٰن نسألك فلا تحدثنا، ونسكت عنك فتحدثنا!! قال: تسألوني فلا تحضرني فيه نيَّة، أفتأمروني أن أملي على كاتبي شيئاً بلا نيَّة[2].

---

(١) «المحدث الفاصل» (ص٥٨٤).

(٢) «المحدث الفاصل» (ص٥٨٤).



المبحث الثاني

التأني في التأليف والصبر على التهذيب والتنقيح

لم يكن هدفهم ـ كما أسلفنا ـ مآرب الدنيا، أو حب الظهور وتصدر المجالس، أو شهوة الشهرة والتميز؛ لذا لم يتعجلوا إبراز المؤلفات بل كان الواحد منهم يعكف السنوات الطوال يؤلف وينقح، وكثير منهم من كان يبدأ تأليف كتاب وتخترمه المنية قبل إتمامه.

فالإمام البخاري رحمه الله تعالى استمر في تأليف كتابه «الصحيح» ست عشرة سنة، عن عبد الرحمٰن بن رساين البخاري قال: «سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: «صنفت كتاب الصحاح لست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة بيني وبين الله تعالى»[1].

وقال أيضاً: «صنفت جميع كتبي ثلاث مرات»[2].

وكذا فعل تلميذه الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، قال أحمد بن

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ١٤)، و«تهذيب الكمال» للمزي (٢٤/ ٤٤٨)، و«الجامع» للخطيب (٢/ ١٨٥).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٠٣)، «هدي الساري» (ص٤٨٧).

سلمة ـ وهو رفيق الإمام مسلم في الرحلة ـ: كتبت مع مسلم في تأليف «صحيحه» خمس عشرة سنة، وهو اثنا عشر ألف حديث»[١]. وقد انتقاه من ثلاث مائة ألف حديث مسموعة[٢].

وقال أبو داود: أقمت بطرسوس عشرين سنة أكتب المسند، فكتبت أربعة آلاف حديث[٣]. ويريد بالمسند الأحاديث التي أسندها إلى رسول الله ﷺ.

وقال مالك في معرض حديثه لقوم جلسوا لأخذ «الموطأ» عنه: «كتاب ألفته في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوماً، قلَّ ما تتفقهون فيه»[٤].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلّام عن كتابه «غريب الحديث»: «إني جمعت كتابي هذا في أربعين سنة، وهو كان خلاصة عمري». وكتاب أبي عبيد هذا يقع في جزء واحد[٥].

وقد أنفق الإمام أبو القاسم ابن عساكر معظم عمره في

---

(١) «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٢٨٩).

(٢) «تاريخ بغداد» (١٣/ ١٠١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٦/ ٢٨٩).

(٣) «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي (١/ ٢/ ٢٤٢).

(٤) «ترتيب المدارك» (١/ ٦١).

(٥) «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/ ٦).

تأليف كتابه الحافل «تاريخ دمشق» الذي بلغ ثمانين مجلداً، قال القاضي بن خلكان: «صنف ـ أي: الحافظ ابن عساكر ـ التاريخ الكبير لدمشق في ثمانين مجلدة أتى فيه بالعجائب وهو على نسق تاريخ بغداد، قال لي شيخنا الحافظ العلامة زكي الدين أبو محمد عبد العظيم المنذري حافظ مصر أدام الله به النفع وقد جرى ذكر هذا التاريخ ـ أي: تاريخ دمشق ـ، وأخرج لي منه مجلداً وطال الحديث في أمره واستعظامه: «ما أظن هذا الرجل إلا عزم على وضع هذا التاريخ من يوم عقل على نفسه وشرع في الجمع من ذلك الوقت، وإلا فالعمر يقصر عن أن يجمع فيه الإنسان مثل هذا الكتاب بعد الاشتغال والتنبه». ولقد قال الحق، ومن وقف عليه عرف حقيقة هذا القول ومتى يتسع للإنسان الوقت حتى يضع مثله، وهذا الذي ظهر هو الذي أختاره وما صح له هذا إلا بعد مسودات ما يكاد ينضبط حصرها»[1].

أما الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ فإنه كرس عمره لجمع كتابه «المسند» فبدأ به منذ رحلته في طلب الحديث، واستمر في جمعه وكتابته في أوراق ومسودات حتى اخترمته المنية ولم يفرغ من تهذيبه وتنقيحه. وفي ذلك يقول الإمام شمس الدين بن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الإمام أحمد شرع في

---

(١) «وفيات الأعيان» (٣/ ٣١٠).

جمع المسند، فكتبه في أوراق مفردة وفرقه في أجزاء متفرقة على نحو ما تكون المسودة ثم جاء حلول المنية قبل حصول الأمنية فبادر بإسماعه لأولاده وأهل بيته، ومات قبل تنقيحه وتهذيبه فبقي على حاله»[1].

وقضى الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في تأليف «الإصابة في تمييز الصحابة» قرابة ثمان وثلاثين عاماً، فقد بدأ تأليفه في سنة (٨٠٩هـ) واستمر العمل فيه إلى ثالث ذي الحجة سنة (٨٤٧هـ)[2].

واستغرق العيني في تأليف كتابه «عمدة القاري في شرح الجامع الصحيح للبخاري» مدة تزيد عن عشرين عاماً[3].

---

(١) «المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد» (٢٨/١) من مسند أحمد، بتحقيق أحمد شاكر، طبعة دار المعارف بمصر.

(٢) انظر: «مقدمة تحقيق الإصابة» (١٢٣/١) نقلاً عن الدكتور شاكر محمود عبد المنعم في كتابه «ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته وموارده في كتاب الإصابة».

(٣) «كشف الظنون» (٥٤٨/١).



المبحث الثالث

عرض مؤلفاتهم على أهل الخبرة والإتقان في زمانهم

كان من سُنَّة المحدثين عرض مؤلفاتهم على أهل الحفظ والإتقان والخبرة في زمانهم وكان هناك حفاظ ونقاد اشتهروا بمعرفة الحديث والعلل ونقد الرجال والمتون شهد لهم أهل عصرهم بذلك؛ كأبي زرعة الرازي، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل وأمثالهم، فإذا أشاروا عليهم بشيء أو كشفوا لهم عن علة أو وهم، وبان لهم الحق رجعوا إليه؛ لأنه هدفهم الأسمى وضالتهم المنشودة، وإذا تمسكوا باجتهادهم في بعض الأحيان فليس ذلك تعصباً منهم لآرائهم؛ وإنما لاعتقادهم أنه هو الحق.

فعندما انتهى الإمام البخاري رحمه الله تعالى من تأليف كتابه «الصحيح» عرضه على كبار علماء عصره من الحفاظ العارفين بالعلل الجامعين للروايات، قال أبو جعفر العقيلي رحمه الله تعالى: «لما صنف البخاري كتابه «الصحيح» عرضه على ابن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهم فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلا أربعة أحاديث،

قال العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة»[١].

وكذلك فعل الإمام مسلم رحمه الله تعالى، عن مكي بن عبدان ـ وكان من حفاظ نيسابور ـ قال: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: «عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار علي في هذا الكتاب أن له علة وسبباً تركته، وكل ما قال إنه صحيح ليس له علة فهو الذي أخرجت»[٢].

وهذا ما فعله أيضاً الإمام مالك إمام دار الهجرة رحمه الله تعالى، يقول: «عرضت كتابي هذا ـ أي: الموطأ ـ على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه ـ أي: وافقني ـ فسميته الموطأ»[٣].

وعرض أبو داود كتابه السنن على الإمام أحمد بن حنبل فاستجاده واستحسنه[٤].

وقال الترمذي رحمه الله عن «جامعه»: «صنفت هذا

---

(١) «تاريخ بغداد» (٢/ ١١)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٤٣٨)، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٤٦).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٥٦٨)، و«شرح النووي على مسلم» (١/ ١٥).

(٣) «تنوير الحوالك» للسيوطي (ص٧).

(٤) «الحطة في ذكر الصحاح الستة» (ص٢١٢).

الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به»[1].

وعن ابن ماجه أنه قال: عرضت هذه النسخة ـ يعني: كتابه في السنن ـ على أبي زرعة الرازي فنظر فيه وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها، ثم قال: لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف، أو قال: عشرين أو نحو هذا[2].

وكانت لابن حجر طريقة فريدة ونفيسة في تأليف أعظم كتبه وأشهرها وأجلها فائدة، كتاب «فتح الباري شرح صحيح البخاري» الذي طار صيته في البلدان ولا ينفك طالب علم من الإفادة منه والنهل من معينه، فقد اتبع فيه خطة الشورى العلمية، فكان يكتب بخطه الكراسة ثم يكتبها جماعة من الأئمة المعتبرين، ويجتمع بهم في يوم من الأسبوع للمباحثة في هذا الشرح، وتصحيح النسخ المكتوبة، واستمر ذلك زمناً طويلاً من سنة (٨١٧هـ) حتى أول يوم من رجب سنة (٨٤٢هـ) فأقام لإتمامه وليمة عظيمة دعا إليها وجوه

---

(١) «مقدمة تحفة الأحوذي» (١/ ١٤٩) ويوثق من «تذكرة الحفاظ» للذهبي.

(٢) «تاريخ دمشق» (٥٦/ ٢٧١ ـ ٢٧٢)، و«سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٢٧٨).

المسلمين، وقرئ فيها المجلس الأخير من الكتاب بحضور الأئمة[1].

وبهذا يتبين لنا أن عرض الكتب على أهل الحفظ والإتقان في زمنهم كانت الطريقة المثلى لتوثيق النصوص والاطمئنان إلى صحتها، وأن هدفهم الوصول إلى الحق، فألزموا أنفسهم التواضع ـ على جلالة قدرهم وعلو منزلتهم وسعة اطلاعهم وإمامتهم في علم الحديث ـ ووطنوها على قبول الحق والاعتراف به.

---

(١) أفدت هذا من ترجمة د. نور الدين العتر للحافظ ابن حجر في مقدمة تحقيقه لـ«نزهة النظر» (ص١٦).

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث نجمل أهم المسائل التي اشتمل عليها، والنتائج التي تضمنها.

١ ـ لقد اهتم علماء الحديث بكيفية الكتابة، وتحقيق أشكال الحروف، فكما أن للحروف مخارج وصفات ينبغي مراعاتها حتى لا يشتبه على السامع أمرها، فكذلك لها أشكال وكيفيات ينبغي مراعاتها عند الكتابة لئلا يشتبه على القارئ أشكالها، وامتطوا لذلك طرقاً غاية في الدقة، مثل ضبط اللفظ المشكل في المتن، وكتابته بحروف مفرقة في الحاشية وضبطه حرفاً حرفاً، والعناية بنقط الحروف المعجمة، وزادت عنايتهم أيضاً بالحروف المهملة خشية أن يظن القارئ أن الكاتب سها عن نقطها فوضعوا طرقاً لتمييزها عن مثيلاتها المعجمة، كأن يجعل فوق الحروف المهملة كقلامة الظفر مضجعة على قفاها، أو يجعل تحت الحرف المهمل ما يماثله مفرداً وهكذا...

٢ ـ اعتنى المحدثون بسلامة النص والمحافظة عليه من النقص أو الزيادة عناية بالغة خشية أن ينقص منه حرف أو يزاد فيه شيء ولو يسيراً، فوضعوا طرقاً لتدارك الساقط

من أصل الكتاب؛ لأنه جزء منه، فحددوا الجهة التي يكتب فيها الساقط من جهة يمين الصفحة أو يسارها، وإلى جهة أعلى الصفحة أو أسفلها، وإلى باطن الورقة أو طرفها، هذا عن كيفية تدارك السقط أو النقص ويسمى عندهم (اللحق).

وأما إصلاح الخطأ الواقع في الكتاب مما ليس منه فلهم فيه أيضاً عدة طرق، فقد تنوعت طرقهم فيه أيضاً، تؤدي في مجملها إلى نفي ما ليس من الكتاب وإحكام النص الأصلي، وبهذا يكونوا قد حافظوا على سلامة النص من أي زيادة أو نقص.

٣ ـ بلغ من عناية المحدثين بالنص أنهم بعد أن كتبوه وضبطوه وتأكدوا من مطابقته للمنقول دون زيادة أو نقص، أنهم أعادوا النظر والتدقيق في سلامته من حيث المعاني اللغوية والوجوه الإعرابية، وتمام الجمل وصحة معانيها، فإذا وجدوا خللاً نبهوا إليه دون مساس بالنص الأصلي لئلا يضيفوا إليه ما ليس منه، ولأن فهمهم هذا اجتهاد منهم ربما رأى غيرهم الصواب في غيره، أو ربما عثر على رواية أخرى تكون هي الفصل في المسألة.

وقد يكون النص في بعض الأحيان عرضة للشك من حيث الظاهر لكنه صح رواية ومعنى، فهم ينبهون إليه كذلك، ويضعون علامات خاصة بذلك.

٤ ـ ولتوثيق النسخة المكتوبة أوجب المحدثون على الطالب أن يقابل مرويه الذي كتبه بخط يده بالأصل الذي أسمعهم الشيخ منه، أو بنسخة تحقق ووثق بمقابلتها بالأصل مقابلة معتبرة موثوق بها، والهدف من ذلك توثيق الكتاب وتصحيحه.

٥ ـ ومن أجل الاطمئنان إلى صحة ما جمعوه ودونوه في كتبهم عرضوا مؤلفاتهم على أهل الإتقان والخبرة في زمانهم، خشية أن يكون قد وقع فيها وهم، أو تطرق إليها خلل، فكان أولئك الأئمة الأعلام على قدر المسؤولية، فلم يدخروا نصحاً في التوجيه والإرشاد والنقد والبيان دون مداهنة أو مجاملة، كما أنهم كانوا إذا وجدوا عملاً متقناً أثنوا عليه ونصحوا به، واعترفوا بالفضل لأهله.

٦ ـ اهتم المحدثون بالإسناد واعتبروه شرطاً أولياً لقبول الحديث، فجرت سُنَّتهم أن يتلقوا الحديث عن شيوخهم سماعاً بالإسناد المتصل من شيوخهم إلى رسول الله ﷺ ثم لما ألفت كتب الحديث وجمعت فيها الأحاديث وتمادى الزمن أخذوا يتلقون كتب الحديث بالسند المتصل عن شيوخهم إلى مؤلف ذلك الكتاب، ويكون لصاحب الكتاب أسانيد من طريق شيوخه أيضاً تصله بالنبي ﷺ فيتم لهم اتصال السند بالنبي ﷺ على هذا المنوال. وبهذا يُطمأن إلى صحة نسبة هذه الكتب إلى

أصحابها، وصحة نقلها وتلقيها وضبطها وبعدها عن التصحيف، وبهذا أيضاً بقيت سلسلة الإسناد التي هي خصيصة لهذه الأمة المحمدية على نبيها أفضل الصلاة والسلام.

٧ ـ أدرك المحدثون أهمية المذاكرة في تثبيت الحفظ وإتقانه، فكانوا يتذاكرون الحديث جماعات وأفراداً، وكثيراً ما كانت تعقد مجالس المذاكرة وتقام المناظرات بين أصحاب الحديث لتعرف طرقه، ويكشف عن القوي والضعيف منها، فهي بمثابة تمحيص جماعي لما يعرض في هذه المجالس، ونقد للأسانيد والمتون وبيان للعلل إن وجدت.

٨ ـ وضع المحدثون قواعد لفحص الأسانيد وقبولها، وهي ما تعرف في كتب المصطلح بشروط الحديث المقبول، وهي (اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبط الرواة، وعدم الشذوذ، وعدم العلة)، ولتطبيق هذه الشروط والتأكد من توافرها ألفوا كتب التراجم، وقد يطلقون عليها كتب الجرح والتعديل، وقد تكفلت هذه الكتب بتتبع حياة كل راو، وتحديد اسمه وولادته ووفاته والبلاد التي أقام بها والتي رحل إليها، والرواة الذين تلقى عنهم والرواة الذين تلقوا عنه، وجمعوا أقوال العلماء فيه من جرح أو تعديل، ثم وضعوا مراتب للجرح والتعديل لتنزيل ألفاظ المحدثين في

الجرح والتعديل على هذه المراتب ثم الحكم على قبول رواية من وصف بها، أو عدم قبولها، أو كتابة أحاديثه فقط للاعتبار والشواهد. . .

كما ألفوا كتباً أخرى الهدف منها إزالة اللبس الذي قد يلحق بالرواة نتيجة تشابه أسمائهم، أو يوقع في التصحيف نتيجة اتفاق بعض الأسماء في الخط واختلافها في اللفظ.

وألفوا كتباً أخرى في العلل، الهدف منها الكشف عن العلة الواقعة في السن أو المتن، فإن كانت قادحة ـ أي: مؤثرة ـ رد الحديث بسببها، وإن كانت غير قادحة لا يترتب عليها رد الحديث، لكن يستفاد منها اكتشاف الخلل الواقع في الحديث والتنبه له.

٩ ـ وفي سبيل جمع الأحاديث وتتبع الروايات عمد المحدثون إلى الرحلة إلى بلدان الرواة للأخذ عنهم مباشرة والاستيثاق للرواية بأنفسهم، وبدأت بوادر ذلك في عهد الصحابة رضي الله عنهم، فهم أول من شرع في ذلك، ثم اتسع نطاق الرحلة في عهد التابعين فمن بعدهم حتى شملت المدن والقرى في جميع أصقاع البلاد الإسلامية، فكانت تستغرق من عمر صاحبها سنين طوالاً قد تصل إلى عشرات السنين. وغدت مناط الثقة بالعالم فقالوا: من لم يرحل فلا ثقة بعلمه.

وكان من نتائج الرحلة في طلب الحديث:

● علو الإسناد وقدم السماع.

● تمحيص المحفوظ من الحديث واكتشاف أوجه الروايات وما فيها من زيادة أو نقص.

● الوقوف على سيرة الرواة في بلدانهم، ومعرفة أحوالهم وقوتهم أو ضعفهم.

● تثقيف العقول، وتنقيح العلوم بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال.

● تعدد الطرق والأسانيد للحديث الواحد.

● شيوع الحديث الواحد في الأقطار المختلفة.

١٠ ـ لم تقتصر دراسة المحدثين على السند فقط، وإنما اعتنوا أيضاً بدراسة المتون ونقدها **فسلكوا في ذلك عدة طرق منها:**

● طريقة عرض نصوص السُّنَّة على القرآن الكريم.

● وطريقة جمع المرويات والمقارنة بينها.

● وطريقة إعمال النظر العقلي في المتون، فوضعوا قواعد كلية لمعرفة الموضوع دون الحاجة على النظر في الأسانيد.

● وطريقة نقد الأصول التي تلقاها الراوي عن شيوخه ويعتمد عليها في الرواية، فيطالبونه بإبرازها للتأكد من إثبات

سماعه في سماعات الكتاب، وفحص الحبر والورق فكانوا بحسهم المرهف يميزون بين الحبر الطري من القديم، وبين الورق الجديد من العتيق كل ذلك للتأكد من عدم إضافة شيء على الكتاب، وأنكروا أي كشط أو إضافة.

● وربما استخدموا التاريخ فنظروا في مضمون النص وطابقوه بالتواريخ المسلم بها.

١١ ـ ومن خلال هذا الذي قدمته لك أيها القارئ الكريم تكون قد وقفت على الجهود التي بذلها علماء الحديث للعناية بالسُّنَّة المطهرة، وتدرك كيف قيَّض الله الأسباب لحفظ دينه، وهو القائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩].

يقول أبو العباس الدغولي رحمه الله تعالى: «فهذه الأمة إنما تنص الحديث عن الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة، عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة، ثم يكتبون الحديث من عشرين وجهاً أو أكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدوه عداً»[1].

---

(١) «فتح المغيث» للسخاوي (٥/ ٣٥).

١٢ ـ «فالطريقة المتبعة في الإسلام لتوثيق الأحاديث النبوية أفضل طريق وأعلاها، لا تدانيها في دقتها وسموها أي طريقة علمية غربية اتبعت في توثيق الروايات، ففي «صحيح البخاري» مثلاً ألفان وست مئة واثنان من الأحاديث المسندة سوى المكررة، انتقاها البخاري من مئة ألف حديث صحيح يحفظها، وفيه قريب من ألفي راو، اختارهم من نيف وثلاثين ألفاً من الرواة الثقاة يعرفهم، وكتاب البخاري، البالغ أربع مجلدات كبيرة، يبقى بعد حذف أسانيده على حجم مجلد واحد متوسط الحجم.

فهل سمعتم وسمعت الدنيا أن كتاب تاريخ في هذا الحجم، يروى ما فيه سماعاً من ألفي رجل ثقة، يعرفهم المؤلف وغيره من أهل العلم بأسمائهم وأوصافهم، على أن تكون كل جملة معينة من الكتاب، مؤلفة من سطر أو أكثر أو أقل تقريباً، سمعها فلان وهو من فلان، إلى أن اتصل ـ الإسناد والسماع ـ بالنبي ﷺ، فيقام لكل سطر من سطور الكتاب تقريباً شهود من الرواة يتحملون مسؤولية روايته»[١]. وهذا لا يوجد في الدنيا إلا عند المسلمين.

١٣ ـ «فالكلمة التي يقرؤها طالب العلم اليوم في كتب

---

(١) «موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين» لشيخ الإسلام مصطفى صبري (٤/ ٨٧).

علماء الإسلام منقولة إليه عن قائلها بأضبط طرق النقل والأمانة وبأدق العناية والاستيثاق، وهذا ما تميزت به مؤلفات علماء الإسلام على مؤلفات غيرهم من الناس»[1].

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

وكتبه

د. عَبْدالله مُحَمَّد حَسَن

---

(١) «الإسناد من الدين» للشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى (٥٥).



الفهارس

ثبت المصادر والمراجع

١ ـ **القرآن الكريم**.

٢ ـ **الآداب الشرعية والمنح المرعية**، لابن مفلح الحنبلي، ط المنار.

٣ ـ **اختصار علوم الحديث**، لابن كثير، بشرحه «الباعث الحثيث» للشيخ أحمد محمد شاكر، ط دار العاصمة.

٤ ـ **أدب الإملاء والاستملاء**، للسمعاني، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

٥ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لابن عبد البر، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، تحقيق: علي محمد البجاوي.

٦ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لابن الأثير، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور، ومحمود عبد الوهاب فايد.

٧ ـ **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**، لملا علي القاري، ط دار الأمانة، مؤسسة الرسالة، تحقيق: محمد الصباغ.

٨ ـ **الإسناد من الدين، وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين**، للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

٩ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**، لابن حجر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط دار الجيل، بيروت.

١٠ ـ **أطلس تاريخ الإسلام**، للدكتور حسين مؤنس، ط الزهراء للإعلام، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١١ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**، للسخاوي، ط دار الكتب العلمية، بيروت.
١٢ ـ **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، لابن دقيق العيد، ومعه الموقظة للذهبي، ط دار ابن القيم.
١٣ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، للقاضي عياض، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر دار التراث، القاهرة، المكتبة العتيقة، تونس.
١٤ ـ **اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً**، للدكتور محمد لقمان السلفي، ط دار الداعي للنشر والتوزيع، الرياض.
١٥ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، للزبيدي، نشر دار مكتبة الحياة، بيروت.
١٦ ـ **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، ليحيى بن معين، تحقيق: د. أحمد نور سيف، ط مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
١٧ ـ **تاريخ التراث العربي**، لفؤاد سزكين، نقله إلى العربية د. محمود فهمي حجازي، ط الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.
١٨ ـ **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي، ط دار الكتب العلمية، بيروت.
١٩ ـ **تاريخ دمشق**، لابن عساكر، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٢٠ ـ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**، للمباركفوري، ط بيت الأفكار الدولية.
٢١ ـ **تحقيق النصوص ونشرها**، لعبد السلام هارون.
٢٢ ـ **تدريب الراوي شرح تقريب النووي**، للسيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط دار الكتب الحديثة، القاهرة.

٢٣ ـ **تذكرة الحفاظ**، لابن القيسراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط دار العصيمي، الرياض.

٢٤ ـ **تذكرة الحفاظ**، للذهبي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥ ـ **التعديل والتجريح**، لأبي الوليد الباجي، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، ط دار اللواء، الرياض.

٢٦ ـ **التمييز**، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري، ط مكتبة الكوثر، السعودية، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي.

٢٧ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، لابن عراق، ط دار الكتب العلمية، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري.

٢٨ ـ **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك**، للسيوطي، ط المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

٢٩ ـ **تهذيب الأسماء واللغات**، للنووي، نشر دار الفكر، بيروت.

٣٠ ـ **تهذيب التهذيب**، لابن حجر، ط دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى.

٣١ ـ **تهذيب الكمال**، للمزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى.

٣٢ ـ **الجامع الصحيح**، للبخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط دار ابن كثير، بيروت.

٣٣ ـ **الجامع لأحكام القرآن «تفسير القرطبي»**، للقرطبي، الطبعة الثانية، دار الشعب، القاهرة، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني.

٣٤ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، ط مكتبة المعارف، الرياض.

٣٥ ـ **الجرح والتعديل**، لابن أبي حاتم الرازي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٦ ـ **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، لأبي الطيب السيد صديق حسن القنوجي، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٧ ـ **الرحلة في طلب الحديث**، للخطيب البغدادي، تحقيق: د. نور الدين عتر، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٨ ـ **سؤالات الحافظ السِلفِي**، لخميس الحَوزي عن جماعة من أهل واسط، تحقيق: مطاع الطرابيشي، الناشر: دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٣٩ ـ **السُّنَّة قبل التدوين**، د. محمد عجاج الخطيب، ط دار الفكر، لبنان.

٤٠ ـ **سنن ابن ماجه القزويني**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط دار الفكر، بيروت.

٤١ ـ **السنن الكبرى**، للبيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط مكتبة دار الباز، مكة المكرمة.

٤٢ ـ **سنن أبي داود السجستاني**، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر.

٤٣ ـ **سنن الدارمي**، تحقيق: فواز زمرلي، خالد السبع، ط دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٤ ـ **سنن سعدي بن منصور**، الطبعة الأولى، دار العصيمي، الرياض، تحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد.

٤٥ ـ **سير أعلام النبلاء**، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط مؤسسة الرسالة.

٤٦ ـ **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، لبرهان الدين الأبناسي، تحقيق: صلاح فتحي هلل، ط مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى.

٤٧ ـ **شرح الزرقاني على موطأ مالك**، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٨ ـ **شرح شرح نخبة الفكر**، لعلي القاري، تحقيق: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، ط شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.

٤٩ ـ **صحيح مسلم بن الحجاج، مع شرح النووي**، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيحا، ط دار المعرفة، بيروت.

٥٠ ـ **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، لابن الصلاح، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، ط دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٥١ ـ **صيد الخاطر**، لابن الجوزي.

٥٢ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، للتاج السبكي.

٥٣ ـ **الطبقات الكبرى**، لابن سعد، ط دار صادر، بيروت.

٥٤ ـ **عون المعبود على سنن أبي داود**، لشرف الحق بن أمير العظيم آبادي، ط بيت الأفكار الدولية.

٥٥ ـ **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، للحافظ ابن حجر، ط دار المعرفة، بيروت.

٥٦ ـ **فتح الباقي بشرح ألفية العراقي**، لزكريا الأنصاري، تحقيق: حافظ ثناء الله الزاهدي، ط دار ابن حزم.

٥٧ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، للعراقي، تحقيق: الأستاذ محمود ربيع، ط عالم الكتب.

٥٨ ـ **الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني**، لأحمد عبد الرحمٰن البنا المشهور بالساعاتي.

٥٩ ـ **الفهرست**، لابن النديم، ط دار المعرفة، بيروت.

٦٠ ـ **الفوائد**، لأبي عمرو عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني، ط مكتبة القرآن، القاهرة، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم.

٦١ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، للشوكاني، ط المكتب الإسلامي، تحقيق: عبد الرحمٰن المعلمي.

٦٢ ـ **قواعد التحديث**، محمد جمال الدين القاسمي، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت.

٦٣ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، لابن عدي، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، ط دار الفكر، بيروت.

٦٤ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، لحاجي خليفة، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٥ ـ **الكفاية في علم الرواية**، للخطيب البغدادي، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٦ ـ **لسان الميزان**، لابن حجر، ط مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

٦٧ ـ **المجروحين**، لابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط دار الوعي، حلب.

٦٨ ـ **المجموع شرح المهذب**، للنووي، ط دار الفكر، بيروت.

٦٩ ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، للرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، ط دار الفكر، بيروت.

٧٠ ـ **المدخل إلى الصحيح**، للحاكم، تحقيق: د. ربيع بن هادي المدخلي، ط مؤسسة الرسالة.

٧١ ـ **مرقاة المفاتيح**، لعلي القاري، الناشر المكتبة الإسلامية.

٧٢ ـ **المستدرك**، للحاكم، وبذيله **تلخيص المستدرك**، للذهبي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٣ ـ **المسند**، للإمام أحمد، ط مؤسسة قرطبة، مصر.

٧٤ ـ **مسند ابن الجعد**، علي بن الجعد، أبو الحسن البغدادي، الطبعة الأولى، مؤسسة نادر، بيروت، تحقيق: عامر أحمد حيدر.

٧٥ ـ **المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد**، لشمس الدين بن الجزري، مطبوع في مقدمات مسند الإمام أحمد، ط دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، بتحقيق: أحمد شاكر.

٧٦ ـ **المصنف**، لابن أبي شيبة، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط مكتبة الرشد، الرياض.

٧٧ ـ **معالم السنن**، للخطابي، الطبعة الثانية، المكتبة العلمية، بيروت.

٧٨ ـ **المعجم الأوسط**، للطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الحسيني، ط دار الحرمين، القاهرة.

٧٩ ـ **معرفة علوم الحديث**، للحاكم، ط دار إحياء العلوم، بيروت.

٨٠ ـ **مقدمة ابن خلدون**، ط دار القلم، بيروت.

٨١ ـ **مقدمة ابن الصلاح = علوم الحديث**، تحقيق: د. نور الدين عتر، ط دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت.

٨٢ ـ **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد**، لابن مفلح، ط مكتبة الرشد، الرياض، تحقيق: د. عبد الرحمٰن العثيمين.

٨٣ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، لابن القيم، تحقيق، عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٨٤ ـ **مناقب الإمام أحمد**، لابن الجوزي، ط ثانية مصورة عن طبعة مكتبة الخانجي.

٨٥ ـ **مناهل العرفان في علوم القرآن**، للزرقاني، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق: فواز أحمد زمرلي.

٨٦ ـ **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، للنووي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨٧ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**، للدكتور نور الدين عتر، ط دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٨٨ ـ **المنهل الروي**، لابن جماعة، ط دار الفكر، دمشق.

٨٩ ـ **الموضوعات**، لابن الجوزي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: توفيق حمدان.

٩٠ ـ **الموقظة**، للذهبي، ومعه **الاقتراح**، لابن دقيق العيد، ط دار ابن القيم.

٩١ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، للذهبي، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٢ ـ **نزهة النظر في شرح نخبة الفكر**، للحافظ ابن حجر، ومعها **شرح شرح نخبة الفكر**، لعلي القاري.

٩٣ ـ **نكت الزركشي على مقدمة ابن الصلاح**، تحقيق: د. زين العابدين فريج، ط مكتبة أضواء السلف.

٩٤ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لابن الأثير.

٩٥ ـ **وفيات الأعيان**، لابن خلكان، ط دار الثقافة، بيروت، تحقيق: إحسان عباس.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الباب الثالث

جهود المحدثين في إثبات النصوص

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

قائمة إصدارات

الوعي الإسلامي

- ❖ القدس في القلب والذاكرة.
- ❖ حقوق الإنسان في الإسلام.
- ❖ النقد الذاتي.. رؤية نقدية إسلامية لواقع الصحوة الإسلامية.
- ❖ الحوار مع الآخر.. المنطلقات والضوابط.
- ❖ المجموعة القصصية الأولى للأطفال.
- ❖ المرأة المعاصرة بين الواقع والطموح.
- ❖ الحج.. ولادة جديدة.
- ❖ الفنون الإسلامية.. تنوُّع حضاري فريد.
- ❖ لا إنكار في مسائل الاجتهاد.
- ❖ المجموعة الشعرية الأولى للأطفال.
- ❖ التجديد في التفسير.. نظرة في المفهوم والضوابط.
- ❖ مقالات الشيخ محمد الغزالي في مجلة الوعي الإسلامي.
- ❖ مقالات الشيخ عبد العزيز بن باز في مجلة الوعي الإسلامي.
- ❖ رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام.
- ❖ موسوعة الأعمال الكاملة للإمام الخضر حسين.
- ❖ علماء وأعلام كتبوا في الوعي الإسلامي.
- ❖ براعم الإيمان.. نموذج رائد لصحافة الأطفال الإسلامية.
- ❖ الاختلاف الأصولي في الترجيح بكثرة الأدلة والرواة وأثره.
- ❖ الإعلام بمن زار الكويت من العلماء والأعلام.
- ❖ الحوالة.
- ❖ التحقيق في مسائل أصول الفقه التي اختلف النقل فيها عن الإمام مالك بن أنس.
- ❖ الأصول الاجتهادية التي يبنى عليها المذهب المالكي.
- ❖ الاجتهاد بالرأي في عصر الخلافة الراشدة.
- ❖ التوفيق والسداد في مسألة التصويب والتخطئة في الاجتهاد.
- ❖ فقه المريض في الصيام.
- ❖ القسمة.
- ❖ أصول الفقه عند الصحابة ـ معالم في المنهج.
- ❖ السنن المتنوعة الواردة في موضع واحد في أحاديث العبادات.
- ❖ لطائف الأدب في استهلال الخطب.
- ❖ نظرات في أصول البيوع الممنوعة.
- ❖ الإعلاء الإسلامي للعقل البشري (دراسة في الفلسفات والتيارات الإلحادية المعاصرة).
- ❖ ديوان شعراء مجلة الوعي الإسلامي.
- ❖ ديوان خطب ابن نباتة.

- الإظهار في مقام الإضمار.
- مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم.
- الحافظ أبو الحجاج يوسف المزي، وجهوده في كتابه «تهذيب الكمال».
- في رحاب آل البيت النبوي.
- الصعقة الغضبيّة في الردّ على منكري العربية.
- منهاج الطالب في المقارنة بين المذاهب.
- معجم القواعد والضوابط الفقهية.
- كيف تغدو فصيحاً.
- التنزيل الوصية الواجبة في الفقه الإسلامي.
- الفروق الدلالية لألفاظ التكرار في القرآن الكريم.
- تبصرة القاصد على منظومة القواعد.
- حقوق المطلقة في الشريعة الإسلامية.
- الضمان في الحقوق المعنوية والتحفيز التجاري.
- المذهب عند الحنفية ـ المالكية ـ الشافعية ـ الحنابلة.
- منظومات في أصول الفقه.
- أجواء رمضانية.
- المنهج التعليلي بالقواعد الفقهية عند الشافعية.
- نحو منهج إسلامي في رواية الشعر ونقده.
- دراسات وأبحاث علمية.
- ابن رجب الحنبلي وأثره في الفقه.
- التقصّي لما في الموطأ من حديث النبيِّ.
- المجموعة القصصية الثانية للأطفال.
- كرّاسة لوِّن لبراعم الإيمان.
- موسوعة رمضان.
- جهد المقِلّ.
- العذاق الحواني على نظم رسالة القيرواني.
- العربية والتراث.
- النسمات النّدية من الشمائل المحمّدية.
- أثر الاحتساب في مكافحة الإرهاب.
- القرائن وأثرها في علم الحديث.
- جهود علماء الحديث في توثيق النصوص وضبطها.
- سيرة حميدة ومنهج مبارك (الدكتور محمد سليمان الأشقر).
- أبحاث مؤتمر الصحافة الإسلامية الأول.
- نظام الوقف والاستدلال عليه.
- من أمالي العلّامة أبي فهر محمود محمد شاكر على كتاب الأصمعيات للأصمعي.
- من أمالي العلّامة أبي فهر محمود محمد شاكر على كتاب الكامل للمبرد.
- الترجيح بين الأقيسة المتعارضة.



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

قطاع الشؤون الثقافية

أسست عام ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م



تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
دولة الكويت - في مطلع كل شهر عربي



الطبعة الأولى

الإصدار الرابع والستون

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

العنوان:

ص.ب ٢٣٦٦٧

الصفاة ١٣٠٩٧ الكويت

هاتف: ٢٢٤٦٧١٣٢ - ٢٢٤٧٠١٥٦ - ١٨٤٤٠٤٤

فاكس: ٢٢٤٧٣٧٠٩

البريد الإلكتروني:

info@alwaei.com

الموقع الإلكتروني:

www.alwaei.com

الإشراف العام:

رئيس التحرير

فيصل يوسف أحمد العلي


جهود علماء الحديث
في
توثيق النصوص وضبطها